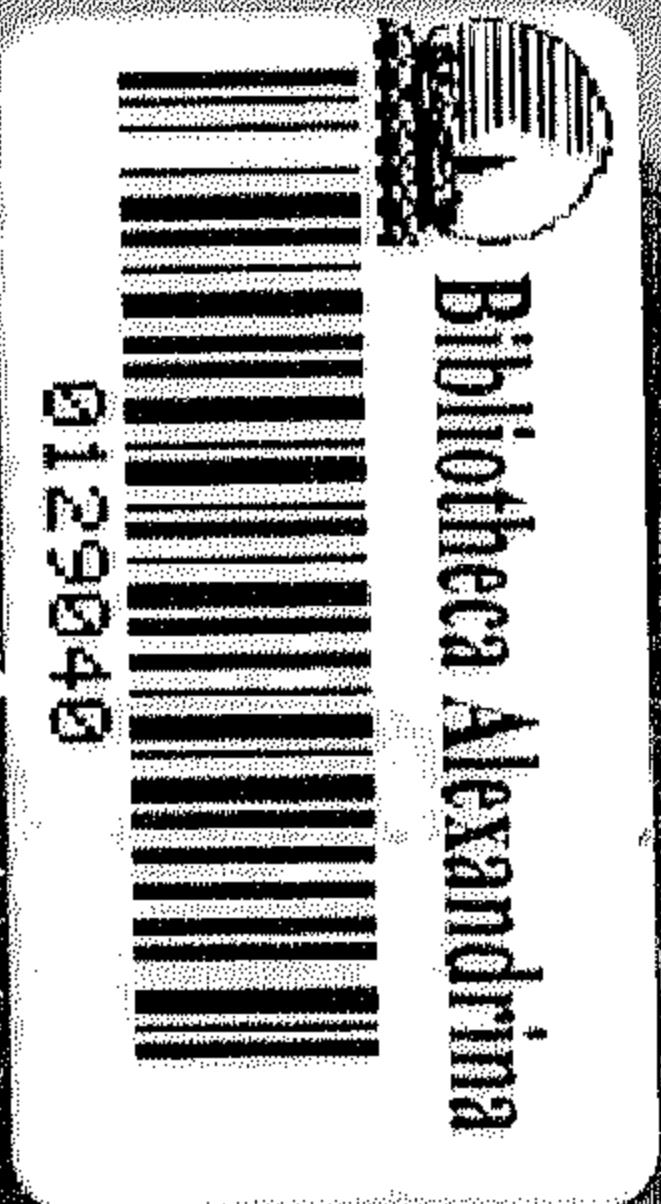




لبنان تحت الحصار

مأزق السلام في الشرق الأوسط

تحرير
بد المنعم سعيد
والشوربجي



950

لبنان تحت الحصار

مأزق السلام في الشرق الأوسط

*** مطبوعات مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية ***

**رئيس التحرير
نبيل عبد الفتاح**

**مدير التحرير
ضياء رشوان**

**المدير الفني
السيد عزمى**

**خطوط
حامد العويضى**

الآراء الواردة فى هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن رأى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
بالأهرام .

حقوق الطبع محفوظة للناسخ ويحظر النشر
والاقتباس إلا بالإشارة الى المصدر الناسخ مركز
الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

شارع الجلاء ت : ٥٧٨٦٠٣٧

M FN: 15718

مكتبة العامة مكتبة الاسكندرية

رقم التجهيز: 15718

رقم التسجيل: 14755

956.052

سجى

لبنان تحت الحصار

مأزق السلام في الشرق الأوسط

تحرير

د. عبد المنعم سعيد

منار الشوربجي



General Organization of the Alexandria Library (GOAL)
Bibliotheca Alexandrina

١٩٩٦

الفهرس

صفحة

انتوني بارسوتز ١٠

ريتشارد ميرفى ١٤

بسمة قضماني درويش ٢٠

باتريك سيل ٢٨

حسين أغا ٣٤

فولكر بيرثيز ٤٢

أغسطس ريتشارد نورتون ٤٨

يزيد صايغ ٥٤

مروان بشاره ٦١

مارك هيلر ٦٨

مي شرتوني - دويارى ٧٤

جيلز تريندل ٧٨

أحمد بيضون ٨٦

بول سالم ٩٧

مروان غندور ١٠١

فدا نصر الله ١٠٥

عبدالمعتم سعيد ١١٠

* المقدمة

* عملية عناقيد الغضب: حسابات الوسطاء

١ - تكلفة الغضب : رؤية أمريكية.

٢ - فرنسا تعود إلى الشرق الأوسط

* الفاعلات السورية الايرانية

٣ - سوريا هي العنوان

٤ - المحور السوري الايراني في لبنان

٥ - الهيمنة السورية في لبنان : ليست أبدية

* أجندة إسرائيل الأمنية

٦ - إسرائيل في قبضة المنطقة غير الآمنة

٧ - إسرائيل في مواجهة المدنيين :

حدود استراتيجية

٨ - مسالك القسوة : الضرورات الإسرائيلية

الداخلية.

٩ - خيارات إسرائيل الراهنة

* حزب الله في الميزان

١٠ - حزب الله : من ميليشيا إلى حزب سياسي

١١ - حزب الله : البرجماتية والدعم الشعبي

* بزوغ لبنان

١٢ - إسرائيل وجنوب لبنان: وراء حملات الدمار

الدوري خراب الاحتلال المقيم.

١٣ - لبنان في أعقاب عناقيد الغضب : معالم التحدي

١٤ - لبنان ما بعد الأزمة: تقييم الآثار الاقتصادية

١٥ - طريق المستقبل : إحياء الدولة اللبنانية

* المخاوف العربية وعملية السلام

١٦ - السلام تحت تهديد السلاح

هذا الكتاب

هذا الكتاب محاولة من المجتمع العلمي الدولي للدراسات الإستراتيجية والسياسية للتعامل مع واقعة - او فاجعة - الغزو الإسرائيلي للبنان والذي بدأ في الحادي عشر من أبريل ١٩٩٦ ولمدة أسبوعين بعدها ، وتخللته مذبحة قانا الرهيبة التي راح ضحيتها مائة من القتلى وأربعة أمثالهم من الجرحى . وبينما كان الإعلام العالمي ينقل وقائع الحدث بالصوت والصورة فان ضمائر كثيرة اهتزت ليس فقط للمأساة والإنسانية للضحايا من المدنيين ، وانما ايضا لأنه بدا واضحا للجميع ان مسيرة السلام في الشرق الأوسط قد تعرضت لضربة لاتزال واضحة حتى كتابة هذه السطور ، وقد لا تفيق منها في المستقبل القريب . ولذا تداعت مجموعة متميزة من الباحثين والدارسين والممارسين السياسيين في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط لإصدار هذا الكتاب باللغات الإنجليزية والفرنسية والعربية ، لا لى يشكل وقفة عاطفية مع الحدث وانما - وربما كان الأهم - للمساهمة في فهمه وتحليله من زوايا وآراء متعددة لعل هذا يكون سبيلا في المستقبل لانقاذ عملية السلام من المأزق الذي وقعت فيه نتيجة القرار الإسرائيلي بالغزو والعدوان .

وهكذا فان هذا الكتاب يمثل الطبعة العربية من هذا الجهد الذي اجتمع فيه سبعة عشر كاتباً ، ويأتى بعد صدور الطبعة الإنجليزية التي أصدرها المعهد الملكى للشئون الدولية تحت عنوان **LEBANON ON HOLD : implications For Middle East Peace** والتي حررتها الدكتورة روز مارى هوليس رئيسة برنامج الشرق الأوسط بالمعهد والأستاذ نديم شهاد مدير مركز الدراسات اللبنانية ، وبعد صدور الطبعة الفرنسية التي أصدرها المعهد الفرنسى للعلاقات الدولية تحت عنوان **Le Leban : ou les Derices du processus de paix** والتي حررتها الدكتورة بسمة قضماني درويش رئيسة دراسات الشرق الأوسط بالمعهد والدكتورة مى شرتونى - دوبرارى الباحثة فيه . ورغم ان التفضيل الأولى للمشاركين في الكتاب كان صدور الطبعات الثلاث في وقت واحد ، الا ان الأولوية أعطيت للطبعة الإنجليزية لأنها اللغة المشتركة بين كافة المشاركين من ناحية ، ولأنه كان مطلوباً الوصول الى رأى العام الغربى بأسرع الطرق الممكنة وهو الأمر الذى تولاه بامتياز المعهد الملكى للشئون الدولية فى لندن حيث تمكن من أخراج العمل الى النور فى شهر يونيو اى بعد أقل من شهرين من الحدث الدامى .

وبالنسبة لنا فى مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام فان المشاركة فى هذا العمل ، وإصدار الطبعة العربية ، يأتى باعتباره جزءاً من التزاماته القومية من

جانب ، وجزءاً من التزاماته الدولية من جانب آخر خاصة عندما يتعلق الأمر بأهم القضايا الإستراتيجية العربية المتعلقة بالصراع العربى الإسرائيلى ، وبقضية الشعب اللبنانى الشقيق . ولذا فإن جهداً فائقاً بذله المركز لترجمة وتحرير النص الإنجليزى الى اللغة العربية لثلاثة عشر مقالة فى الكتاب بالإضافة إلى المقدمة التى كتبها السير انتونى بارسونز قبل أن يرحل من عالمنا فى ١٢ أغسطس ١٩٩٦ . وقد أثر ثلاثة من الباحثين العرب هم يزيد صايغ وأحمد بيضون وبول سالم تقديم نصوصهم باللغة العربية ، ولذا لم يتعد جهدنا فيها سوى التحرير بحيث تستقيم لغتها مع بقية نص الكتاب .

هذا الجهد استغرق شهرين تقريباً بعد اكتمال النص الإنجليزى وها نحن نقدمه للقارئ العربى . وكان للكثيرين الفضل ، وفى المقدمة منهم الأستاذة الباحثة منار الشوربجى التى قامت بترجمة وتحرير الجانب الأعظم من الكتاب بامتياز ، والأستاذ عبد الرحيم مصطفى المهدى الذى قام بترجمة الفصول الثانى والرابع والسادس والعاشر والرابع عشر ، والدكتور الصديق وحيد عبد المجيد الذى شارك فى مراجعة النص النهائى وإبداء ملاحظات تحريرية ساهمت فى متانة النص وتماسكه ، والأستاذ حسنى ابراهيم الذى قام على طباعة المخطوطة وإعدادها بصبر وتحمل . وإذا كان الشكر والتقدير العميق واجب لأصحاب الفضل ، فإن الشكر أكثر من واجب للأستاذ ابراهيم نافع رئيس مجلس الإدارة ورئيس تحرير الأهرام الذى وافق وساند هذا المشروع بالتأييد المالى والمعنوى ، والدكتور سليم نصر عالم السياسة اللبنانى المعروف الذى كان الطاقة المحركة وراء تلك المجموعة الهائلة من الباحثين والمنتشرة فى أربع قارات لكى يصدر هذا العمل فى طبعاته الثلاث .

أقدم لكل هؤلاء شكرى وامتنانى ، ومعهم فإن التقدير يذهب للمؤلفين أنفسهم الذين لم يترددوا فى المشاركة فى هذا العمل خلال فترة قصيرة رغم المسئوليات الهائلة الملقاة على عاتقهم . ورغم أن العرف قد جرى على أنهم وحدهم يتحملون مسئولية ماكتبوه وليس المؤسسات الثلاث التى أصدرت طبعات الكتاب ، فإن الواضح من صفحاته أن مسئولية مشتركة جمعت الجميع تجاه لبنان وتجاه مسيرة السلام فى الشرق الأوسط لم يتحمل ضميرهم الإنتظار ازائها .

عبد المنعم سعيد

المشاركون

* حسين أغا : محلل سياسى وكاتب مهتم بشئون الشرق الاوسط . فى فترة عمله فى المعهد الملكى للشئون الدولية أشارك مع أ . س . خالدى فى اصدار كتاب بعنوان " سوريا وايران : التنافس والتعاون صدر عن دار مؤسسة " شاثام هاوس " فى عام ١٩٩٥ .

* الدكتور أحمد بيضون : استاذ علم الاجتماع بمعهد العلوم الاجتماعية بالجامعة اللبنانية . وله عدة دراسات منشورة عن التاريخ والسياسة فى لبنانوشارك فى كتاب عن انتخابات ١٩٩٢ اللبنانية .

* مروان بشارة : كاتب فى صحيفة (ايشيوز) التى تصدر فى باريس . وهو صاحب كتاب : " ادارة كلينتون والشرق الاوسط " ، وقد صدر له حديثا كتاب بعنوان " الخريطة السياسية لاسرائيل بعد اغتيال رابين " وهو يسهم بالكتابة فى عدد من الصحف الدولية من أهمها الهيرالد تريبون " و " الحياة " .

* الدكتورة مي شرتونى دوبارى : باحثة بالمعهد الفرنسى للعلاقات الدولية بباريس واستاذ مساعد فى الاكاديمية العسكرية بسانت سير .

* مروان غندور : رئيس ومدير مؤسسة " لبنان اينفست " وهو نائب البنك المركزى اللبنانى سابقا .

* مارك هيلر : كاتب اسرائيلى واكاديمى يعمل بمركز " جافى لدراسات الاستراتيجية فى جامعة تل ابيب .

* الدكتورة بسمة قضماتى درويش : رئيسة مركز دراسات الشرق الاوسط فى المعهد الفرنسى للعلاقات الدولية بباريس .

* السفير ريتشارد ميرفى : من كبار الباحثين فى " مجلس العلاقات الدولية " فى نيويورك ، ورئيس مؤسسة شاثام هاوس " بالولايات المتحدة . عمل سفيرا للولايات المتحدة فى السعودية وسوريا ومساعدة لوزير الخارجية الامريكى لشئون الشرق الادنى وجنوب شرق آسيا ١٩٨٣-١٩٨٩ .

* الدكتورة فدا نصر الله : نائب مدير مركز الدراسات اللبنانية باوكسفورد .

* اوغسطس ريتشارد نورتون : استاذ بقسم العلاقات الدولية بجامعة بوسطن .

* السير انتوني بارسونز كاتب ودبلوماسي بريطاني راحل خدم في عدة عواصم منها بغداد وانقرة وعمان والقاهرة والخرطوم والبحرين . كان سفيراً لبريطانيا في طهران ٧٤ - ١٩٧٩ ، وممثل بلاده لدى الامم المتحدة ١٩٧٩ - ١٩٨٢ ومستشار لرئيس الوزراء للشئون الخارجية ١٩٨٢ - ١٩٨٣ كانت مقدمته لهذا الكتاب آخر اعماله، حيث توفي في ١٢ أغسطس ١٩٩٦ .

* الدكتور فولكر بيرثيز باحث ومؤسسة (ستيفتج ويسينشافت اندبوليتك) في ابنهاوزن بألمانيا وهو محرر كتاب " الاقتصاد السياسي لسوريا تحت حكم الاسد في عام ٢٠١٠ م .

* الدكتور عبد المنعم سعيد على : مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام المصرية .

* الدكتور بول سالم : استاذ مساعد للعلوم السياسية بالجامعة الامريكية ببيروت ومدير المركز اللبناني للسياسات .

* الدكتور يزيد صايغ : مساعد مدير مركز العلاقات الدولية بجامعة كمبريدج .

* باتريك سيل : كاتب بريطاني مهتم بشئون الشرق الاوسط . ومن بين كتبه : " الأسد " و " الصراع على الشرق الاوسط " ، و " ابو نضال - سلاح للايجار " ، و " الصراع على سوريا " .

* جيلز ترندل : مراسل حر في لبنان لاكثر من ثماني سنوات ، وله العديد من الكتابات والمحاضرات عن حزب الله .

المقدمة انتوني بارسونز

مما يستدعي دهشة المراقبين الذين تخطوا السبعين مثلي ان يتمكن المعلقون العرب في هذه الايام من تناول الموضوع بمثل تلك اللغة الهادئة ، بعيدا عن الانفعالات حتى بعد مذبحة راح ضحيتها أكثر من مائة مدني في معسكر الامم المتحدة في قانا . فقد مارس كل المساهمين في هذا الكتاب ضبط النفس . وربما يكون أحمد الشقيري متألما اليوم في قبره، إلا أن هذا الأسلوب من التناول ينطوي على إيمان راسخ أكثر مما كان يعكسه ذلك الصخب العاطفي في أعوام خلت .

يضم كتاب " لبنان تحت الحصار " ١٦ فصلا قصيرا . ويغطي الواجه المختلفة للأزمة التي بدأت مع اندلاع عملية عناقيد الغضب في ١١ ابريل ١٩٩٦ وانتهت باستعادة وقف اطلاق النار في السادس والعشرين من نفس الشهر. ركز الكتاب على الدوافع والانجازات الإسرائيلية أو غيابها، وتأثيرات العملية على لبنان عموما وحزب الله خصوصا ، وعلى سوريا وعملية السلام ككل ، وعلى الأمم المتحدة وغيرها من الفاعلين وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والتورط الإيراني . وبشكل عام ركزوا على تهافت مبدأ محاولة تأمين السلام عن طريق العنف العسكري.

هل حققت اسرائيل أيا من الاهداف التي تحدث عنها الكتاب: تعزيز أمن مستوطناتها الشمالية وقواتها في المنطقة الأمنية، وتخويف الحكومتين السورية واللبنانية وإجبارهما على تقييد حزب الله وسحقه أو دفع سوريا للانضمام إلى باقي الحكومات العربية التي قبلت المفهوم الأمريكي الإسرائيلي للنظام الدولي الجديد في المشرق وما وراءه (نظرية باتريك سيل) أو دعم صورة شيمون بيريز عشية الانتخابات الإسرائيلية ؟

أجمع الكتاب على أن الإجابة بالنفي، فلم تكن شروط وقف إطلاق النار في ٢٦ أبريل أكثر صرامة من تلك التي اتفق عليها في ١٩٩٣. وصار حزب الله أكثر شعبية وأقل تقيدا من ذي قبل . اما الحكومة اللبنانية - والتي لم يتم ارهابها - فقد تحسنت سمعتها ، اذ لم تتأثر إمكاناتها الاقتصادية (وفقا لمروان الغندور) وصارت تتمتع بإجماع

قومى لم تعرفه لبنان منذ عقدين أو ثلاثة . وبالنسبة لسوريا التى كانت تعاني من خطر الانعزال عن التطورات الاساسية الجارية فى الشرق الاوسط، فقد عادت إلى قلب الأحداث وأصبحت كل الأطراف المعنية تتوحد إلى حافظ الاسد . وربما يزعم البعض أن بيريز قد حصل على بعض الشعبية بإظهار القدرة على الصمود فى عملية بهذا العنف لمدة أسبوعين كاملين فى وقت عم فيه الاحباط الشعبى والعسكرى ربوع إسرائيل. ولكن حتى إذا كان هذا صحيحا، فإنه لم يتحول إلى عامل حاسم لصالح بيريز فى الانتخابات الاسرائيلية .

ولكن ماذا عن القوى الخارجية ؟ يقرر ريتشارد ميرفى ان الولايات المتحدة لا يمكن ان تعاني فى الشرق الاوسط عموما إلا من انحيازها الكامل لإسرائيل طوال الأزمنة، ومن منعها لمجلس الأمن من تمرير أى شىء اللهم إلا قرار واحد هزيل ، هذا فضلا عن أن وزير الخارجية الأمريكى وارين كريستوفر لم يتعرض فقط للاهانة من جانب الرئيس الاسد وانما ايضا اضطر لقبول التدخل الدبلوماسى الروسى والفرنسى والإيرانى ، وهو ما لا ترحب به إسرائيل .

وقد اوضحت بسمة قضماني درويش كيف اقتتصت فرنسا الفرصة لحياء دورها فى الشرق الاوسط ، وإن نبهتنا الى احتمال ان يكون ذلك مؤقتا. أما الامين العام للأمم المتحدة ورجاله فربما عززوا من سمعتهم بين أولئك الذين يستهجنون الهيمنة الأمريكية عن طريق نشر التقرير الذى يدين قصف معسكر قانا. وقد كان الخيط المشترك الذى وجد بين ثنايا أطروحات كل المساهمين فى هذا الكتاب هو أنه لا يمكن تحقيق السلام بين إسرائيل ولبنان دون انسحاب الأولى من الأراضى اللبنانية . وعلى المستوى الأعم، يؤكد عبد المنعم سعيد وباتريك سيل على أن السلام الحقيقى والدائم لن يتحقق نتيجة هيمنة عسكرية إسرائيلية.

فمذهب الربط لن يفيد ، وهو الذى عبرت عنه فدا نصر 'الله بقولها " لقد آن الاوان لأن تدرك إسرائيل أن الضغط على المدنيين فى جنوب لبنان ، ليضغطوا على الحكومة اللبنانية لتضغط بدورها على الحكومة السورية حتى تقوم الأخيرة بالضغط على حزب الله، ليست صيغة قابلة للتنفيذ " .

إلا أنه من دواعي الإحباط أن نقرأ في الفصل الذي أعده الباحث الاسرائيلي مارك هيلر أنه رغم أن إسرائيل ليس لها مطالب في أرض لبنان ، فإنه لا يوجد نقاش عام في إسرائيل بشأن انسحاب منفرد من لبنان. فهذا الأمر ليس مشجعا على اقتراض - كما توقع كل المساهمين الذين كتبوا عن حزب الله - أن الحركة سوف يأفل نجمها بعد مثل هذا الاجراء أو - اذا لم يحدث هذا - سوف يتم اجبارها على ذلك من جانب القوات اللبنانية السورية بمجرد رحيل إسرائيل.

أنا لا أعتقد أن المساهمين سيختلفون معي إذا ما أوجزت فقلت: لقد جنت لبنان كدولة دعما سياسيا عبر الحدود ، وخرج حزب الله باعتباره أكثر حركات المقاومة احتراما ، واستعاد الأسد موقع بلاده في سدة الأحداث . أما الولايات المتحدة ، فقد لطخت سمعتها بانحيازها الكامل لإسرائيل وباضطرارها الى تقاسم عملية التفاوض مع عدد من القوى الخارجية. وقد فشل الاتحاد الاوروي في تمييز نفسه . أما بالنسبة لاسرائيل فلم تجن شيئا وتلوثت سمعتها دوليا بسبب الوحشية الفجة في الهجوم على أهداف مدنية وخاصة ما حدث في قانا، وهو الاسم الذي سوف ينضم الى صابرا وشاتيلا في التاريخ الشعبي للشرق الاوسط .

وغنى عن القول، ووفق المقولة المعروفة ، فإن الفقراء هم الذين يقع عليهم اللوم. فالمعاناة الحقيقية كانت من نصيب المدنيين في جنوب لبنان الذين قتل منهم مائة وستون شخصا ، بينما جرح ضعف هذا العدد تقريبا واضطر مئات الآلاف للنزوح من منازلهم ودمرت القرى والبنية التحتية المحلية.

إن مثل هذه القائمة لن تؤدي على الأرجح الى خدمة قضية علاقات حسن الجيرة حين يأتي السلام في النهاية ، هذا اذا ما أتى .

عملية عناء قيد الغضب :

حسابات الوسطاء

١ - تكلفة الغضب : رؤية امريكية

ريتشارد مورفي

عندما اندلعت عملية " عناقيد الغضب الاسرائيلية " واجه صناع السياسة الخارجية الأمريكية خيارين :

إما اتخاذ إجراء دبلوماسي وإما الوقوف موقف المتفرج . وقد اعتادوا في الماضي اختيار البديل الاول انطلاقا من أن القتال على الحدود اللبنانية الاسرائيلية ما لم يتم وقفه بسرعة ، من شأنه أن يؤدي الى التصعيد وتهديد عملية السلام العربية الاسرائيلية . أما هذه المرة فقد اختارت أمريكا ألا تفعل شيئا . وقد أشار مسئول أمريكي لم يفصح عن اسمه إلى أن الولايات المتحدة لن تتدخل ولن تتوسط لإنهاء القتال .

ومن الواضح أن واشنطن اعتبرت أن العملية الاسرائيلية الانتقامية ضد حزب الله كانت متوقعة ولها ما يبررها . وقد سبق أن حذرت سوريا ولبنان من رد الفعل الإسرائيلي . إلا أن هذا التحذير لم يجد آذانا صاغية . كانت أمريكا تكرر في الواقع أسلوب تعاملها مع الهجوم الاسرائيلي المضاد في ١٩٩٣ بفارق واحد وهو أنها هذه المرة قد تخلت عن مطلبها العلني التقليدي بضرورة ضبط النفس . وكان صمت الولايات المتحدة إزاء أنباء الهجوم الاسرائيلي الواسع والنزوح الهائل والمتوقع للاجئين مؤشرا للكثيرين على أنها تجد ما يبرر الانتقام ليس فقط من حزب الله وإنما أيضا من سكان جنوب لبنان .

لقد منيت محاولات واشنطن للتوسط في الأزمات اللبنانية ، طوال الخمسة عشر عاما من الحرب الاهلية ، بالفشل أكثر من النجاح ، ومن ثم تكرر لدى إدارة كلينتون الاعتقاد بأن محدودية الفعل ربما تكون أفضل .

وربما أسهمت أربعة اعتبارات في سلبية واشنطن في الأسبوع الأول من عناقيد الغضب . الاعتبار الأول يتمثل في اقتناع الولايات المتحدة بأنها أحسنت التعامل مع هجوم ١٩٩٣ . فبعد شهرين من العملية ، وفور الإعلان عن اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، أعرب كلينتون عن اعتقاده بأن احجابه عن انتقاد اسحق رابين بعد

طرد عناصر من حماس والغارة الاسرائيلية على لبنان انما ساعد على تهيئة الأجواء التي سمحت بعقد اتفاق أوسلو . الا أن هذا المنطق يتسم بالالتواء على أحسن تقدير .

أما السبب الثاني للصمت الأمريكي فيتمثل في رغبة الادارة في تجنب انتقاد العقيدة الأمنية الاسرائيلية . فقد افترضت واشنطن دوما أن إسرائيل تعرف أفضل من غيرها متى وكيف تتحرك للدفاع عن نفسها ، وأن كفاءة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية ليست موضع تشكك . وقد انطلقت إسرائيل دوما من قناعة بأنه حتى تصل الرسالة ، فإنه لابد وأن يكون رد فعلها أكثر قسوة بكثير من أفعال خصومها .

ثالثا دأبت القدس - في السبعينات والثمانينات - على تحذير واشنطن من أن أي انتقاد علني للعمليات العسكرية الإسرائيلية من جانب الحكومة الأمريكية سوف يشجع أعداء إسرائيل من العرب على الاعتقاد بأن الدعم الأمريكي لإسرائيل في انحسار . وإذا كانت ادارة كلينتون تفكر وفق هذه المنطلقات فإنها في الواقع تكون مرتكزة على أطروحة عفا عليها الزمان : إذ أنه لا يوجد قطاع أو حكومة في الشرق الوسط لاتزال تشك في أن الولايات المتحدة سوف تستمر في تأييدها الصارم لأمن إسرائيل وعافيتها .

أما الاعتبار الرابع والأهم لموقف واشنطن السلبي فكان عدم استعدادها لاتخاذ أي إجراء من شأنه أن يؤثر بالسلب على فرص بيريز الانتخابية .

وأيا ما كان السبب ، فإن القرار الأمريكي بالتزام الصمت كان خاطئا وسرعان ما أدركت ذلك واشنطن نفسها . فقد اشار الصحفيون الاسرائيليون إلي واقعتين اتهمت فيهما إسرائيل بأعمال ضد المدنيين اللبنانيين داخل المنطقة الأمنية وذلك قبل اسابيع من انطلاق صواريخ الكاتيوشا عبر الحدود . في الواقعة الاولى ، أدى القصف الاسرائيلي الى مقتل مدنيين وهو ما أعربت إسرائيل عن أسفها إزاءه . أما في الواقعة الثانية فقد رفضت إسرائيل تحمل المسؤولية عن مقتل شاب لبناني عند انفجار لغم . وقد ذكر حزب الله الواقعتين لتبرير اطلاق الكاتيوشا عبر الحدود . أما واشنطن فقد اختارت أن تتجنب الإشارة الى أي منهما .

مغارم اسرائيلية

فى إسرائيل كانت ردود الفعل متباينة منذ البداية ، إلا أنه كان هناك شبه اتفاق عام على أنه لم يكن أمام بيريز إلا اتخاذ إجراء ما . رأى البعض ان الهدف ينبغي أن يكون التخلص من حزب الله بنفس المنطق الذى استخدمه اريل شارون وموداه أنه يمكن القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية عن طريق الغزو الاسرائيلى للبنان فى ١٩٨٢ . هذا بينما رأى البعض الآخر - مثلما حدث فى ١٩٩٣ - أن القيام بعملية عسكرية واسعة النطاق ليست وسيلة فعالة لمكافحة حزب الله .

كان الغضب والإحباط الاسرائيلى ازاء تفجير الحافلات فى القدس وتل أبيب يزداد نموا منذ بداية العام ، ولم يكن لدى الاسرائيليين قناعة بأن اغلاق حكومتهم للحدود مع الضفة الغربية وغزة يضمن لهم الحماية ضد مزيد من العمليات الانتحارية الفلسطينية . فقد أثبت هؤلاء الإرهابيون أنه من المستحيل تعقبهم قبل القيام بعملياتهم . وبعد محاربة الأشباح فى الأراضي المحتلة وجدت قوات الدفاع الاسرائيلية نفسها إزاء حرب عصابات عربية فى نطاقها المباشر ، وكان الشعور بالابتهاج والارتياح واضحا فى الصور الصحفية لرجال المدفعية الاسرائيلية وهم يستخدمون أولى طلقات اسلحتهم فى لبنان .

وقد أعلن المتحدث باسم قوات الدفاع الاسرائيلية أن هذه العملية ستكون خاطفة عالية التقنية على غرار عاصفة الصحراء .

وقام الجيش الاسرائيلى بعمليات مكثفة فى سلسلة مما سمي " ضربات جراحية " وصلت فى مداها الى ضواحي بيروت وهجرت عمدا ٤٠٠ ألف لاجئ لبناني إلى الشمال ، ثم كان قتل أكثر من مائة مدنى لبناني فى ١٩ ابريل فى معسكر قانا التابع للامم المتحدة والذى وضع نهاية لأى تساؤل بشأن التوازن بين معاناة اللبنانيين والإسرائيليين وفجر عاصفة من الانتقادات الدولية.

لقد اعتقدت اسرائيل أن عملية عناقيد الغضب سوف تجبر الحكومة اللبنانية على كبح جماح حزب الله . إلا أنها على العكس من ذلك ، أثبتت مرة أخرى أن لبنان ليست السيد فى قطاعها الجنوبى . فميليشيا حزب الله تهاجم الأهداف الاسرائيلية بروح من الإصرار والعناد لتحدى الاحتلال القائم فى جنوب لبنان . وحزب الله قادر على استمرار أنشطته

العدائية لأنه يصب في مصلحة كل من سوريا وإيران . فدمشق سوف تنتظر حدوث تطور مرضى في المفاوضات الإسرائيلية السورية - التي أوقفتها إسرائيل منذ شهر مارس - قبل أن تجد في قمع ميليشيات حزب الله الى الأبد ما يفيدها . ومن المرجح أن تستمر طهران في بذل كل ما في وسعها لعرقله عملية السلام العربية الإسرائيلية . وفي الوقت الراهن فإن التهجير الإجباري لربعمائة ألف لبناني قد وسع بالتأكيد من قاعدة التجنيد لدى حزب الله بين الشيعة اللبنانيين ، هذا فضلا عن أنه قد أسهم في إسكات منتقدي حزب الله داخل لبنان .

وفي الإجمال لقد وجدت إسرائيل أن عملياتها هذه المرة لم تكن أكثر نجاحا من عملية ١٩٩٣ فيما يتعلق بإجبار لبنان على السيطرة على حزب الله او في انتزاع تعاون سورى للوصول إلى هذا الهدف . فمرة أخرى ، أكدت سوريا أنها تستطيع ببساطة تحمل الألم اللبناني .

وقد تحولت واشنطن من السلبية الى الفعل في الأسبوع الثاني من القصف . فقد أدت مذبحه قانا وتزايد الغضب في العالم العربى (بما في ذلك في مصر والاردن المرتبطتان بمعاهدتين مع إسرائيل) فضلا عن غضب الرأى العام الأمريكى ازاء الهجوم الاسرائيلى، إلى انزعاج واشنطن . فارسل الرئيس كلينتون وزير الخارجية وارين كريستوفر للمنطقة لترتيب وقف فوري لاطلاق النار . وقد تبع ذلك أسبوع من الدبلوماسية المكوكية . وكانت النتيجة اتفاق مكتوب أصدرته الولايات المتحدة الأمريكية . إلا أن أكثر ابعاد الاتفاق أهمية كان النص على لجنة مراقبة تضم الولايات المتحدة وإسرائيل وسوريا ولبنان وفرنسا لتتخذ الاجراءات بشأن انتهاك وقف اطلاق النار فى غضون ٢٤ ساعة . واذا نشأت هذه اللجنة فعلا ونهضت بهذا الدور ، فإنها تعد اول تعاون عملى بين الجيشين الإسرائيلى والسورى منذ انهيار عمل لجنة الأمم المتحدة للهدنة فى منتصف الخمسينات .

ورغم أنه أكثر تفصيلا من اتفاق ١٩٩٣ غير المكتوب ، إلا أن اتفاق ١٩٩٦ لن يكون أكثر فاعلية على الأرجح . فهو يطلب من إسرائيل وحزب الله تجنب مهاجمة المدنيين فى نزاعاتهما المستقبلية . الا أن أحد البنود الاخرى الرئيسية فى الاتفاق يطالب حزب الله بالكف عن الاحتماء وراء المدنيين اللبنانيين فى هجماته على الجيش الإسرائيلى فى

المنطقة الأمنية ، وهو الأمر الذى يتناقض مع مذهب حروب العصابات وممارساتها ، ويضع حزب الله فى وضع صعب لن يلتزم به على الأرجح .

وقد أعرب المتحدث باسم حزب الله عن ارتياحه ، حيث ترك لهم الاتفاق الحرية فى القتال فى المنطقة الأمنية ، وقد عادوا بالفعل للهجوم على إسرائيل فى تلك المنطقة بعد ثلاثة أيام. بل أكثر من ذلك لم يوقع أى من الأطراف على الاتفاق . وعلى ذلك فقد تهربت سوريا من الالتزام بالمسئولية الرسمية ازاء تقييد حركة حزب الله. أما لبنان فلم يكن أمامه إلا اتباع خطى سوريا ، ومن ثم لم تقبل إسرائيل أن تكون صاحبة التوقيع الوحيد.

اعتبارات مستقبلية :

فى مؤتمره الصحفى فى القدس فى ٢٧ ابريل ، أكد كريستوفر أن الولايات المتحدة سوف تستمر فى العمل من أجل سلام شامل فى الشرق الأوسط يضم سوريا ولبنان . وبينما لم تلتزم واشنطن من حيث المبدأ ، بعد ذلك ، بعدم التدخل فى الانتخابات الاسرائيلية، فانها لم تترك فرصة إلا وتؤكد على العلاقة الجيدة التى تربطها بحكومة حزب العمل منذ ١٩٩٢ . فقد كانت تدرك أنه اذا ما انتخب نتياهو فإن عملية السلام سوف تشهد فترة جمود ممتدة، الامر الذى قد يؤدى إلى إحباط التقدم الذى تحقق بعد أوسلو.

ولن تبالى إدارة كلينتون بالاحتجاجات العربية القائلة بأنه لا يمكن لواشنطن أن تلعب دور الوسيط بسبب تأييدها المعلن لإسرائيل فى الأسبوع الأول من عملية عناقيد الغضب . فهى على قناعة بأنها الوسيط الفعال الوحيد فى المنطقة وأن الشكاوى العربية سرعان ما ستخبو وسوف يعود الجميع للمحادثات مع إسرائيل .

أما سوريا ، فقد شهدت توددا من جانب فرنسا وروسيا وإيران والجماعة الاوربية خلال الأسبوع الثانى من العملية ، ومن الواضح أن الأسد استمتع بتلك الخبرة . وقد عقد تدخل هذه الأطراف من مهمة كريستوفر . وإن كانت السلبية الأمريكية هى التى فتحت لهم الباب.. غير أن إصرار إسرائيل على عدم التفاوض إلا عن طريق الأمريكيين هو الذى ساعد بقاء دور الدبلوماسية الأمريكية . لكن اصرار الاسد شخصيا على التفاوض على كل حرف من الاتفاق الوجيز قد دفع كريستوفر الهادئ بطبعه إلى التعبير العلنى عن سخطه .

وحتى يتم التوصل إلى اتفاق سلام ، تصر إسرائيل على البقاء فيما يسمى المنطقة الامنية في لبنان . وليس من المرجح ان تتحدى واشنطن اسرائيل في ذلك . فلا يوجد ما يدعو للعجلة لتقويض صيغة ١٩٨٥ التوفيقية التي تم التوصل إليها بين عزرا وايزمان ، الذي كان وقتها يحث على خروج اسرائيل الكامل من لبنان ، وشارون الذي اقترح بقاء اسرائيل مسافة أكبر في الشمال ، وبين رابين الذين تم تنفيذ اقتراحه والممثل في بقاء اسرائيل في قطاع محدود كحماية ضد الهجوم على القرى الحدودية .

لقد أكدت عملية عناقيد الغضب أن واشنطن لا تملك أن تتناسى أن مواقفها إزاء تطورات الشرق الاوسط ذات بعد أخلاقي وآخر سياسي . فقد اتضح أن القرار الأول بالوقوف موقف المتفرج وإعطاء اسرائيل شيكا على بياض لعملياتها كان خاطئاً ولا يخدم اسرائيل على المدى الطويل . وأن واشنطن تحتاج - حتى تلعب دور الوسيط بفاعلية - الى استعادة الاحترام في وقت لم تبدأ فيه بعد أكثر المفاوضات تعقيداً . لقد اعتبر هذا الموقف بمثابة لامبالاة أمريكية إزاء هذه الحالة من العقاب الجماعي واسع النطاق . وكان ذلك مكلفاً ، وليس من المرجح ان يطويه النسيان .

٢ - فرنسا تعود الى الشرق الأوسط

بسمه قزمانى درويش

وجد جاك شيراك فى الهجمة الاسرائيلية الموسعة ضد لبنان فرصة سانحة ليبرهن لذلك البلد المحاصر على صداقة فرنسا الحقيقية ، وليثبت لنفسه - وهو الأهم - أنه قادر على تحقيق طموحه فى القيام بدور مؤثر وفعال فى أحد المواقف المتأزمة فى الشرق الاوسط . لقد ارتفعت المعنويات فى الدوائر الرسمية الفرنسية فور عودة السياسة الفرنسية تجاه الدول العربية إلى مسارها الصحيح ، وذلك بعد أن اكتنفها الغموض إبان الحكم الاشتراكي السابق.

ومنذ حرب الخليج ، لم يكن التوفيق حليفا للمبادرات الدبلوماسية الفرنسية تجاه قضايا الشرق الاوسط ، اذ لم تسفر جهودها المتكررة - فى خضم اللامبالاة العربية - عن شئ ملموس لتخفيف العقوبات الدولية المفروضة على العراق . وجاءت أنباء اتفاقية أوسلو بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فى أغسطس ١٩٩٣ لتصيب الدبلوماسية بالإحباط من جراء الفشل فى الاضطلاع بالدور النشط فى الوساطة على غرار ما فعلت النرويج . ولكن تلك الانتكاسات وقعت فى عهد حكومة ادوارد بالادير الديجولية ، ولم يكن شيراك آنذاك رئيسا لفرنسا ولم يكن قد أعلن بعد عن اعتزامه احياء الدبلوماسية الفرنسية النشطة فى العالم العربى .

ولقد أكد شيراك أثناء زيارته للبنان قبل أيام قلائل من العملية الإسرائيلية على التزامه بالدفاع عن مصالح لبنان فى عملية السلام واستعادة سيادته كاملة على أرضه . حينذاك تساءل أحد المعلقين فى سخرية " هل يمكن للبنان الاعتماد على فرنسا كحليف استراتيجى على غرار اعتماد اسرائيل على الولايات المتحدة الأمريكية ؟ " إن الإجابة الضمنية على هذا السؤال بالنفى . وقد فسر البعض زيارة شيراك للبنان بأنها هدفت لجنى ثمار علاقته الشخصية برفيق الحريري رئيس وزراء لبنان من خلال الترويج لمصالح الاعمال الفرنسية فى عملية إعادة إعمار البلاد . ولكن الضربة الاسرائيلية ذكرت الجميع بأن لبنان لم يصل بعد إلى مرحلة اجتذاب مجتمعات رجال الاعمال للحصول على عقود . وقد

سارع الحريري باللجوء إلى باريس في أعقاب الهجوم الإسرائيلي مطالباً شيراك الوفاء بتعهداته ، فلبنان في حاجة إلى المساعدة قبل ان يصبح قادراً على توفير فرص لرجال الأعمال الفرنسيين :

أرسل شيراك وزير خارجيته هيرفي دي شاريت إلى الشرق الأوسط وكلفه بالبقاء هناك خلال فترة الأزمة تعبيراً عن قلق فرنسا ازاء ماحدث وتأيدتها المعنوي للبنان .

فما الذي حول جولة دي شاريت لجمع المعلومات - والتي تحملتها اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية بأدب جم - إلى وساطة حقيقية ؟ وما الذي أدى إلى نجاح المبادرة الفرنسية هذه المرة بعد أن تعرضت مبادراتها للفشل في اوائل الثمانينيات ؟ وهل تستطيع فرنسا من الآن فصاعدا الادعاء بأن واشنطن ليست الأمر الناهي في الشرق الاوسط وفقاً لما هو معتقد ؟

إن العمل في غمار أزمة عادة مايتطلب بعضاً من المخاطرة وقدرا من الحظ . ولكنه يتطلب ايضاً الحد الأدنى من الاوضاع السياسية التي تجعل من مبادرة ما أمراً ممكناً . ومما لا شك فيه أن فرنسا قد قبلت أن تخاطر بإثارة حفيظة واشنطن وتل اييب باللعب في ساحتهما وكذلك شركائها الأوروبيين الذين لم تخطرهم ولم تتسق معهم .

ورغم هذه المصاعب ، كانت لدى شيراك أسباب تجعله يعتقد بأنه يعمل في بيئة مريحة نسبياً . ففرنسا - كما برهنت التجارب على ذلك - لاتجد صعوبة في العمل في لبنان ضد إرادة اسرائيل لا ضد إرادة سوريا . ولقد انتهت محاولات فرنسا للوساطة بين الاطراف المتحاربة في السبعينات باغتيال سفيرها في بيروت - لويس ديلامير - عام ١٩٧٨ . وعلى العكس من ذلك فقد أدت الدبلوماسية النشطة لميتران ، ردا على الغزو الاسرائيلي للبنان وحصار بيروت في صيف ١٩٨٢ ، إلى تلقيه المديح والعرفان من الفلسطينيين واللبنانيين وكل العرب لانتقاده العدوان الاسرائيلي ودوره النشط في الوساطة لخروج المنظمة من بيروت . ومع ذلك وبعد عام واحد فقط تعرضت كل من الكتيبة الفرنسية والكتيبة الأمريكية العاملة ضمن القوة متعددة الجنسيات لهجوم انتحاري . لقد ربطت فرنسا نفسها بالدبلوماسية الأمريكية في محاولة تقييد الدور السوري في لبنان ومساواته بالدور الاسرائيلي . وقد سحبت القوة متعددة الجنسيات على نحو متعجل ، وامتدح ميتران الدور

السوري "المهم والبناء" في المنطقة ، وزار بعد ذلك دمشق في نوفمبر ١٩٨٤ ومنذ ذلك الوقت اعتمد الدور الفرنسي على تحاشي اثاره قلق سوريا . وكان هناك اعتقاد في أن الواقعية تتطلب العمل تحت المظلة السورية ما دفع الزعماء الفرنسيين السابقين لشيراك إلى التوقف عن مناصرة وضع لم يضر فقط بالمصالح الفرنسية في المنطقة ، وإنما بدا أيضا ضارا وعائقا لعلاقات فرنسا مع لبنان على كل المستويات وبتقييد دورها في المجال الاقتصادي والثقافي اعتقدت باريس أن بإمكانها القيام بتوسيع قدرتها على المناورة واستعادة دورها السياسي .

وقبل ايام من زيارته للبنان ، والتي أكد خلالها التزام فرنسا بسلامة لبنان وسيادته ، حرص شيراك على إرسال مبعوثه هيرفي جيمار - الذي كان مسئولاً عن الديون السورية لفرنسا بمكتب رئيس الوزراء - الى دمشق لتعزيز الحوار مع القيادة السورية . وقد تمت مؤخرا اعادة جدولة الديون السورية لفرنسا على نحو نال رضا وارتياح دمشق.

ومن الظروف الأخرى التي كانت مواتية لنجاح الوساطة الفرنسية غياب أي اختلاف اساسي مع الولايات المتحدة الأمريكية حول النتيجة المرجوة ، وهي توقف أعمال العنف على الشريط الحدودي بين لبنان واسرائيل وذلك لحماية عملية السلام .

ومع ذلك فقد نشأ الخلاف حول توازن المصالح بين الأطراف والمضامين السياسية للحل الوسط وعلاقتها بعملية السلام ، والاهم من ذلك حول شخصية الوسيط في عملية الاتفاق والطرف المسئول عن تبني الحل الوسط .

وقد كان دي شاريت محظوظا أن انفجرت الازمة على النحو الذي انفجرت به . فقد غيرت مذبحه قانا الوضع بأن ثبتت شرعية على الموقف الأول الذي كانت قد اتخذته الحكومة ازاء الضربة الاسرائيلية باعتبارها ردا غير متكافئ على هجمات حزب الله ضد شمال اسرائيل . وأدى رد الفعل القوي في العالم العربي من ناحية والاستياء الأمريكي (والى حد أقل الاستياء البريطاني) من ناحية أخرى إلى توفير المساحة السياسية اللازمة للدبلوماسية الفرنسية .

وبالمثل اثارت المبادرة الفرنسية حفيظة اسرائيل إلى أن وقعت مذبحه قانا . عندئذ رفضت لبنان وسوريا مقترحا أمريكيا ، وبدأ للجميع أن البحث عن حل دبلوماسي للازمة

قد وصل إلى طريق مسدود . ولهذا فقد كان دخول فرنسا مقبولا لإسرائيل لكون الخطة الفرنسية لا تختلف كثيرا عن مثيلتها الأمريكية ، من حيث الصياغة . ودعت المقترحات إلى وقف إطلاق النار وحظر الهجوم على المدنيين من الجانبين وتشكيل لجنة دولية لمراقبة تنفيذ الاتفاق على أساس اتفاق ١٩٩٣ . وقد اختلفت الخطتان بشأن ثلاث قضايا ، فالخطة الأمريكية دعت إلى إيقاف كل عمليات حزب الله في جنوب لبنان بما في ذلك منطقة الحزام الأمني المحتل وإطلاق يد إسرائيل في الأعمال الثأرية فيما وراء المنطقة وداخل الأراضي اللبنانية . كما أنها أشارت إلى سوريا بوصفها طرفا موقعا رسميا على الاتفاقية ، واتسمت بالغموض إذ لم تحدد الاختصاصات الفعلية للجنة المتابعة المقترحة .

وفي المقابل اقترحت الخطة الفرنسية منع حزب الله من شن هجمات على شمال إسرائيل وليس على المنطقة الأمنية المحتلة - وتلك نقطة جوهرية للالتزام الحزب الاسلامي بالخطة - شكل الحل النهائي . فبدلا من العرض الأمريكي الذي قدم للجانب العربي والقائم على مبدأ " اما قبوله كله أو رفضه كله " ، تم التوصل إلى صيغة توفيقية حقيقية نتجت عن المساومة بين سوريا ولبنان وحزب الله وإيران في جانب وإسرائيل في الجانب الآخر وقيام فرنسا بدور الوسيط الرئيسي .

والحقيقة أن فرنسا مقتنعة بأن إيران كانت مسئولة إلى حد كبير عن تصعيد هجمات حزب الله هذه المرة . وهكذا كان لا بد من ضمان تعاون طهران لإنجاح مساعيها . ولقد نجح هرفي دي شاريت - من خلال اجتماعه مرتين مع علي أكبر ولايتي وزير الخارجية الإيراني في دمشق - في إيضاح أن عدم تجاهل إيران يكفل استعدادها للتعاون حتى على حساب الاعتراف بالتفوق السوري في لبنان . وكان الشرط الوحيد هو ضمان وجود حزب الله لأن المصالح الاستراتيجية الإيرانية بعيدة الأمد تكمن في ضمان بقائه كقوة سياسية على الساحة اللبنانية بمجرد التوقيع على اتفاقية سلام . ولهذا فقد كانت إيران ممتنة لفرنسا لاعطائها الفرصة الاولى لأداء دور بناء في الشرق الاوسط رغم سياسة الاحتواء والعقوبات التي تتبعها واشنطن . كما أن باريس كانت بدورها ممتنة لإيران لمساعدتها في البرهنة على جدوى الحوار الاوربي مع طهران.

وبالاضافة إلى ذلك ، فقد أصرت فرنسا على ضرورة أن تكون الاطراف الموقعة على الاتفاقية هي الاطراف ذات العلاقة المباشرة ، أى اسرائيل ولبنان بالاضافة إلى الأطراف الضامنة . وبهذا استبعدت إلزاما رسميا من جانب سوريا . وفي هذه المسألة لعبت فرنسا دورا مريحا أرضى كلا من لبنان وسوريا ، أرضى لبنان لأنه منحها الفرصة لتأكيد استقلالها الرسمي ، وأرضى سوريا لأنه اعفاها من مغبة التوقيع على اتفاق مع اسرائيل قبل توقيع اتفاق يقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام .

وعلى نفس النهج ، فإن الإشارة الصريحة في المقترح الفرنسي إلى أن الخطة الطارئة "لاستبعاد التفاوض على تسوية سلمية شاملة في إطار عملية السلام " أوضحت تأييد فرنسا لرفض كل من سوريا ولبنان لأية محاولة لإكراههما على قبول اتفاق ذي مضمون أوسع ويخشى من احتمال استخدامه كأساس لمفاوضات في المستقبل بدلا من قرار الأمم المتحدة رقم ٤٢٥ الصادر عام ١٩٧٨ .

ولقد كشفت المفاوضات اللاحقة حول تشكيل وإدارة لجنة المتابعة عن طبيعة الدور الفرنسي . ولم تكن العضوية الكاملة لفرنسا في اللجنة تعبيراً عن لمحة من كرم واشنطن وإنما نتيجة الإصرار السوري على ذلك . ولقد اتفق طموح شيراك إلى تحقيق "ضربة معلم " في دبلوماسية الشرق الأوسط مع القلق المتزايد للرئيس السوري حافظ الأسد ازاء السلوك الأمريكي في المنطقة في الشهور السابقة والتي توقفت خلالها المفاوضات الثنائية انتظاراً لنتائج الانتخابات الاسرائيلية . ومن الناحية العملية فقد سرت فرنسا بسماع تعليقات المعلقين العرب حول سعي سوريا الحثيث - بعد انهيار الاتحاد السوفيتي - إلى توسيع الهامش المتاح لها للمناورة عن طريق تحريك أوروبا - وفرنسا على وجه الخصوص - ضد الولايات المتحدة الأمريكية .

ومع ذلك فإن الفرق يكمن في ان من أطلقوا على انفسهم "صناع السلام " في مؤتمر شرم الشيخ قبل شهر واحد لم يكشفوا عن خلافاتهم علناً خشية الإضرار بعملية السلام وبالتأييد الدولي الذي تحظى به .

لقد أصبحت واشنطن أكثر ترددا في استعداد لشركائها الاوربيين ، أو أن هذا هو ما تحاول باريس أن تقنع نفسها به . وحقيقه الامر أن الولايات المتحدة واسرائيل قد أجبرتاً على قبول المشاركة الفرنسية بناء على طلب سوريا حتى تضمن التزام لبنان وحزب الله . ويعتبر محتوى الاتفاقية - عند افضل القراءات - غامضا ، ويعتمد تنفيذها على التعهدات السياسية المقدمة من الاطراف غير الموقعه عليها . ولأن الدور الفرنسي كان فعالا في الحصول على هذه التعهدات وضمن التزام سوريا وايران ، فقد أكدت الحكومة الفرنسية دورها كفاعل أساسى .

لقد كانت الظروف مواتية هذه المرة . فقد جمعت الازمة الطوائف اللبنانية واجبرتها على تجنب خلافها الاساسى حول اتفاقية الطائف والدور السورى . ولقد حققت مبادرة شيراك والمساعدات الطارئة التى قدمها إلى لبنان - حققت له مزيدا من تقدير كل من الحكومة اللبنانية والشعب اللبنانى .

من ناحية أخرى فقد بدت العلاقات الخاصة بين فرنسا ولبنان بمثابة مسئولية اخلاقية اكثر منها مزية إستراتيجية ويبدو أن تحويل تكل المسئولية إلى مزية إستراتيجية لتحقيق وجود قابل للديمومة يتطلب تعاونا من جانب سوريا . ففي عام ١٩٣٩ حينما اختلف الزعماء القوميون السوريون مع سياسية الانتداب الفرنسى ، كتب رئيس الوزراء جميل مردام بك " إننى فى وضع يجعلنى أؤكد أن نفوذ فرنسا فى الشرق الأدنى لن يقوى على تحمل تحطيم بلادنا " ولربما كان محقا آنذاك ، بل ومن الممكن أن يكون تحليله مشابها لتحليل الادارة الديجولية الحالية .

وعلى المدى القصير فقد اجتاز شيراك بنجاح الاختيار بشأن مايعلنه من اهتمام بلبنان ، ولكن هل يمكن لهذا الحدث ان يمنح الدبلوماسية الفرنسية أكثر من حضور قوى قصير الاجل ؟ . ولكن هل يمكن لهذه الحلقة أن تعطى ما هو اكثر من رؤية قصيرة العمر للدبلوماسية الفرنسية ؟ إن التحدى الماثل أمام فرنسا الآن بوصفها قوة كونية متوسطة الحجم (وتلك رؤية فرنسا لذاتها) ذو ثلاثة جوانب:

* النجاح فى استخدام هذه المبادرة كأساس لدور فرنسى مستمر فى الشرق الاوسط .

- * حل التناقض الواضح بين تطوير علاقات أقوى مع سوريا والدفاع عن استعادة لبنان لكامل سيادته على ترابه الوطنى .
- * وأخيرا وليس آخرا .. التوفيق بين تعهدهما باستعادة دورها القومى ونيتهما المعلنة بالعمل داخل الاطار الاوروبى .

التفاعلات السورية الإيرانية

٣ - سوريا هي العنوان

باتريك سيل

دون الاطلاع على المداولات السرية لمجلس الوزراء الإسرائيلي ، فان المرء لا يملك إلا حدسه ليعرف ماكان مطلوباً من عناقيد الغضب تحقيقه . إلا أنني على استعداد لأن أزعم أن أمن شمال إسرائيل - وهو الهدف المعلن للعملية - لم يكن الهدف الحقيقي إن لم يكن لعلاقة له بها بالمرّة . فقد كان ذلك ستاراً من الدخان . خدعة حرب للتغطية على نوايا إسرائيل الحقيقية . فسيمون بيريز - مثله مثل خصمه حافظ الأسد - بمفكر استراتيجي وليس رجلاً مندفعاً . فلم تكن عناقيد الغضب نتيجة لتفكير مفاجئ فجرته كاتويشا حزب الله على كريات شمونا ، وإنما كانت عملية تم التخطيط لها بدقة في إطار في إطار أهداف استراتيجية واسعة النطاق ينبغي أن ينظر لها ضمن طموحات إسرائيل الإقليمية .

وقبل البحث في هذه الأهداف ، لابد من القول إنه على الرغم من العنف المستمر في جنوب لبنان خلال السنوات القليلة الماضية ، والقصف الإسرائيلي المتكرر للمدن والقرى اللبنانية كرد فعل على هجمات المقاتلين في المنطقة الأمنية ، وقيام السفن الحربية الإسرائيلية بحصار الساحل اللبناني ، وتعقب الصيادين ومحاصرة المعارضين وسجنهم دون محاكمته في معسكرات بئس مثلاً "الخيام" ، واغتيال واختطاف زعماء حزب الله ، بالرغم من كل ذلك ، فإن شمال إسرائيل قد نعم بهدوء كامل تقريباً ، فلم يقتل أكثر من عشرة إسرائيليين منذ ١٩٨٢ ، دون حساب ضحايا الغزو الإسرائيلي للبنان في ذلك العام والهجمات الأخرى الأقل نطاقاً منذ ذلك التاريخ .

وحتى خلال السبعة عشر يوماً التي استغرقتها عملية عناقيد الغضب ، والتي ألقى فيها حزب الله بكل ماله تجاه إسرائيل ، حيث أطلق أكثر من ألف صاروخ كاتويشا ، لم يصب سوى إسرائيلي واحد بجرح خطير ، بينما أصيب بضع عشرات آخرين بخدوش بفعل زجاج مكسور أو تم علاجهم اثر " صدمة " عصبية . ومن ثم لابد وإن نرفض مسألة أمن شمال إسرائيل كسبب جدي لاعتداء إسرائيل الأخير على جارتها العزلاء .

وسعيا لتفسير الهجوم ، قال كثيرون داخل وخارج إسرائيل أن بيريز الذى لم يخدم أبداً في الجيش كان يتوق لإعطاء نفسه صورة " الرجل الصارم " عشية الانتخابات الاسرائيلية وفى الحملة الانتخابية التى تمحورت حول قضية الأمن لم يكن ذلك طموحاً غير موضوعى . إضافة إلى ذلك ، فقد تمتع بيريز بدعم لا محدود من الرئيس الأمريكى بيل كلينتون حيث بدا المستقبل الانتخابى لكل منهما مرتبطاً بالآخر . هذا فضلاً عن التعاطف الدولى مع إسرائيل بعد عمليات حماس الانتحارية فى فبراير ومارس ، وهو التعاطف الذى اتخذ مشهداً مذهلاً عبر عنه الإسراع بعقد مؤتمر القمة فى شرم الشيخ . كما أن العديد من الدول العربية فى الخليج وشمال إفريقيا - ادراكاً منها للموقع الذى احتلته إسرائيل فى نظام الشرق الاوسط الجديد الذى تصممه الولايات المتحدة - هرولت لإقامه صداقات معها . ومن ثم فإن المشهد اذا ما نظر اليه من القدس كان يوحى بأن السياق الاقليمى والدولى فى أول الربيع عام ١٩٩٦ مواتياً لعمل عسكري اسرائيلى فى لبنان .

ماذا كانت اذن أهداف بيريز وجنرالاته من وراء الحرب ؟ أحد هذه الأهداف الواضحة وان لم يكن الهدف الرئيسى كان تأمين القوات الإسرائيلية فى المنطقة الامنية . وفى هذه المنطقة وليس فى شمال الجليل ، كانت إسرائيل تتلقى عقاباً موجعاً . فقد كانت تكتيكات حزب الله - المتمثلة فى " الهجوم والاختفاء " والقنابل على الطريق والهجوم المتكرر على مواقع معزولة قد بدأت تتزايد فى تعقيدها وتكلفتها . وصارت إسرائيل تفقد رجالاً بشكل منتظم فى وقت يعانى فيه وكيلها المحلى المتهافت - جيش جنوب لبنان - انشقاقات وانخفاضاً فى الروح المعنوية . ونتيجة ذلك كان هناك ضغط داخل جيش الدفاع الاسرائيلى ، وضغط من جانبى على الحكومة ، من أجل القيام بعملية تقتلع الفدائيين وتسحقهم . ولأنها غارقة فى الأموال والأسلحة الأمريكية فقد وجدت إسرائيل - القوة العظمى الاقليمية - فى الاقدام المراوغة لجنود حزب الله امراً لا يمكن تحمله ببساطة .

وبالفعل كان منع حزب الله من مهاجمة جنود جيش الدفاع فى جنوب لبنان مطلباً اسرائيلياً رئيسياً فى مشروع اتفاق وقف إطلاق النار ، الذى حملته كريستوفر دهايا وإيابا فى رحلاته المكوكية بين القدس ودمشق . وهو البند الذى اعتبره الأسد خارج المناقشة ،

مؤكداً انه لن يكون طرفاً في قمع مقاومة حزب الله المشروعة لقوات الاحتلال . ولن يلعب دور رجل البوليس لصالح اسرائيل . فلتسحب اسرائيل من لبنان وفقاً لقرار مجلس الامن رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٧٨ ثم بعدها يحل السلام على الحدود ، ولكن ليس قبل ذلك . وفي مواجهة رفض الاسد القاطع ، أصر بيريز على أن تضمن الولايات المتحدة لإسرائيل في خطاب مستقل حقها في القتال اذا ما هوجمت قواتها في المنطقة الامنية .

الا ان هذه لم تكن كل القصة . فأهداف عناقيد الغضب كانت أكثر طموحاً وترتبط بصراع اسرائيل الأوسع مع سوريا وهي الدولة العربية الوحيدة التي تقاوم سعي إسرائيل إلى الهيمنة الإقليمية عن طريق رفض الانصياع لشروطها في التسوية السلمية . وقد كان واضحاً قبل وقت طويل من عمليات حماس التي دعت إسرائيل لوقف مفاوضات مريلا ند مع سوريا ، أن تلك المحادثات كانت في طريق مسدود . الا أن إسرائيل كانت في حاجة إلى صفقة مع سوريا حتى ولو لحماية ما توصلت اليه في اتفاقات منفصلة مع الأردن والفلسطينيين . وسرى القلق في إسرائيل من أنه إذا ما ظلت سوريا خارج عملية السلام ومركزاً للمعارضة ، فإن الانجازات التي تحققت على الجبهات الأخرى تتعرض للخطر وربما تنهار .

إلا أن شروط الاسد كانت صارمة على نحو لم تعتده إسرائيل في مفاوضاتها مع العرب . ففي مرتفعات الجولان طالب بالتزام إسرائيل بانسحاب كامل إلى حدود ما قبل ١٩٦٧ وأصر على أن تقوم الترتيبات الأمنية على الجانبين على أساس من مبدأي المساواة والمعاملة بالمثل .

ورغم أنه كان على استعداد لسلام رسمي فمن الواضح انه لم يكن مستعداً للتطبيع ، أي إطلاق حرية الحركة للبضائع والأفراد ، وهو ما تريده إسرائيل . باختصار بدا الأسد مصراً على حرمان إسرائيل من أي ميزة استراتيجية أو اقتصادية أو سياسية من وراء السلام مرتئياً أن العرب قد تنازلوا بالفعل أكثر مما ينبغي . ويبدو أن زعماء إسرائيل رأوا أنه مالم يتم إضعاف سوريا وجعل الأسد يعاني هزيمة سياسية تدفعه إلى تخفيف قبضته على

لبنان وهو أهم الاوراق التى يملكها ، فانه من غير المرجح أن تضمن إسرائيل تحقيق السلام بالشروط التى تريدها . كان هذا هو المنطق الحقيقى وراء عناقيد الغضب .

وقد فضحت حماقات بعض المسؤولين الإسرائيليين السر . فعلى سبيل المثال فى ١٧ ابريل أى بعد ستة أيام من بدء العملية ، استضاف راديو جيش الدفاع الاسرائيلى ايتامار رابينوفتش سفير اسرائيل لدى واشنطن وأحد الخبراء المعنيين بسوريا . وقد سئل عما إذا كان العنوان الموجه اليه العملية هو لبنان فقال " اعتقد أن العنوان الفعال هو سوريا " . وحين سئل عن هدف العملية السياسية أجاب : " ربما أصفه بأنه تفاوض مع سوريا حتى تساعد الحكومة اللبنانية على فرض وقف إطلاق نار حقيقى على حزب الله .. فإذا أرادت سوريا ذلك فإنها قادرة على منع حزب الله من الحركة ، كما أن قدرة إيران على التأثير على حزب الله تعتمد على استعداد سوريا للسماح للقوى الموالية لإيران بالعمل فى لبنان عبر دمشق فإذا وجدت سوريا أن عليها تحمل تكلفة أى أن تضطر الى وقف نشاطه . ماعلينا نحن أن نفعله هو أن نجعل لدى سوريا مايكفى من الدوافع لاستخدام هذا النفوذ وهو مالم تكن مستعدة لعمله طوال الشهرين أو الثلاثة شهور الماضية " .

كان تحفيز سوريا هو اسم اللعبة . وبلغة أقل دبلوماسية كان ذلك يعنى أنه بمهاجمة لبنان وتهجير نصف مليون خارج مدنها وقراهم - الأمر الذى يفرض ضغطا لا يحتمل على الحكومة اللبنانية - تسعى اسرائيل لإجبار سوريا على قمع حزب الله وضمان السلامة لجيش الدفاع فى جنوب لبنان .

إلا أن كلا من الأسد وبيريز كانا يدركان أن منح اسرائيل مثل هذه السلامة من الهجمات يعنى هزيمة سياسية كبرى لسوريا . فهو يؤدى لاضفاء الشرعية على الاحتلال الاسرائيلى ، ويضر بعلاقة سوريا بإيران ويهدم دور سوريا كحامية للبنان ويقوض سمعة الأسد كبطل مدافع عن المصالح العربية .

ولم يكن غريبا أن يصمد الاسد . فنادرا ماواجه وزير خارجية أمريكى فى السنوات الاخيرة إهانة مثل تلك التى تلقاها كريستوفر فى محاولته دفع الأسد لقبول الشروط

الإسرائيلية . فبعد ٢٠ ساعة من المحادثات الغاضبة مع الأسد ، فقد كريستوفر أعصابه وكان عليه أن يقبل باتفاق لوقف إطلاق النار لم يفعل أكثر من مجرد إعادة الوضع إلى ماكان عليه قبل الهجوم الإسرائيلي باستثناء واحد بالطبع ، وهو أن ١٧٩ لبنانيا قد قتلوا وجرح ٤٠٠ آخرون الكثيرون منهم بترت أعضاؤهم بفعل القنابل ، هذا فضلا عن خسائر مادية تقدر بمليار دولار .

ووراء مقاومة الأسد لمطالب كريستوفر وإسرائيل كان هناك الكثير من الغضب المكتوم . فمن وجهة نظر دمشق ، أشعلت الولايات المتحدة نيران الحرب عندما أعطت إسرائيل الضوء الأخضر لمهاجمة لبنان وتهديده ، ثم هزلت بعد ذلك لإطفاء النيران بعد ذبح اللاجئين في قانا ، وهو عمل لا يقل بشاعة عن مذبحة سبتمبر ١٩٨٢ على يد الميليشيات المسيحية بالاشتراك مع قوات إسرائيل الغازية ، وهي المذبحة التي قتل فيها مدنيون فلسطينيون في معسكرات صابرا وشاتيلا .

وهناك الكثير من القواسم المشتركة بين حربى ١٩٨٢ و ١٩٩٦ : فقد قدمت كل من عملية السلام في الجليل وعملية عناقيد الغضب على أنها عملية من أجل حماية شمال إسرائيل من الهجمات الارهابية . إلا أن كلا منهما كانت ذات تسميه زائفة . ففي الحالتين كان الهدف هو الأسد : في ١٩٨٢ كان الغزو الاسرائيلي يهدف إلى سحق منظمة التحرير الفلسطينية واقتلاع سوريا من لبنان وإعادة هذه الدولة الى الفلك الإسرائيلي . وفي ١٩٩٦ كانت الهجمات الجوية والمدفعية الاسرائيلية (٢٠٠ غاره جويه و ٢٥ ألف قذيفة) ايضا تسعى إلى قهر سوريا وعزلها عن طريق اجبار الحكومة اللبنانية على السعى من أجل السلام .

ومن وجهة نظر الأسد فان هاتين الحربين الإسرائيليتين ، اللتين شنهما مناحم بيجين وشيمون بيريز ، كانتا من التجارب الطموحة في الترتيب الجيوبولتيكى بهدف إعادة هيكلة المنطقة لصالح إسرائيل . فالأسد يراهما كانعكاس للميل التوسعي للسياسة الاسرائيلية منذ عهد بن جوريون ، والذي يسعى للهيمنة على العرب عن طريق وسائل عسكرية . وفي ١٩٨٢ سعت الولايات المتحدة إلى مكافأة إسرائيل على غزوها لبنان عن طريق التوسط

فى عقد اتفاق سلام لبنانى اسرائيلى نجح الأسد فى تقويضه . وقد اعتبر جورج شولتز وزير الخارجية الامريكية وقتها ذلك هزيمة شخصية . فانغمس بشكل أكثر عمقا فى العلاقات مع إسرائيل ، وسعى إلى تحالف إسرائيلى أمريكى عسكرى كامل وبدأ يعتبر الإرهاب العربى والإيرانى كظاهرة منفصلة عن أسبابها . ولم يستطع شولتز فى أوائل الثمانينات ، ولا كريستوفر فى ١٩٩٦ ، أن يفهم كون دولة عربية صغيرة ذات موارد قليلة واصدقاء أقل قد تجرؤ على الوقوف أمام قوة إسرائيل حليفها العظمى . وترك كلاهما دمشق وفى قلبه غضب . وعلق كريستوفر بمرارة على علاقته مع الأسد قائلاً إنها لن تعود كما كانت عليه من قبل أبدا .

وفى ١٩٩٦ كانت الولايات المتحدة مرة أخرى تكافئ إسرائيل على عدوانها على لبنان، أغدق كلينتون الثناء على بيريز وأعطى إسرائيل مزيداً من الأموال والأسلحة المتقدمة ، ومازاد حيرة الاسد وغيره من العرب وغير العرب ، هو تعهد كلينتون بانضمام الولايات المتحدة إلى إسرائيل فى الحرب ضد الارهاب . أو بمعنى آخر ضد أى شخص من الحماقّة بحيث تسول له نفسه الوقوف ضد ماتمليه إسرائيل أو مقاومة احتلالها للاراضى العربية .

وبالنسبة للكثيرين من العرب فان الحرب على لبنان كان تعنى أن الاسرائيليين الذين يفترسهم الاحساس بعدم الامن رغم قدرات بلادهم القوية لم يفهموا تطور الرأى العام العربى خلال العقدين أو الثلاثة عقود الاخيرة . فالأغلبية العظمى من العرب قبلت اسرائيل كلاعب ، فى اطار نظام الشرق الأوسط وربما كلاعب مهم . ولاتلقى فكرة " تدمير " إسرائيل أو إنكار حقها فى الوجود صدى لدى أى شخص سوى قلة هامشية حمقاء ، لا أهميه لها على الإطلاق . إلا أن مالايقبله العرب هو إسرائيل كلاعب مهيم فى إقليمهم . وينطبق ذلك على مصر التى هى فى حالة سلام مع إسرائيل منذ سبعة عشر عاماً مثلما ينطبق على السعودية وبالقطع على سوريا . وربما يجسد الأسد أكثر من أى زعيم آخر هذا برفضه مرة أخرى الركوع على ركبتيه من خلال أدائه فى الأزمة اللبنانية الأخيرة .

٤ - المحور السوري - الإيراني في لبنان

حسين أنطا

أظهرت الهجمة الاسرائيلية على لبنان في ابريل ١٩٩٦ حقيقة وجود وصمود وصلابة المحور السوري الإيراني ، كما أبرزت طبيعة العلاقة السورية الإيرانية ومحدداتها وآليات عملها. ورغم أن إيران دعت على لسان آية الله خاميني إلى تكثيف القتال وحثت حزب الله على عدم قبول وقف إطلاق النار تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أن حزب الله أبدى - في هدوء - استعداداه لإيقاف القتال . وفي نفس الوقت أدارت سوريا دفعة الجهود الأمريكية والدولية بما يخدم متطلباتها وذلك بالتنسيق مع إيران . باختصار ، كانت لكل الأطراف قوائم أولويات" مختلفة مع وجود مساحة من التداخل فيما بينها حيث توافقت مصالح وخفت توترات من الماضي وتعامل الأطراف مع حقائق ومحددات الحاضر والمستقبل بدرجة عالية من الفهم .

ونتيجة لذلك فقد تتآغمت الجهود الدبلوماسية للمثلث المكون من إيران وحزب الله وسوريا خلال فترة الأزمة على نحو سمح بتحقيق وقف إطلاق النار . ولكي نفهم الكيفية التي عمل بها هذا المحور القوى في مواجهة " عناقيد الغضب " فإنه من المفيد أن نوضح كيفية نشوته.

توافق المصالح :

كان عام ١٩٨٢ نقطة تحول في العلاقات السورية الإيرانية في لبنان ، فقد كان للغزو الاسرائيلي للبنان في تلك السنة أثر عميق على الوجود الإيراني في لبنان لانه هيا الفرصة لأول تدخل إيراني مباشر في المجهود الحربي ضد اسرائيل بدخول كتيبة صغيرة قوامها ٨٠٠ - ١٠٠٠ جندي من الحرس الثوري عبر سوريا إلى بعلبك الشيعية في سهل البقاع . قبل ذلك كان الرئيس السوري حافظ الاسد يقف حجرة عثرة أمام المحاولات الإيرانية للحصول على وجود عسكري مستقل في لبنان . ولكن الغزو الاسرائيلي للبنان جعل الموقف السوري أقل عنادا من ذي قبل إزاء العروض الإيرانية لتقديم المساعدة . وفي ضوء ضعف الموقفين العربي والدولي تجاه الغزو الاسرائيلي للبنان تأكدت للقيادة السورية

قيمة الحلقة الإيرانية ، وتيقنت من أن الحقائق الجديدة تستوجب تخطيطا استراتيجيا للحد من المساحة المتزايدة لقدرة اسرائيل على المناورة .

ومن وجهة النظر الايرانية ، فإن الوجود الجديد في لبنان قد هيا - لأول مرة - الفرصة للاتصال المباشر بين النظام الثوري وطائفة شيعية كبيرة في العالم العربي بل ثانی أكبر جماعة شيعية في العالم بعد مثيلتها في العراق . ومنذ ذلك الوقت أصبحت إيران عنصرا فاعلا في الجماعة الشيعية اللبنانية ، وربما تكون قد اعتبرت لبنان قاعدة لاستعراض نفوذها في قلب الصراع العربي الاسرائيلي .

ولقد حدث أن تلاقت عمليتان بسرعة ملحوظة ، أولاهما تعرض الممارسة السياسية الشيعية لصدع جديد نتيجة لظهور عناصر محلية موالية لإيران ، الامر الذي أضعف السيطرة شبه الكاملة لحركة أمل على الساحة بعد أن جنح راديكاليوها نحو النموذج الايراني . هذا ، ولم تكن " أمل " حتى عام ١٩٨٢ تحت سيطرة رجال الدين ، إذ كانت من الناحية الفكرية والتكوينية غير مستعدة للتخلي عن دورها للمؤسسة الدينية الشيعية الراديكالية . ولقد وجدت تلك العناصر أرضية فكرية وقد مشتركة مع إيران وممثليها المحليين . أما العملية الثانية فقد تمثلت في ظهور حركة مقاومة قوامها الغالب من العناصر الشيعية الموالية لإيران في الجنوب اللبناني . ولقد كانت تلك المقاومة - التي قضت مضاجع اسرائيل - بمثابة أول اختبار عملي للتحالف السوري الايراني في لبنان .

في ذلك الوقت بدأ توافق المصالح السورية الايرانية في الاتساع ، فقد كانت دوافع سوريا في إخراج القوات الاسرائيلية من لبنان ذات طبيعة استراتيجية : ذلك أن الوجود العسكري الاسرائيلي في جنوب لبنان - لاسيما في سهل البقاع - قد وضع العمق السوري تحت تهديد مزدوج وذلك لتعرض دمشق لخطر الهجوم من الجولان ومن المواقع الامامية للقوات الاسرائيلية في لبنان ، ناهيك عن التهديد السياسي الناشئ عن وجود نظام معادي لها وموالى لإسرائيل (آنذاك) في لبنان . وكان قلق سوريا حينئذ - كما هو الآن - من احتمال العزلة الاقليمية عاملا محددًا لسياستها الخارجية . فوقع لبنان في المدار الأمريكي الاسرائيلي من شأنه أن يخل بالتوازن الاقليمي ، هذا بالاضافة إلى التهديد العراقي والاسرائيلي واحتمال التطويق من ناحية الغرب. وبالمثل فإن وجود نظام معادي في لبنان

يمكن أن يصبح قاعدة للتخريب الداخلى على نحو يؤدى إلى حرب طائفية وهدم الاستقرار الداخلى فى سوريا نفسها .

ولاغرو - ازاء هذه الظروف - فى رغبة سوريا فى تعزيز علاقاتها مع إيران ، لإعادة تشكيل الأوضاع الاستراتيجية بما يخدم مصالحها، ومن الممكن أن تأخذ المساعدة الايرانية لسوريا أشكالاً عديدة منها المعونة الاقتصادية ، والقوى البشرية ممثلة فى العناصر المحلية الراديكالية المعادية لإسرائيل ، هذا فضلاً عن توظيف إيران كأحد مصادر الضغط والتهديد لشغل أعداء سوريا على المستويين الإقليمى والدولى ، مع إيقاظها على مسافة مادية وتاريخية لتحاشى تأثيرها على الساحة الداخلية السورية .

وعلى الساحة اللبنانية التفت إلى حد كبير المصالح الإيرانية مع المصالح السورية ، فقد كانت إيران مدفوعة بالعداء العقائدى لإسرائيل والميراث المر لعلاقات تلك الدولة مع نظام الشاه. ولكن الرغبة فى الحصول على موطئ قدم لها فى قلب الصراع العربى الاسرائيلى فتحت نافذة لدور إقليمى أقوى تأثيراً .

ومن خلال وجودها فى لبنان تطلعت إيران إلى كسر الحدود الجيو- سياسية لحربها آنذاك مع العراق ، وإلى توسيع دائرة مؤيديها فى العالم العربى . ورغم محورية الاهتمامات الشيعية بالنسبة لسياسة إيران فى لبنان ، إلا أن تأييدها الفعال للنضال ضد اسرائيل قد أضفى بعداً جديداً لمسعاها إلى تأمين التأييد الشعبى للثورة الايرانية فى ربوع العالم الاسلامى . ومن العناصر الأخرى المؤثرة معادة إيران لاتساع النفوذ الأمريكى الغربى داخل لبنان فالكفاح ضد الولايات المتحدة جزء لا يتجزأ من رمزية وأداء الثورة الايرانية . وقد أتاح الصراع المستمر فى لبنان فرصة مواصلة هذا النضال .

ولم يكن الوجود الايرانى فى لبنان ليتحقق إلا بموافقة سوريا . ومع ذلك فإن سوريا لم تكن من البداية راغبة فى ترك العمليات المضادة لإسرائيل للعناصر المدعومة من إيران فقط ، وذلك فى إطار إلزامها التام بإبطال الآثار السلبية للغزو الاسرائيلى للبنان . ولم يكن فى التصور السورى للأمور السماح لإيران بموطئ قدم حر فى لبنان على نحو يقوض الوجود السورى ذاته. وقد برز نوع من التنافس بين سوريا وإيران . وهكذا أخذت

احتمالات الصراع بينهما فى الازدياد عند نفس النقطة التى بدأ منها التعاون النشط بينهما فى لبنان .

التوتر فى العلاقات :

فى الوقت الذى وجهت فيه عمليات المقاومة ضربات قوية للقوات الاسرائيلية ، أدت إلى تراجعها إلى المنطقة الآمنة المعلنة من جانب اسرائيل فى ربيع ١٩٨٥ ، حقق الهجوم السورى الإيرانى المضاد نجاحا ملموسا فى تحييد نتائج الغزو الاسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ .

ولم تكن تلك الانجازات دون تكلفة ، إذ خضعت قائمة الاولويات الايرانية فى لبنان للمد والجزر ، الأمر الذى أثر على العلاقات الإيرانية السورية . وعلى الرغم من سعى سوريا للحفاظ على سياستها التقليدية فى تحقيق التوازن بين الاحزاب اللبنانية المختلفة من أجل الإبقاء على دوران لبنان فى الفلك السورى ، فإن ظهور حزب الله فى سبتمبر ١٩٨٤ كان بمثابة بداية لمتغيرات جديدة رأت سوريا فى بعضها إشكالية. فقد كانت العناصر الراديكالية الموالية لإيران هى الأكثر فاعلية فى مقاومة اسرائيل . ولكن نشوء حركة اسلامية والتورط الايرانى فى الساحة السياسية اللبنانية انطويا على تعارض مباشر مع المصالح السورية الراسخة فى لبنان .

وقد تعرض التحالف السورى الايرانى لأول اختبار صعب وذلك فيما يتعلق بالسياسة السورية تجاه الفلسطينيين . فنتيجة للقلق السورى من تسلل قوات فتح الموالية لعرفات إلى معسكرات بيروت واحتمال نشوء رابطة بين عرفات والقوات اللبنانية ، أطلقت سوريا أيدى حركة أمل فى تطويق المعسكرات وإخضاعها بعد أن تيقنت من تصميم هذه الحركة على عدم السماح بعودة الوجود الفلسطينى فى لبنان لأوضاع ما قبل ١٩٨٢ . ونتج عن ذلك صراع ممتد ذو مراحل مختلفة بدءا من مايو / يونيو ١٩٨٥ وحتى فبراير ١٩٨٧ .

عارض حزب الله هذه السياسة رغم تدهور العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية وايران منذ عام ١٩٨٠ وتأييد المنظمة للعراق فى الحرب الايرانية العراقية . وفى بعض الأحيان تدخل حزب الله تأييدا للفلسطينيين ، بل وقدم لهم الغذاء والامدادات فى ساعة العسرة . لقد أبدى حزب الله التزاما قويا بالقضية الفلسطينية (فالإعلان عن ميلاد الحزب

وافق زمنيا - وعن قصد - الذكرى السنوية الثانية لمذبحة صابرا وشاتيلا (ونفورا عميقا تجاه حركة أمل لأسباب عقائدية بالاضافة لرغبته فى أن يكون التنظيم السياسى الشيعى الاول فى لبنان .

ولقد كانت هناك علاقة بين " حرب المعسكرات " ونزاع أكبر حول المرحلة التالية من الحرب ضد اسرائيل . ومع تراجع الوجود العسكرى الاسرائيلى إلى المنطقة الآمنة أرادت حركة أمل اللجوء إلى أسلوب سياسى لإنهاء الاحتلال ، بينما أصر حزب الله على الاستمرار فى عملياته العسكرية ضد اسرائيل . وكانت المقاومة الاسلامية التى بدأها حزب الله عام ١٩٨٥ دليلا قاطعا على تصميمه على استمرار الجهاد تحت الراية الاسلامية والتوجيه الايرانى .

أدت حرب المعسكرات إلى جهود ايرانية مكثفة لإنهاء سفك الدماء . وتضمن ذلك زيارات وتشاورات عالية المستوى مع الجانب السورى والأحزاب المحلية ذاتها . ولكن سوريا كانت عازمة على اجتناب ما تبقى من مواطئ قوة عرفات . وبالإضافة إلى ذلك فإنه من المحتمل أن تكون سوريا قد رغبت فى وضع حدود لسلطة إيران والعناصر الموالية لها ولحزب الله على السواء . ان نجاح أداة إيران - حزب الله - فى منع سوريا من تطبيق سياستها فى لبنان ينطوى على رسالة خطيرة بشأن القوة النسبية لكل من القوى الفاعلة على الساحة اللبنانية . ولقد كان الدافع السورى قويا لرسم حدود ثابتة لتلك القوة فى اعقاب الحملة المشتركة عام ١٩٨٣ / ١٩٨٤ . ولكن تحمل سوريا لنشاط حزب الله المعادى لاسرائيل فى الجنوب اللبناى لم يطرأ عليه أى تخير يذكر فى هذا الإطار من علاقات القوى .

وفى الفترة ما بين ١٩٨٦ - ١٩٨٩ واجهت العلاقات السورية الايرانية فى لبنان عدة توترات قاربت حد الازمة . فقد كان كل جانب قلقا من الدور الذى يلعبه حلفاء الآخر ، فنمو حزب الله كقوة عسكرية فاعلة كان مصاحبا لرعايته لشبكة واسعة من الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية التى لم يكن لها مثيل لدى أى طرف آخر . وهكذا فإن تحدى حزب الله للسيطرة السورية بين الشيعة اللبنانيين قد تجاوز الخلافات الإجرائية المتعلقة بالفلسطينيين والحرب فى الجنوب ، إلى الضرب مباشرة على النفوذ والهيبة

السورية. ولقد تفاقم هذا الوضع بعد التأييد الإيراني وتأييد حزب الله للحركات والجماعات الأصولية السنية ، مثل حزب التوحيد الذي أسسه الشيخ سعيد شعبان في طرابلس ، وهو الحزب الذي كان أكثر تعاطفا مع عرفات منه مع سوريا . واستمرت المصادمات بين سوريا وحزب التوحيد في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ ، وهي الفترة التي شهدت استهدافا من إيران للأساليب السورية . ولكن سوريا لم تكن مستعدة للوقوف مكتوفة الأيدي إزاء إتساع قوة ونفوذ القوات الشيعية والراديكالية (الاصولية) في لبنان .

وقد وقعت في فبراير ١٩٨٧ مصادمات مباشرة بين القوات السورية وحزب الله في ضواحي جنوب بيروت وكانت اليد الطولى فيها بلاشك للقوات السورية . وأدرك الإيرانيون حقيقة محدودة قوتهم في مواجهة سوريا على الساحة اللبنانية مع تلويح سوريا باحتمال فتح مجال للعراق واتباعها سياسة صارمة إزاء حزب الله وحزب التوحيد . وحينما اندلع قتال واسع النطاق بين أمل وحزب الله في مايو ١٩٨٨ حاولت إيران التوسط لإنهاء أعمال العنف بالتشاور الكامل مع السوريين فمهدت بذلك الطريق لأول عملية نشر للقوات السورية في النقاط القوية لحزب الله في ضواحي جنوب بيروت .

المحددات والحقائق :

لن يؤدي احتمال توقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل إلى تقليل المصالح الاستراتيجية والجيوسياسية السورية في لبنان .

ومن الآثار التي ستترتب على مثل هذه الاتفاقية زيادة الاهتمام السوري بالحفاظ على قبضة قوية على لبنان وتوثيق الروابط معه ، وهو ما أثبتته سلسلة من اتفاقيات التعاون والتفاهم بين البلدين . ومن المحتمل أن يتزايد سعي سوريا للإبقاء على دوران لبنان في فلكها المباشر في أعقاب تسوية تؤدي إلى تجمع إسرائيلى أردنى فلسطينى اقتصادى وسياسى أو أى تجمع مماثل يضم قوى إقليمية رئيسية أخرى مثل إسرائيل وتركيا والأردن . وسوف تستمر النظرة إلى لبنان باعتباره منطقة استراتيجية عازلة وشريك اقتصادى وسياسى حيوى للنفوذ السورى . ومن المحتمل أن تسعى سوريا لتعزيز قاعدة قوتها في لبنان بالحفاظ على تحالفها مع إيران ، ولاسيما في ظل أهمية الطائفة الشيعية اللبنانية واحتمال استمرار النفوذ الإيراني في لبنان . وسوف تسعى سورية إلى تحاشي خلق

تحديات جديدة وخطيرة لدورها ، سواء نتيجة لمواجهة لا داعى لها مع الشيعة اللبنانيين الموالين لإيران أو بقطع علاقاتها مع إيران على نحو يعرض المصالح السورية فى لبنان للخطر . كما أن وجودا إيرانيا اسلاميا صريحا وقابلا للقياس فى لبنان أمر تفضله سوريا عن وجود اسلامى فى سوريا ذاتها خاصة فى ظل تاريخ الصراع بين النظام السورى والحركات الاسلامية النشطة رغم كونها حركات سنية . ولربما يكون فى صالح سوريا أن تستمر فى تحمل وجود العناصر الموالية لإيران فى لبنان كنقاط ضغط محتملة على القوى المحلية والقوى الأخرى من خارج المنطقة وباعتبار ذلك تنازلا كبيرا للمصالح الإيرانية فى المشرق العربى طالما لم تضر تلك العناصر بالمصالح السورية المباشرة فى لبنان .

وتدرك إيران أنها لاتستطيع العمل فى لبنان دون موافقة سوريا والتسيق معها بدرجة ما . ولاتمانع إيران - إنطلاقا من اهتمامها بأوضاع الشيعة اللبنانيين ورغبتها فى الحفاظ على موطئ قدم فى المشرق العربى - فى أن تلعب سوريا الدور المسيطر .

ولسوف يعتمد تحمل سوريا للدور الإيرانى فى لبنان جزئيا على ماهية التحولات التى تحدث فى أوساط الموالين لإيران ، وخاصة حزب الله ، واستعداد هذه الجماعات للتأقلم مع المصالح السورية فى المستقبل ، وبالتالي قبول وقف العمليات العسكرية ضد اسرائيل من الأراضى اللبنانية . ويعتبر ظهور اتجاه الولاء للبنان فى اوساط الشيعة الموالين لإيران من أهم التطورات على الساحة السياسية اللبنانية . إن هذا الاتجاه المتنامى يسعى إلى النأى بنفسه عن الخضوع لسيطرة إيران وسلطانها العقائدية دون قطع علاقاتها معها .

وتدرك قيادة حزب الله أن الإجماع القومى المؤيد لنضالها المسلح ضد الاحتلال الإسرائيلى لجنوب لبنان (وهو الإجماع الذى يعكس بشدة نفوذ سوريا ومواقفها) لا يمتد ليشمل التأييد لموقف الحزب العقائدى برفض السلام والتعايش مع إسرائيل . ويدرك الاتجاه الغالب داخل حزب الله - بعلم وتفهم إيران - مدى الحاجة إلى التعامل مع الحقائق ، ومنها احتمال التوصل إلى تسوية بين اسرائيل وكل من سوريا ولبنان . ونتيجة لاستعداد حزب الله للمشاركة فى النظام السياسى اللبنانى عبر الانتخابات البرلمانية ، فمن الواضح أنه أقل اهتماما بإقامة حكومة إسلامية فى لبنان وأنه أكثر اهتماما بتأكيد القيم الاسلامية من داخل النظام ذاته .

وسوف تضع التسوية بين اسرائيل وكل من سوريا ولبنان حزب الله أمام بعض الخيارات الصعبة . لقد اعتمد تأثير حزب الله وما له من قبول على ثباته في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي للتراب اللبناني لأكثر من عقد من الزمان . ويركز حزب الله هجماته على الاراضي اللبنانية المحتلة ، ما لم يتعرض لاستفزاز يدفعه الى الثأر عبر الحدود . وكثيرا ما أعلن أن انسحاب اسرائيل من جنوب لبنان سوف ينهي أنشطته المسلحة ضد اسرائيل . وهو يدرك أن نظام الأمن فيما بعد التسوية سوف يحول بالتأكيد دون خيار عسكري على أية حال .

ويعتمد مثل هذا التحول في سياسة حزب الله ومواقفه على توازن الآراء في داخله ، وكذلك على موقف إيران والحزب من العلاقة مع سوريا . هذا ويتمتع القيادة الرسمية لحزب الله بعلاقات طيبة مع كل من سوريا وإيران ، وهي تميل لأن تستجيب للمتطلبات والحساسيات السورية تماما كما تستجيب للمتطلبات والحساسيات الإيرانية . ولم تبد طهران حتى الآن - بالقول أو بالفعل - ما يفيد أن معارضتها العقائدية لعملية السلام تلزمها بإجهاض تلك العملية بوسائل عسكرية . وبالنسبة لإيران وحزب الله بكل اتجاهاته ولقطاع عريض من الرأي العام اللبناني والعربي والاسلامي ، سيظل نضال الحزب ضد اسرائيل مشروعا إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن انسحاب كامل ونهائي . ومن ثم فإن أية محاولة من شأنها تفويض مثل هذا الاتفاق لن تلقى تأييدا وستؤدي إلى تهميش الجماعات التي قد تقوم بها .

ومن وجهة النظر الإيرانية فإن تأييد مثل هذه السياسة قد يكون ذا تكلفة عالية . إن سيطرة سوريا في لبنان وقدرتها على إيقاف أي تحركات إيرانية مهمة في تلك الساحة بلغت درجة قد لا يؤدي معها التحدي المباشر للمصالح السورية الحيوية من جانب حزب الله أو إيران إلى أي مكسب إيراني إيجابي . ومن ثم فإن احتمال خسارة الطريق إلى الشيعة اللبنانيين يجب أن يكون رادعا رئيسيا لأي دور إيراني مفسد ، وحافزا لإيران على تشجيع حزب الله على الالتزام بقواعد لعبة ما بعد التسوية . ويمكن التوصل إلى صيغة وجود بين إيران والقوى الموالية لها في لبنان من جانب وسوريا من جانب آخر تحت هذه الظروف . وفي المقابل قد تكون سوريا راغبة في السماح لإيران وحلفائها المحليين بهامش معين من حرية الحركة الاجتماعية والسياسية داخل لبنان وفي اوساط الشيعة على وجه الخصوص بما في ذلك استمرار دعم إيران لمؤسسات الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية .

٥ - الهيمنة السورية في لبنان : ليست أبدية

فولكر بيرثيز

اثناء الهجوم الاسرائيلي على لبنان في ابريل ١٩٩٦ ، اكدت دمشق من جديد وبشكل علني أنها المكان الذي تصنع فيه القرارات بشأن لبنان ، كما نجحت مره أخرى في الحصول على اعتراف دولي بهذا الدور . في نفس الوقت ، كان واضحاً ان القيادة السورية لم يزعجها ماحدث لجارتها لبنان . فقد تم ارسال بعض المساعدات الانسانية ، الا ان الجنود السوريين في لبنان كانوا يقفون موقف المتفرج ازاء الهجمة الاسرائيلية الضارية، غير قادرين لأسباب عسكرية وسياسية على تقديم أى دعم لإخوانهم اللبنانيين فيما عدا بعض الطلقات المحدودة والرمزية المضادة للطائرات . فقد كان التورط العسكري السوري خارج المناقشة ولم تترك القيادة السورية أى مجال للشك في أنها لن تخاطر بالمفاوضات مع إسرائيل من أجل لبنان . صحيح أن لبنان ذو أهمية كبرى للأمن القومي السوري إلا أن الزعماء السوريين لا ينظرون اليه كجزء من سوريا الكبرى . ففي خطاب النظام السوري عن لبنان والعلاقات السورية اللبنانية توجد إشارات كثيرة إلى " الشعب الواحد " في سوريا ولبنان إلا انه دائماً " شعب واحد في بلدين".

تصر سوريا على ألا يتفاوض لبنان بشكل مستقل مع إسرائيل وعلى أن تسوى قضية لبنان كجزء من الأجندة السورية الاسرائيلية . إلا أن هذا يظل هما ثانويًا بالمقارنة مع الجولان واستعادة سوريا لوحدة أراضيها ، وهو لايسوى أبداً بالجولان ولا مجال لمساومة هذا بذاك . وقد نظر أحياناً إلى القوات السورية الموجودة في لبنان (٤٠ الف جندي) وهميتها على السياسة اللبنانية وعدم احترامها العلني للسيادة اللبنانية على أنه دليل على سياسة سورية تدريجية لضم لبنان . إلا أن مثل هذا التحليل لايتجاهل فقط اعتبار صناع القرار السوريين للبنان ككيان مستقل له مشكلات لاينبغي استيرادها ، وانما أيضاً لا يأخذ في اعتباره العوامل المحددة للعلاقات السورية اللبنانية .

اتفاقات للاسحاب

منذ نهاية الحرب الأهلية اللبنانية ، عبرت القيادة السورية عن نهجها إزاء لبنان من خلال اتفاقات ثنائية تم عقدها بين البلدين . ولعل أهم هذه الاتفاقات هو معاهدة الأخوة والتعاون والتسويق في ١٩٩١ . وقد تلت هذه المعاهدة حتى الآن سلسلة من الاتفاقات التي

تؤطر السياسات في شتى المجالات مثل الأمن والتعاون الاقتصادي والاجتماعي ، فضلا عن مجالات العمالة والزراعة والسياحة والبريد والاتصالات اللاسلكية وتقاسم المياه . ولاشك في أن كل هذه الاتفاقات قد تم التفاوض عليها في إطار علاقة تتسم باختلال خطير في توازن القوى بين البلدين . ومن ثم فإن معاهدة الاخاء والاتفاق الأمني قد قتنا عمليا التدخل السوري في شئون الأمن الداخلي اللبناني لفترة لامحدودة .

غير أن ذلك لايعنى أن كل هذه السلسلة من الاتفاقات كانت لمصلحة سوريا وحدها . فمجتمع المال والأعمال اللبناني كانت له مصلحة بالتأكد في التبادل الحر للبضائع ورأس المال والقوة البشرية ، وفي الجهود المشتركة لجذب السائحين كما تنص الاتفاقات . إلا أن علاقة القوة بين سوريا ولبنان تنعكس في تنفيذ الاتفاقات من عدمه ، وليس في نصوصها . فالمسؤولون اللبنانيون يشكون مثلا من أن سوريا على الرغم من الاتفاق على السماح بحرية تبادل المنتجات إلا أنها لاتزال تقوم بحماية صناعاتها من المنافسة اللبنانية . غير أن الأهم من ذلك ، بالنسبة للوضع الحالي ، هو أن هذه الاتفاقات هي اتفاقات بين دولتين وليس - كما يقول البعض أحيانا - تمهد الطريق لإدماج لبنان في سوريا ، بل أن هذه الاتفاقات تشير إلى مرحلة يقل فيها النفوذ السوري في لبنان ويتم فيها ترتيب وضع قانوني أفضل لسوريا . وهي تشير إلى مرحلة لاتتواجد فيها القوات السورية في لبنان أو على الأقل لاتكون هي القوات المهيمنة . في مثل هذه المرحلة يمكن للمرء أيضا أن يتوقع انحسارا في نفوذ السياسيين اللبنانيين الذين يدينون بمواقفهم الحالية لعلاقتهم بسوريا وقدرتهم على ضمان المصالح السورية في السياسة والسياسات اللبنانية . كما أن القيادة السورية واعيه تماما بأن عليها ان تنهيا لمثل هذه النهاية المنظورة لهيمنتها على لبنان.

محددات الدور السوري

يعتمد الموقع السوري في لبنان - وسوف يظل يعتمد - على ثلاثة عوامل مرتبطة ببعضها البعض : التطورات الاقليمية والدولية خاصة ديناميات الصراع العربي الاسرائيلي، والوضع الداخلي في لبنان ، والاستقرار الداخلي في سوريا وقدرتها علي التأثير في محيطها الإقليمي .

وفى الوقت الراهن ، قبلت الولايات المتحدة والغرب ضمناً الهيمنة السورية على لبنان . ولكن من المرجح أن يتغير الوضع فى حالة التوصل إلى معاهدة سلام سورية اسرائيلية . فعندما تعقد سوريا سلاماً مع اسرائيل فانها سوف تفقد معظم ثقلها الاستراتيجى الذى اكتسبته لكونها دولة المواجهة الاساسية فى الصراع العربى الاسرائيلى ، ومن المرجح ان يزداد الضغط الدولى على سوريا للحد من وجودها ونفوذها فى لبنان .

مثل هذا الضغط - والذى توجد لدى سوريا خبرة فى مقاومته - سوف يكون عاملاً مساعداً - وليس حاسماً - للحد من الوجود السورى فى لبنان . إلا أن التطورات الاقليمية والداخلية ربما تكون اكثر اهمية . ففى الوقت الحالى تستخدم كل من سوريا واسرائيل لبنان كمسرح لما يتطور بينهما أحياناً ليصبح حواراً ساخناً موازياً لمفاوضاتهم الاكثر تحضراً سواء المباشر منها او غير المباشر . بعبارة أخرى هو مسرح يمكن لكل منهما أن تمارس من خلاله ضغوطاً على الأخرى دون المخاطرة بالتسبب فى عدم استقرار على جبهة الجولان . ولم يترك أى منهما مجالاً للشك فى أن الانسحاب الاسرائيلى من جنوب لبنان يعتمد على التقدم فى المسار التفاوضى السورى الاسرائيلى وعلى تدابير الامن المتبادلة التى يتم الاتفاق عليها ثم تنفيذها فيما بعد . ولا ينبغي لنا ان نتوقع من اتفاق سلام اسرائيلى سورى ان يتناول مسألة القوات السورية فى لبنان . الا أن الانسحاب الاسرائيلى ومايتبعه من نزع سلاح حزب الله وغيره من جماعات المقاومة سوف يدعم بالتأكيد من الاستقرار الداخلى فى لبنان . وربما يكون الوجود العسكرى السورى لازماً لاقتناع بعض هذه الجماعات بوقف نشاطها العسكرى وتسليم سلاحها إلى الجيش اللبنانى . وبمجرد ان يحدث ذلك سوف يكون هناك حاجة أقل - إذا ما بقيت الحاجة أصلاً - إلى القوات السورية لتكون بمثابة قوة البوليس فى لبنان . وقد يبدأ اعاده انتشار بعض القوات السورية على الاقل فى بعض المواقع الاستراتيجية الهامة فى وادى البقاع (كما جاء فى اتفاق الطائف) .

ومن وجهة نظر الأمن السورى ، فإن نهاية الاحتلال الاسرائيلى والاستقرار الداخلى فى لبنان سوف يقلل جوهرياً من التهديد بأن يستغل لبنان كمنطقة للانتشار ضد سوريا ، الأمر الذى يقلل من الحاجة الاستراتيجية العسكرية لسوريا لموقع مهم فى لبنان .

ومن المؤكد أن الوجود السياسى والعسكرى السورى فى لبنان ليس مرتبطا فقط بالصراع السورى (أو العربى) الإسرائيلى . وسوف يتوقف انحسار النفوذ السورى وبالتحديد فى السياسة اللبنانية بدرجة كبيرة على قدره النخب اللبنانية على ارساء ثقافة سياسية جديدة تتخلص من الحالة التقليدية التى يتم فيها جر فاعلين خارجيين إلى الصراعات الداخلية . ومن المؤكد أن سياسات إعادة البناء التى يتبناها رئيس الوزراء رفيق الحريري تمثل محاولة لدعم مايرى فيه مصلحة لبنان القومية . غير أنه طالما بقى بعض الساسة اللبنانيين يسعون لتقوية مكانتهم عبر الدعم السورى ، وليس عبر محاولة بناء ائتلافات داخلية ، سيظل من الصعوبة بمكان لأية حكومة أن توسع من هامش الاستقلال اللبنانى .

وأخيرا فإن التطورات داخل سوريا يمكن أن تقلل تدريجيا من مستوى التورط السورى فى لبنان . فسوريا لن تظل إلى الابد الدولة القوية أمنيا كما هى الآن تحت زعامة حافظ الأسد. اذ يتوقع أن يؤدى السلام مع اسرائيل الى الحد من قوة ونفوذ الأجهزة العسكرية والأمنية . ومع تغير توازن القوى الداخلى لصالح النخب المدنية الجديدة ، فإن مستقبل الحكومات السورية التالية سوف يتركز على الأرجح على سياسات الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى وليس السياسات الإقليمية . بل أن هذا مرجح للغاية حيث يقترب نظام الاسد من نهايته فى المستقبل القريب . غير أنه لايمكننا ان نتوقع على وجه التحديد نوع انتقال السلطة ولا طبيعة النظام الذى يخلفه . إلا أن أى خليفة سوف يكون بالتأكيد أكثر ليبرالية من النظام الراهن ، وأكثر اهتماما ببيئة اقتصادية إقليمية أكثر انفتاحا ، ولكنه سوف يكون أيضا أكثر ضعفا ، غير قادر على الإبقاء على الدور الإقليمى الذى لعبته سوريا فى العقود الاخيرة ومن ثم أكثر استعدادا للحد من التورط السياسى والعسكرى السورى فى لبنان أو إنهائه .

الاقتصاد قبل الامن

كان هناك دوما بعد اقتصادى وآخر امنى للعلاقات السورية اللبنانية . ويمكن لنا ان نتوقع ان يصبح البعد الاقتصادى أكثر قوة فى السنوات القادمة ، فسوف تظل سوريا بمثابة العمق الاقتصادى الطبيعى للبنان ، وتظل لبنان إحدى منافذ سوريا على العالم الخارجى .

وقد يقلل التحرير التجارى التدريجى فى سوريا من دور لبنان باعتباره " سوبر ماركت للسوريين الباحثين عن البضائع الاستهلاكية الغربية ، إلا أنه قد يزيد فى نفس الوقت من تبادل البضائع بين البلدين وتجارة الترانزيت . بل أهم من ذلك تحتاج سوريا إلى لبنان لتصدير فائض قوتها العاملة ، فى حين سيزداد الطلب فى لبنان على العمالة السورية الرخيصة طوال فترة الإعمار ، أى خلال الأعوام العشرة إلى الخمسة عشرة القادمة .

ومن ناحية أخرى ، فقد تحتاج سوريا إلى الخبرة والخدمات اللبنانية بدلا من المؤسسات الدولية التنموية والمالية وذلك من أجل الاصلاح الاقتصادى على نحو يجعلها قادرة على مواجهة تحديات التقسيم الاقليمى الجديد للعمل . وهكذا ، ولنضرب مثالا واحدا ، بمجرد أن تسمح سوريا بالبنوك الخاصة ، فان رجال البنوك اللبنانيين (والكثيرون منهم من أصول سورية) سوف يكونون على الأرجح من اوائل الذين يقيمون أعمالا فى سوريا . ومن ثم لاينبغى أن يستبعد المرء إمكانية تطور علاقة جديدة فى المستقبل بين البلدين ، علاقة تتسم بتزايد الاستثمارات الرأسمالية اللبنانية وغيرها من الأنشطة التجارية فى سوريا ، وإعادة التوازن إلى الاختلال الحالى فى النفوذ إن لم يكن قلب هذا التوازن لصالح لبنان .

بل حتى فى الوقت الراهن ، ورغم ان هذا التوازن لايزال لصالح دمشق بوضوح فان هناك عدد غير قليل من اللبنانيين مهتمون بمستقبل سوريا ويحاولون التفكير جديا فى حاجاتها فى مجال الإصلاح الاقتصادى ، وفرصتها فى ان تجد لنفسها الموقع المناسب فى ظل الظروف الاقليمية المتغيرة . وهذه الظاهرة ليست جديدة كلية فلنتذكر أن فريق الحريري قبل أن يصبح رئيسا للوزراء كان قد بادر منذ خمس سنوات باعداد وتمويل تقرير استشارى قدم إلى نائب الرئيس السورى حول كيفية اصلاح الاقتصاد فى سوريا . هذا التدخل - مثله مثل التدخل السياسى السورى فى لبنان - ليس بالتأكيد من باب إثارة الخير، إذ ان لبنان - بمقتضى الوضع الجيوبولتيكى والجيو اقتصادى - لايمك إلا أن يكون ذا مصلحة قوية فى عافية جارتة الاكبر .

اجندة اسرائيل الأمنية

٦ - إسرائيل في قبضة المنطقة غير الآمنة

أغسطس ريتشارد نورتون

ظلت إسرائيل لما يزيد عن عقدين من الزمان فاعلا نشطا في لبنان ، بتكلفة باهظة أحيانا في ارواح المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين . ومنذ غزو لبنان عام ١٩٨٢ أدى الاحتلال الاسرائيلي لأجزاء من جنوب لبنان إلى تقويض الاعتدال وأعطى مبررا للقوى الخارجية مثل إيران للصيد في الماء العكر لدى الجماعات السياسية الراديكالية . كما أدى سعي إسرائيل اللاهث وراء تأمين حدودها الشمالية مع لبنان إلى فقدان الأمن بدلا من تحقيقه . ولم تؤد القرارات المشؤومة بعد غزو لبنان عام ١٩٨٢ إلى تعريض حياة اللبنانيين فقط للخطر ، وانما وضعت إسرائيل أيضا " في فخ الجنوب اللبناني " مما جعل جنودها عرضة لهجمات المقاومة اللبنانية .

ومع قدوم عام ١٩٨٤ كانت الاهداف الكبرى التي سعى مناحم بيجن وأريل شارون إلى تحقيقها من وراء حرب ١٩٨٢ قد قوضت ، وذلك بسبب سوء فهم إسرائيل للبنان ، وبسبب دور اعداء إسرائيل أيضا . ثم اتت الانتخابات بحكومة جديدة الى السلطة في إسرائيل. ورغم انتقاد الحكومة الامريكية آنذاك - إدارة ريجان - لما اقدمت عليه إسرائيل في لبنان ، إلا أنها بالتأكيد كانت متفهمة للهدف الصوري للغزو وهو منظمة التحرير الفلسطينية . ولكن الدماء الأمريكية التي سالت أجبرت الولايات المتحدة مع قدوم عام ١٩٨٤ على سحب قواتها من بيروت . ومع سقوط جندي اسرائيلي كل ثلاثة أيام في لبنان، لم يقو الاسرائيليون على الإلقاء بابنائهم إلى التهلكة مما دفع شيمون بيريز رئيس الوزراء آنذاك ، وأسحق رابين وزير دفاعه ، إلى التفكير في صيغة تقلل من إنكشاف الجيش الاسرائيلي لهجمات المقاومة وتحمي المدن الاسرائيلية الواقعة على الحدود مع لبنان.

وفي يناير ١٩٨٥ وافق مجلس الوزراء على إعادة نشر قوات الجيش الاسرائيلي وسحب معظم القوات مع الاحتفاظ بمنطقة أمنية وتوسيع الجيب الذي سلمته إسرائيل إلى حلفائها اللبنانيين عام ١٩٧٨ ، بدلا من السماح للأمم المتحدة بنشر قوة دولية بطول

المنطقة الحدودية . وتتداخل المنطقة الأمنية - التي اتسعت بمرور الوقت لتغطي حوالى ١٠٪ من مساحة لبنان - مع منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة فى لبنان . وقد كان الدور العسكرى الاسرائيلى فى جنوب لبنان حتى عام ١٩٧٨ دورا عارضا ، إلى أن وقعت فى مارس من تلك السنة عملية الليطانى التى كانت بمثابة نقطة تحول أصبح بعدها لاسرائيل وجود دائم فى الجنوب اللبناى .

وعلى نقيض ما ابداه بيل كلينتون من تأييد أعمى لاسرائيل خلال عملية "عناقيد الغضب" كان رد جيمى كارتر صارما إزاء الغزو الاسرائيلى للبنان عام ١٩٧٨ ، إذ هدد -ضمن أعمال أخرى- باللجوء إلى قانون الرقابة على صادرات السلاح والذى يحظر استخدام الاسلحة الأمريكية فى أغراض غير دفاعية . ولو كان قد فعل لعرض المساعدات الأمنية السخية التى تتلقاها اسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية لخطر قانونى حقيقى . وقد ايدت الولايات المتحدة تكوين قوة الامم المتحدة فى لبنان للمساعدة فى تطبيق قرار مجلس الامن رقم ٤٢٥ الداعى إلى انسحاب اسرائيل من لبنان . ومن وجهة نظرى فقد تم تقييد قوة الامم المتحدة فى لبنان - إلى حد كبير - بقواعد صارمة تحكم استخدام القوة ، كما أن تشكيل وحداتها لم يكن متكافئا على أية حال .

ولقد نجحت فى بعض الاحيان المحاولات الجاهدة التى بذلتها كل من اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية - التى كان لها وجود مسلح ملحوظ فى الجنوب اللبناى إلى أن طردتها اسرائيل عام ١٩٨٢ - فى تحقيق أقصى استفادة ممكنة من قوة الأمم المتحدة فى لبنان كل لصالحها . بل إن عدم ثقة اسرائيل فى الامم المتحدة قد امتد أيضا إلى أصحاب الخوزات الزرقاء . والحقيقة إن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة كانت دائما هدفا للتجسس الاسرائيلى، ومن ثم فلا عجب فى أن اسرائيل لم تتعامل بجدية مع فكرة تسليم المفاتيح عام ١٩٨٥ إلى قوة الأمم المتحدة فى لبنان . ولقد حاول يورى لوبرانى - أحد قدامى ضباط الموساد والذى عين منسقا للسياسة الاسرائيلية فى لبنان - التوصل إلى صفقة مع " أمل " ، وهى الحركة الشيعية التى تملك قاعدة قوية من التأييد فى الجنوب . الا ان ايا من الزعماء السياسيين لم يكن يرغب فى ان ينظر إليه باعتباره وكىلا عن اسرائيل . وكإجراء بديل قررت اسرائيل إنشاء ما عرف بـ " جيش لبنان الجنوبي " ، وهو عبارة عن قوة قوامها ٢٠٠٠ فرد من قروىى الجيب المحتل . وقد تلقى هؤلاء تدريبا وتمويلا بل

وتوجيهها - متى دعت الحاجة - من الجيش الاسرائيلي . وقد كانت عملية اعادة انتشار القوات الاسرائيلية فى المنطقة الامنية فى أوائل ١٩٨٥ ثأرية وبلا هوادة ، فقد أراد لوبرانى أن يشعر اللبنانيون بالقبضة الحديدية لإسرائيل . وقد قال لى ذات مرة أنه لا يفل الحديد إلا الحديد ، وهو محق فيما قال . وكان الرائد سعد حداد حتى وفاته عام ١٩٨٤ شريكا وحليفا لإسرائيل فى الجنوب اللبنانى منذ عام ١٩٧٥ ، إذ كانت قوة الميليشيا التى تولى قيادتها نواة لما صار فيما بعد جيش لبنان الجنوبى . وقد جمعه والاسرائيليين عداء مشترك لمنظمة التحرير الفلسطينية وخاصة بعد اندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ ، حيث زوده الاسرائيليون بالعتاد والذخيرة مقابل دخول الجنوب اللبنانى دون عائق . ولقد حل محله بعد موته العميد أنطوان لحد الذى برهن على امتلاكه لصفات القيادة الفعالة .

وفى تحليلها لإقامة منطقة أمنية ، أكدت إسرائيل على هدف الأمن على طول الحدود مع لبنان . فهل عزز احتلال إسرائيل لحوالى ١٠٪ من مساحة الأراضى اللبنانية من أمنها ؟ الإجابة على هذا السؤال انما تتعلق بمقدار ما تتعرض له إسرائيل من تهديد . فمما لا شك فيه أنه حتى عام ١٩٨٢ شكل المقاتلون الفلسطينيون المنتشرون فى لبنان تهديدا مهما لأمن إسرائيل ، إذ كانوا يطلقون صواريخ الكاتيوشا عبر الحدود ويستخدمون (دون نجاح) مناطيد الهواء الساخن والطائرات الشراعية (بنجاح أحيانا) لضرب أهداف عسكرية فى إسرائيل . كما استهدفت تلك الهجمات مدنيين اسرائيليين مما جعل الآثار الدامية للارهاب الفلسطينى محسوسة داخل إسرائيل . وقد كسر الغزو الاسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ شوكة منظمة التحرير الفلسطينية .

وفى عام ١٩٩١ قام الجيش اللبنانى بتجريد معظم الفصائل الفلسطينية الباقية من أسلحتها . ورغم وجود بعض المعارضة لاتفاقيات أوسلو فى أوساط اللاجئين الفلسطينيين فى لبنان (٣٥٠ ألف نسمة) إلا أن التهديد الذى يمثله الرافضون من رجال المقاومة الفلسطينية ضئيل نسبيا . وبالإضافة إلى ذلك فإن مشاعر العداء لفصائل المقاومة الفلسطينية فى الجنوب ليس بالأمر الخافى على أحد مما يكفل التأييد القوى لسحق أية محاولة لإعادة الوجود الفلسطينى المسلح فى المنطقة .



قبل عام ١٩٨٢ ركزت اسرائيل على ما كانت المنظمة تمثله من تهديد لأمنها لدرجة أنها أهملت اللبنانيين في الجنوب ، رغم أن ٥٠٪ من التسعمائة ألف نسمة الذين يعيشون هناك من المسلمين الشيعة ، ناهيك عن قلة معرفة المسؤولين الاسرائيليين بالشيعة ومعتقداتهم واتجاهاتهم السياسية . ولو كان المسؤولون الاسرائيليون قد أبدوا اهتماما بهم لأدركوا أن هؤلاء المسلمين قد قاموا بتنظيم صفوفهم منذ أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات ، وأنه خلال عملية التنظيم تلك تزايد الخلاف بينهم وبين المقاتلين الفلسطينيين الذين قوبلوا بمشاعر المقت لما كان يمثل وجودهم من خطر على حياة اللبنانيين من جراء هجماتهم ضد اسرائيل . وفي الشهور القليلة التي سبقت الغزو الاسرائيلي عام ١٩٨٢ وقعت مصادمات دامية بين ميليشيات الشيعة وعناصر المنظمة مما جعل أعدادا كبيرة من لبنانيي الجنوب يرحبون بالغزو الاسرائيلي عام ١٩٨٢ ، الأمر الذي كان يعنى نهاية سيطرة المنظمة في تلك المنطقة . ولكن سرعان ما فتر هذا الحماس حينما اتضح لهم أن لإسرائيل مخططات اوسع على أرض لبنان وأنها لا تتوى الانسحاب في هدوء . ولقد صرح رابين بعد ذلك بأن اسرائيل هي التي " حررت مارد الشيعة من القمقم " . ولكن هذه الاستعارة تغفل حقيقة أن الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان هو الذي شكل الى حد كبير لهجة ومضمون الممارسة السياسية للشيعة .

ولاشك في أن الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان هو الذي أسكت الاصوات الشيعية المعتدلة ، وكان بمثابة دعوة لإيران التي لعبت الدور الرئيسى في تنشيط حزب الله عام ١٩٨٢ ودعمه ماليا .

وقد ركزت المقاومة جهودها على إخراج اسرائيل من لبنان ، إذ أعلنت قيادات حركة أمل - قبل وبعد إعلان اسرائيل لحدود المنطقة الامنية - أن مشكلتها ليست مع اسرائيل ذاتها بقدر ما هي مع الاحتلال الاسرائيلي للبنان . وعلى النقيض من منظمة التحرير الفلسطينية - التي استخدمت جنوب لبنان منطلقا لهجماتها الأرضية والصاروخية داخل اسرائيل - فقد أظهرت المقاومة اللبنانية قدرا كبيرا من ضبط النفس . ومن المؤكد أن الخطاب السياسى لحزب الله كان أكثر غموضا من نظيره لحركة أمل ، إلا أن أعمال حزب الله كانت أقل غموضا من خطابه السياسى : فعظيم هجمات حزب الله بالكاتيوشا داخل اسرائيل جاءت ردا على هجمات اسرائيلية على المذنبين اللبنانيين . وقد أتضح ذلك

تماما عام ١٩٩٤ فى أعقاب اغتيال عباس موسى حيث أكد خليفته حسن نصرالله أن الحزب سيرد على الهجمات الاسرائيلية على المدنيين باستخدام صواريخ الكاتيوشا .

ومع مرور الوقت اتضحت - دون أن تستقر - قواعد اللعبة بين الاسرائيليين وجيش جنوب لبنان من ناحية وقوات المقاومة من ناحية أخرى . وأهمها أنه لو امتنعت اسرائيل عن الهجوم على المدنيين اللبنانيين فإن قوات المقاومة ستركز أنشطتها على المنطقة الأمنية . ولقد تم ترسيم هذه الصيغة الاجرائية فى اتفاق شفوى عام ١٩٩٣ فى أعقاب العملية الاسرائيلية المعروفة باسم " تصفية الحساب " . وفى أبريل ١٩٩٦ نجح وارين كريستوفر فى وضع نفس القواعد على ورقة غير موقعة . ومن الجدير بالذكر أنه رغم تأكيد اسرائيل على أنها ليست قوة احتلال إلا أنها قبلت ضمنا بحق اللبنانيين فى الهجوم على الجنود الاسرائيليين الموجودين على التراب اللبنانى . ومن الطبيعى أن يقع انتهاك لقواعد اللعبة ، فكثيرا ماتودى هجمات المقاومة اللبنانية إلى إشعال شرارة الأعمال الانتقامية الاسرائيلية ، الأمر الذى يؤدى إلى سقوط ضحايا لبنانيين نظرا لأن المعايير الثأرية الاسرائيلية - خاصة عند سقوط ضحايا إسرائيليين - تفتقر إلى التمييز . وبالإضافة إلى ذلك فإن الجيش الاسرائيلى يطبق سياسة " البدء بالهجوم والمساءلة فيما بعد " مما يجعل الحياة اليومية للمقيمين فى ظل المنطقة الأمنية محفوفة بالمخاطر . والحقيقة أن المدنيين يموتون " بمحض الصدفة " وبأعداد أكبر من ضحايا المقاومة اللبنانية أو الجيش الاسرائيلى أو جيش لبنان الجنوبى .

وفى المقابل ، ومنذ بدء الاحتلال الاسرائيلى لجنوب لبنان ، فإن اعداد القتلى من المدنيين الاسرائيليين تعتبر قليلة نسبيا : فمنذ عام ١٩٨٢ قتل أثنى عشر مدنيا إسرائيليا نتيجة لهجمات من جنوب لبنان ، ومنذ عام ١٩٩٣ قتل ثلاثة مدنيين اسرائيليين فقط . (ومن الطبيعى أن يتساءل المرء حول احتمال تجنب وقوع مثل هذه الأحداث لو كانت اسرائيل قد انسحبت من لبنان عام ١٩٨٥) ورغم أن سقوط ضحايا مدنيين اسرائيليين أمر مؤسف إلا أنه لايقارن من حيث العدد بخسائر المدنيين اللبنانيين الذين يدفعون ثمنا باهظا لمفهوم " الأمن الاسرائيلى " : فقد تجاوز عدد القتلى من المدنيين اللبنانيين خلال عملية الغزو الاسرائيلى عامى ١٩٩٣ ، ١٩٩٦ ثلاثمائة قتيل منهم ١٠٣ أو ١٠٤ قتيلا فى قانا نتيجة للقصف الاسرائيلى لقاعدة قوة الامم المتحدة فى لبنان . وفى الفترة ما بين عملية

تصفية الحساب (١٩٩٣) وعملية عناقيد الغضب (١٩٩٦) قتل الاسرائيليون أو حلفاؤهم ٤٥ مدنيا لبنانيا . ووفقا لتقرير المستشار العسكري للأمين العام للأمم المتحدة فإنه من المحتمل أن تكون اسرائيل قد شنت هجوما عن عمد على موقع قوة الامم المتحدة في قانا دونما اعتبار لحياة المدنيين أو لسلامة القوة الدولية التابعة للأمم المتحدة . ويضيف التقرير نفسه أن سقوط ثلاثة عشر دابة على الموقع لا يمكن أن يكون محض حدث عارض وإنما هو تصويب دقيق نحو الهدف . إن هذا الحادث المؤسف يقدم دليلا على عدم الاكتراث الاسرائيلي بحياة الأبرياء وهو ما تتسم به عمليات الجيش الاسرائيلي ، ولكن الذي اختلف في قانا هو نطاق العنف فقط .

ولسوف يكون من اليسير على الجيش اللبناني تجريد حزب الله من أسلحته ، ولكن دون انسحاب اسرائيل فان حزب الله يمتلك دعما واسعا لموقفه الرفض لترك السلاح . أما بالنسبة للدولتين الصديقتين لحزب الله - إيران وسوريا - فإنه لا يوجد حتى الآن ما يحفزهما على وضع نهاية للمقاومة . فإسرائيل لعنة في نظر الايرانيين ، وما يمارسه حزب الله من ضغط على اسرائيل يخدم غرضا تكتيكيا لسوريا إذ يرفع من قيمتها كطرف مفاوض ويزيد من احتمال الاعتراف الرسمي بالهيمنة السورية في لبنان وهو ما يضر بمصالح اللبنانيين أنفسهم .

وكثيرا ما يؤكد المسئولون الاسرائيليون أن اسرائيل ليست لها مطامع في أرض لبنان . ويبدو أن اسرائيل لن تتسحب من لبنان قبل توقيع اتفاق شامل مع سوريا . وحينئذ قد يكون من السهل إلغاء المنطقة الأمنية شكلا لا موضوعا . ولقد حدث عام ١٩٨٣ أن قام جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكي آنذاك بمبادرة للتفاوض حول اتفاقية كانت ستنتهي الاحتلال الاسرائيلي للبنان وإن كانت تتضمن في الحقيقة تنازلا يضع جنوب لبنان تحت السيطرة الاسرائيلية . ولأن اتفاقية ١٧ مايو كانت تفتقر إلى التكافؤ فإنها لم تصمد طويلا ، كما أن سلوك اسرائيل خلال العقدين الماضيين يجعل الاطار العام لتلك الاتفاقية المجهضة خير دليل على أهداف اسرائيل في لبنان . وهذا أمر مؤسف بالمعايير الاخلاقية والسياسية، فإذا استخدمنا سلوك اسرائيل في العقدين الماضيين مؤشرا فإن ذلك يعني استمرار اعتبار المدنيين الضحية الاولى للاحتلال الاسرائيلي ، الامر الذي يعطى لأعداء اسرائيل رخصة للتدخل المستمر في لبنان . وفي نفس الوقت فإن سعي اسرائيل اللاهث وراء الأمن يولد فقدانه على الاقل بالنسبة لإسرائيل نفسها .

٧- إسرائيل في مواجهة المدنيين : حدود استراتيجية الإكراه يزيد صايغ

جاءت الحملة العسكرية الاسرائيلية ضد لبنان على مدار خمسة عشر يوما في شهر نيسان (ابريل) تتويجا لمسلسل طويل من المجابهات منذ اواخر عقد الستينات ، تراوحت في ضراوتها ونطاقها ومدتها . وربما كان تركيز الاستراتيجية الاسرائيلية هذه المرة على إزاحة المدنيين بطريقة صريحة ومنظمة الى هذا الحد ، بدون سابقة ، غير ان الاستهداف المتعمد للمدنيين كوسيلة لممارسة الضغط والإكراه ليس بجديد . وهذا أمر يثير الشكوك حول مدى فعالية هذا النوع من الإكراه على ايجاد الحلول للمعضلات الامنية الاسرائيلية وإرغام الخصوم على تقليص مطالبهم السياسية . ولذلك السبب ، فانه يجب العودة الى الدروس المستخلصة من التجربة السابقة ، من اجل فهم الدلالات الاستراتيجية والنتائج السياسية لعملية عناقيد الغضب الاخيرة .

تقدم الاستراتيجية التي اتبعتها اسرائيل ضد منظمة التحرير الفلسطينية (م ت ف) في لبنان ، حتى غزو لبنان في صيف عام ١٩٨٢ ، خبرة مفيدة في هذا السياق . وكان العمل العسكري الاسرائيلي طيلة تلك الفترة يخدم ثلاثة أغراض متميزة : مكافحة الفدائيين ، والردع ، والإرغام . واقتضى الغرض الاول ضرب القواعد الفدائية ومراكز (م ت ف) بهدف استنزافها جسديا وارهاقها ، وأيضا بهدف ارباك تحضيراتها العسكرية ومنع تراكم قواتها واسلحتها . اما الهدف الثاني فإن اصرار اسرائيل على القيام بعمليات انتقامية شديدة وحتمية ردا على كل عمل فدائي كان يقصد به إظهار قدرتها العسكرية وعزمها السياسي ، وذلك من أجل ردع (م ت ف) ، ومن ورائها الدول العربية ، في مجال المبادرة عسكريا ، وكذلك من أجل ارضاء مطالب الجمهور الاسرائيلي بالعقاب والانتقام . اما الغرض الثالث ، والاهم في هذا السياق ، فقد تمثل في إرغام الدولة اللبنانية على اتخاذ خطوات حاسمة لضبط وكبح العمل الفدائي المنطلق من اراضيها ، سواء أكان ذلك عبر إلغاء الاتفاقات المعقودة مع (م ت ف) أم عبر تصفيتهم أو طردها .

وقد مارست اسرائيل الضغوط المتنوعة ، ومنها العسكرية المباشرة ، على المدنيين في لبنان من اجل إكراه الدولة على تلبية الاهداف الاسرائيلية ، شاءت أم أبت .

يجدر التوضيح هنا ان الإكراه يعنى ممارسة الضغوط على خصم ما ، بما يجعله يختار الانصياع " طوعا " لمطالب الطرف الاول . أما الإرغام ، فيعنى ازالة عنصرى الاختيار والارادة لدى الخصم ، وفرض المطالب عليه فرضا ، مما يتطلب تصعيد الضغوط والوسائل المستخدمة الى حد تحقيق السيطرة المباشرة على الخصم .

استنادا الى هذا المفهوم ، فإن استراتيجية الإكراه التى مارستها اسرائيل ضد لبنان قبل عام ١٩٨٢ كانت لها سوابق واضحة . اذ ألحقت اسرائيل الاضرار الجسيمة بالمرافق الاقتصادية المصرية بطول قناة السويس ، وتسببت بنزوح ما يربو على المليون لاجئ ، خلال حرب الاستنزاف ١٩٦٨ - ١٩٧٠ . وكذلك فقد دمرت منشآت قناة غور الاردن الشرقى وشلت العمل الزراعى ، وافرغت المنطقة من سكانها البالغين ١٠٠ ألف ، من اجل خلق مناطق " رماية حرة " ضد الفدائيين ومن اجل إكراه الحكومة الاردنية على تصفية (م ت ف) . وتم شئ مشابه فى لبنان فى فترة ١٩٦٨-١٩٧٢ ، اذ ادت سياسات " الارض المحروقة " و " الدفاع النشط " الى نزوح عشرات آلاف المدنيين من المنطقة الحدودية .

كانت هذه الاساليب تجنى ثمارا فى بعض الاحوال . حيث تعرضت (م ت ف) الى الهزيمة والطرده من الأردن ١٩٧٠-١٩٧١ ، بينما فرضت السلطات السورية حظرا على العمليات الفدائية فى جبهة الجولان عقب غارات جوية اسرائيلية أصابت القرى فى سهل حوران وشرقا حتى السويداء ، فى يناير ١٩٧٣ . غير ان الدولة التى كانت تتعرض لعمليات الإكراه العسكرى فى كلا الحالتين ، قد تصرفت على هذا النحو لأغراضها الخاصة أيضا . بل وكانت قادرة على التصرف ضد الفدائيين ، وليس فقط رغبة فى ذلك .

إلا أن الموقف فى لبنان كان مختلفا جذريا بل كشف عن العيوب والمخاطر الكامنة فى استراتيجية الإكراه . ولايعنى ذلك ان اسرائيل لم تحقق المكاسب الآتية او القصيرة الاجل فى بعض الاحيان : فمثلا ادت حملة قصف عنيفة استمرت يومين ضد عدد من بلدات وقرى الجنوب فى يونية ١٩٧٢ الى قبول (م ت ف) لوقف عملياتها عبر الحدود ، بعد

التعرض الى ضغوط الدولة اللبنانية وحتى ضغوط عدد من الحلفاء . غير ان اسرائيل اضطرت مجددا الى تسديد الضربات الجوية المتكررة ضد المدنيين : قضى حوالى ١٥٠ مدنيا على الطرق العامة وفي القرى السورية واللبنانية انتقاما لمقتل احدى عشر رياضيا في ميونيخ في سبتمبر ١٩٧٢ ، وقتل ٦٠ لاجئا وتعرض نصف مخيم البنطية الى التدمير التام انتقاما لمقتل ٢٠ طالبا ثانويا اسرائيليا في مستوطنة معالوت في مايو ١٩٧٤ ، ولقى ٣٠ لاجئا مصرعهم في مخيم البداوى ونهر البارد ردا على عمليات فدائية حدودية جديدة في ديسمبر ١٩٧٥ .

لم تمارس اسرائيل مثل هذه الهجمات باستمرار ، ولكنها حين حدثت ، جاءت مكملية لاستراتيجية أوسع من المبادرة العسكرية الدائمة ضد (م ت ف) . والاهم فى الامر ان الإكراه الاستراتيجى الاسرائيلى هذا قد فشل بوضوح فى تحقيق النتائج المرجوة منه . بل ادى الى نتائج عكسية رئيسية اربع . اولا ، استفادت (م ت ف) من الضربات الاسرائيلية لتبرر الحصول على اسلحة متوسطة وثقيلة ولتقيم التحصينات فى مخيمات اللاجئين ، بموافقة الحكومة اللبنانية . ثانيا ، وهو الأهم ، ساهمت اسرائيل عبر نشاطها العسكرى فى إشعال النزاع المسلح فى لبنان فى عام ١٩٧٥ ، وفى الانهيار شبه الكامل للدولة اللبنانية نفسها التى كانت تريد اسرائيل ان تكرهها على تحطيم (م ت ف) . وأدت الهجمات الاسرائيلية الى تعميق الهوة داخل الأسرة اللبنانية ، حيث أوجدت جلفاء لاسرائيل بين المسيحيين الموارنة ، ولكنها دفعت بالمقابل إلى نشوء تحالف عريض يساند (م ت ف) ويتحدى الهيمنة السياسية المارونية فى البلاد . وقد أدى النزوح الجماعى من جنوب لبنان الى " حزام الفقر " حول بيروت الى اضعاف نفوذ الزعماء الاجتماعيين التقليديين السابقين ، خاصة بين المسلمين الشيعة ، وخلخلة سيطرة السلطات المركزية كذلك . وكانت المحصلة اطلاق قوة سياسية جديدة ذات حيوية ، اذ ظهر الامام موسى الصدر فى صدارة الدعوة لتسليح الجنوب لمقاومة اسرائيل ولمحاصرة قصور الاثرياء والحكام فى عام ١٩٦٩ ، فيما انضم الشيعة بأعداد غفيرة الى صفوف الحركة الوطنية و (م ت ف) ، علاوة على حركة " أمل " ، عندما انفجر الصراع فى عام ١٩٧٥ .

أما النتيجة السلبية الثالثة للهجمات الاسرائيلية ، فكانت جر الدول العربية ، أو إعطائها الفرصة والحجة ، للتدخل بشكل متزايد بالشؤون اللبنانية ، السياسية والدفاعية ، مما زاد

من تقييد قدرة الدولة اللبنانية على احتواء أو قمع (م ت ف) . وقدمت سورية المثال الأوضح على ذلك ، إذ كانت تريد على الأقل عقد معاهدة أمنية مع لبنان منذ عام ١٩٧٤ ، وحققت انتشاراً مباشراً واسعاً في البلاد عام ١٩٧٦ . وعاد الانتشار من جهة انهيار الدولة اللبنانية ، ولكن من الجهة الأخرى نتج عن قيام إسرائيل ببدء سياسة " الجدار الطيب " في الجنوب و بتقديم الدعم العسكري المباشر الى الميليشيات المارونية . وأخيراً ، كانت النتيجة الرابعة أن خرجت (م ت ف) من حوادث ١٩٧٥-١٩٧٦ وهي تسيطر على جيب كبير في جنوب لبنان ، حيث وضعت الاسلحة الثقيلة وأنشأت البنية التحتية العسكرية وتابعت تحويل القوات الفدائية إلى قوات شبه نظامية .

اكتسبت استراتيجية الإكراه الاسرائيلية طابعها المضاد للمدنيين بالشكل الأوضح والأشد في الحقبة التالية . حيث تم طرد القرويين الرافضين للتعاون مع إسرائيل وحلفائها المحليين من الشريط الحدودي جماعياً ، بينما تواصلت حملة القصف المدفعي اليومي (والجوى أحياناً) بغرض دفع سكان الجنوب الى خارج منطقة سيطرة (م ت ف) ، ولزيادة الضغط المادي والمعنوي على الدولة اللبنانية ، ولحمل السكان أنفسهم على التحول بقوة الى معارضة ومواجهة الفدائيين . وقامت الدوريات البحرية بمنع الصيد وعزل الموانئ الجنوبية ، فيما قام الحلفاء المحليون بقصف مضخات الماء ومولدات الكهرباء والاسواق العامة كوسيلة إكراه اضافية . وجاء كل ذلك جزءاً من حملة أوسع من لزعة الاستقرار وبتش الفوضى والذعر ، شهدت انفجار العديد من السيارات الملغومة في قلب صيدا ، عاصمة الجنوب ، وببيروت . كما ألمحت إسرائيل الى قدرتها على التصعيد بصورة مباشرة ، عبر قصف الوسط التجاري لصيدا خلال ساعات الاكتظاظ ، بالمدفعية الثقيلة البعيدة المدى . وتمثل الغرض من التصعيد ، أحياناً ، بإفشال المبادرات الدبلوماسية العربية الجماعية الهادفة الى حل الازمة اللبنانية . فقد تعرضت صور والنبطية إلى حملة دامت عشرة أيام في أواخر يناير ١٩٧٩ ، رداً على اجتماع عربي هام وناجح ، ما أدى الى نزوح ٥٠ ألف مدني من منطقة النبطية وحدها .

وباختصار ، فقد عوضت إسرائيل عن شل الدولة اللبنانية في الفترة ١٩٧٧-١٩٨١ ، عبر توجيه الجزء الكبير من استراتيجيتها للإكراه ضد السكان المدنيين . غير أن المعروف عن الاهداف المدنية أنها " لينة " وغالباً ما يكون الوقع عليها جزئياً وموزعاً

ومؤجلاً ، مما يعنى أن إسرائيل قد لجأت إلى مضاعفة حجم الاذى والعذاب لكى يتحول الاستياء المدنى إلى قوة ضاغطة فاعلة ضد (م ت ف) . وحقق هذا الاسلوب بعض النجاح، بدليل الموقف الشيعى من (م ت ف) ووقوع الاشتباكات بين حركة "أمل" الشيعية و(م ت ف) . إلا أن اضطرار اسرائيل فى النهاية لاجتياح لبنان واحتلال بيروت من اجل حسم الموقف ، رغم احتمالات التصادم مع سورية والتعرض للإدانة الدولية ، يؤكد عدم كفاية استراتيجية الإكراه وعدم جدواها لحل المعضلة السياسية الرئيسية المتمثلة بوجود (م ت ف) وتمثيلها للحق الوطنى الفلسطينى .

يقدم تاريخ استراتيجية الإكراه الاسرائيلية فى لبنان حتى عام ١٩٨٢ دروساً عدة ذات صلة بطريقة خوض عملية "عناقيد الغضب" وبحصيلتها . ويتمثل الدرس الأول فى أن الاستراتيجية الاسرائيلية ربما نجحت بإكراه (م ت ف) على تعديل أساليبها ، ولكنها أخفقت فى إرغام (م ت ف) على التنازل عن مطالبها وأهدافها السياسية والتخلى عن خيارها العسكرى تماماً قبل تحقيق تلك المطالب . والجدير بالذكر أن الحكومة الاسرائيلية آنذاك قد خاضت حرب ١٩٨٢ تحديداً من اجل تجنب التفاوض مع (م ت ف) ومن اجل درء واستباق "الخطر السياسى (من وجهة النظر الاسرائيلية) المتمثل بدولة فلسطينية ، حسب تعبير الباحث الاستراتيجى الاسرائيلى الراحل أفنير يانيف . غير أن إسرائيل عادت لاحقاً لتعترف بـ (م ت ف) وتتفاوض معها دون أن تضمن منع قيام تلك الدولة فى عام ١٩٩٣ . وتواجه اسرائيل الآن الاشكالية ذاتها فى لبنان ، حيث أن استراتيجية الإكراه المتبعة لن تؤدي الى كبح أو وقف المقاومة المسلحة طالما استمر السبب الاصلى ، ألا وهو الاحتلال الاسرائيلى للشريط الحدودى .

إن الدرس الثانى هو أن فعالية استراتيجية الإكراه تتوقف إلى حد كبير على طبيعة الهدف ونوعية دوافعه وحوافزه . لقد أمكن تصوير (م ت ف) قبل ١٩٨٢ وكأنها طرف خارجى أو دخيل فى لبنان ، وإن مصالحها حتماً تتناقض مع مصلحة غالبية اللبنانيين . وهكذا تم تقويض شعبيتها وتحويل قطاعات هامة من المجتمع اللبنانى ضد الفدائيين ، بواسطة الضغط العسكرى المباشر والمستمر على المدنيين . إلا أن الأمر يختلف بالنسبة لحزب الله ، أو على الأقل فإن التجربة لا تنطبق على هذا الحزب بنفس المنطق . فقد كانت النتيجة الفورية لعملية عناقيد الغضب توفير قاسم مشترك بين كافة الطوائف والقوى هو

الاحساس الوطنى ، مما يعنى ان المزيد من الضغط العسكرى قد يعزز الحقد ضد اسرائيل ويفشل غرضها الاصلى من ممارسة ذلك العنف . ولا يقل أهمية عن ذلك ، أن الدولة اللبنانية عادت للظهور كفاعل متميز ، مما يقوى استقلاليتها السياسية والمؤسسية الداخلية ، حتى لو بقيت سياستها الخارجية مقيدة بفعل العلاقة الخاصة بسورية . وربما تحاول اسرائيل الاستفادة من ذلك لكى تحمل الدولة مسؤولية الحفاظ على وقف اطلاق النار فى الجنوب، ولكن مثل ذلك الموقف سيزيل التبرير الاسرائيلى لاستمرار الاحتلال بحجة عدم تمكن الدولة من ممارسة سيادتها .

هذا ، ويلقى التحول النسبى فى موقع الدولة اللبنانية الضوء على الدرس الثالث ، ألا وهو الأهمية القصوى للسياق أو الإطار العام الذى تتم فيه ممارسة استراتيجية الإكراه ، فى تحديد قيود تلك الممارسة وفعاليتها . فقد تمت المواجهات الرئيسية بين اسرائيل و(م ت ف) بما فيها الاستخدام المتواصل للعنف ضد المدنيين فى لبنان فى وقت تمتعت فيه الاولى باعظم حرية للمناورة الاستراتيجية وللاستخدام القوة العسكرية ، اى فى اطار السلام المنفصل مع مصر وبداية الحرب الباردة " الثانية " . ولكن نهاية الحرب الباردة والشكل المثير لحل أزمة الخليج قد غيرا الواقع الاقليمى تماما . اذ عقدت اسرائيل اتفاقات سلام مع طرفين عربيين إضافيين (الأردن والفلسطينيون) فيما تتفاوض رسميا مع الطرفين المتبقين من بين " دول المواجهة " ، سورية ولبنان . وصحيح ان اسرائيل تتمتع بتفوق استراتيجى متنام - ويشهد الموقف العسكرى السورى خلال عملية " عناقيد الغضب " على ذلك - ولكن من جهة اخرى تغيرت طبيعة المعضلة الأمنية والاحتياجات الدفاعية الاسرائيلية . بل والأهم من ذلك أن التحولات الجذرية فى الاوضاع الاقليمية والدولية انما تضع جدوى القوة العسكرية موضع التساؤل والشك . وربما تصر الولايات المتحدة وبعض القوى الأوروبية على مباركة التصرف الاسرائيلى القاسى ضد من تعتبرهم اعداء السلام للدودين ، غير ان اهداف تعزيز العملية السلمية وبناء النظام الاقليمى المستقر تضع حدودا ايضا للجدوى السياسية للقوة العسكرية الاسرائيلية .

كشفت عملية عناقيد الغضب حقيقة أن اسرائيل تواجه معضلة جوهرية أخطر من مجرد انطلاق صواريخ حزب الله . ومهما كانت نسبة الزيادة فى تفوقها الاستراتيجى منذ التحولات الكبرى فى ١٩٨٩-١٩٩١ ، إلا انه توجد حدود جديدة على حجم القوة

المستخدمة التي يمكن تبريرها سياسيا . فتنشيط الدبلوماسية الفرنسية والروسية خير دليل على ذلك ، بينما يدل اللجوء الاسرائيلي الى قصف مراكز قوات الطوارئ الدولية عمدا ، واستعداد رئاسة الامم المتحدة لفضح ذلك التصرف رسميا ، على اصطدام اسرائيل بتلك الحدود . ويضاف إلى ذلك أن متطلبات احلال السلام المستقر في لبنان معروفة بوضوح ، وهي سهلة التوفير و بكلفة ضئيلة نسبيا لاسرائيل ، علما بأن العائق الحقيقي انما يرتبط بجبهة الجولان مع سورية . الحقيقة المرة هي ان لبنان سيظل يعاني من قسوة الطريق المسدود طالما لم تتوصل سورية واسرائيل الى اتفاق ، ولكن لايعنى ذلك انه بإمكان اسرائيل ان تواصل استراتيجية الإكراه ، وخاصة ضد المدنيين . ولعلها تتمتع بحجة قوية حين تدعى حق الدفاع عن النفس في داخل حدودها الشمالية ، غير ان الاصرار على الاحتفاظ بسياسة الردع النشط ، بدلا من سياسة الدفاع الاساسي والمتناسب، يثير ويؤكد الشكوك العربية بان اسرائيل تسعى بهذه الوسيلة قصيرة المدى الى الهيمنة الاقليمية وليس الى الدفاع عن الذات .

يميل صانعو القرار غالبا الى التصرف على أساس حسابات الربح والخسارة قصيرة المدى ، عندما يواجهون معضلة أمنية . ولم تكن الحسابات الانتخابية بعيدة عن أذهان السياسيين الاسرائيليين والأميركيين في أبريل ١٩٩٦ . ولكن تدل التجربة التاريخية على حدود استراتيجية الإكراه ، وخاصة على ميلها الدائم نحو التصعيد الخطير ، وصولا الى فشل الاستراتيجية واستبدالها إما بالتراجع والتفاوض وقبول الحل السياسي، او بالانتقال الى محاولة الارغام وتحقيق السيطرة الكاملة عبر الاسلوب العسكري الشمولي . وليس من قبيل الصدفة ان مخططى اجتياح ١٩٨٢ ، وزير الدفاع السابق آرييل شارون ورئيس الاركان السابق رفائيل إيتان ، اضافة الى زعيم حزب الليكود الحالى بنيامين نتنياهو ، قد جددوا الدعوة خلال عملية عناقيد الغضب لتوسيع نطاق المعركة وتحويل التدخل الاسرائيلي تحويلا جذريا الى الاجتياح البري المباشر . فيكون الدرس الاخير ، كما ثبت بعد اجتياح ١٩٨٢ وحتى الانسحاب الاسرائيلي الجزئي في عام ١٩٨٥ ، هو ان على اسرائيل ايضا ان تدفع الثمن ، وليس المدنيين في لبنان وحدهم .

٨ - مسالك القسوة

الضرورات الاسرائيلية الداخلية

مروان بشاره

اكادت عملية عناقيد الغضب من جديد قدرة اسرائيل على تعبئة شعبها وراء تدخل عسكري في لبنان رغم الفشل المتكرر في الماضي . ومالم ترتكب مذبحه واسعة النطاق ، يصعب أن يتحرك الاسرائيليون للاحتجاج على اعمال العدوان التي تقوم بها دولتهم . ورغم ما يشتهرون به من صحافة حرة وليبرالية فقد تقبل الاسرائيليون احداث لبنان في ابريل الماضي دون اسئلة تذكر وأبدوا لامبالاه واضحة إزاء معاناة اللبنانيين .

كان على اسرائيل - لكي توقف سقوط الكاتيوشا على مستوطناتها الشمالية - إما أن تتنصر في حرب على سوريا أو تدخل في سلام معها . ولكن بالنسبة لبييريز ، كان البديل الأول من شأنه أن يضر برؤيته للشرق الأوسط الجديد . من ناحية أخرى ، وعلى الجانب السوري ، كانت دمشق صارمة في رفضها لاتفاق سلام من نوع اتفاق اوسلو . ومن ثم اختارت اسرائيل بعناقيد الغضب بديلا ثالثا : ترويع لبنان لاجبارها على تهميش حزب الله . كان ذلك تكرارا لعملية " تصفية الحساب " في ١٩٩٣ ، وقصف بيروت . فبالمقارنة بسوريا ، تظل لبنان لقمة اسهل قضا وسكانها مضغة أيسر هضما .

وعلى عكس صراع إسرائيل الوجودي مع العرب بشأن فلسطين ، أو تحديها الاستراتيجي لمصر وسوريا ، فإن حربها في لبنان لها دوافع لا علاقة لها بالأمن القومي . فعادة ما تبرر اسرائيل عملياتها في لبنان على أسس أمنية ، إلا انها عمليات يتم تنفيذها لاغراض سياسية . وعلى الرغم من ذلك ، وباستثناء الاستياء العام الذي خلقه غزو بيروت في ١٩٨٢ ، فإن الاسرائيليين نادرا ما يعارضون حكوماتهم بشأن أعمالها العسكرية في لبنان حتى لو اخذت شكل اكثر العمليات بشاعة ، بما في ذلك الارهاب وخطف الرهائن وترويع المدنيين والمذابح .

وقد وصفت الصحف الاسرائيلية عملية عناقيد الغضب بأنها كانت عملية لا مفر منها بل وحكيمة ، كما وصفت بيريز بالحكمة والمسئولية لانه أمر بتنفيذها .

ويطرح ذلك سؤالاً : لماذا ؟ وتكمن الاجابة في فهم طبيعة الهوية الاسرائيلية وطبيعة الصهيونية . اذ يرتبط ذلك بالصورة الذاتية لاسرائيل عن قوتها ، كما تعبر عنها الرموز العسكرية والوطنية في الدولة ، وديمقراطيتها المرتبطة بالتجمعات الاستيطانية Communitarian ومفهوم العداء للسامية . كل ذلك يحدد بدرجة كبيرة طبيعة سلوك اسرائيل في المنطقة وما يتبعه من ردود افعال داخلية . ويكرس الزعماء الاسرائيليون اليوم هذه الابعاد الثلاثة للهوية الاسرائيلية وذلك بغرض تحقيق أقصى نصر للبلاد والحصول على أعلى المكاسب السياسية لأنفسهم .

الأسس الايديولوجية :

ببساطة ووضوح ، يحشق الاسرائيليون جيشهم . فبالنسبة للعلمانيين منهم ، فإن الجيش هو الأداة التي يمكن من خلالها تحقيق النجاة أو ما يسمى الخلاص العلماني .

أما بالنسبة للزعماء الروحيين لليمين الديني ، فربما ينظرون إليه باعتباره جيشاً مقدساً ، فهو عنصر جوهري في بلورة الهوية القومية وكبرياء الروح الإسرائيلية . وحين يكون الجيش في مهمة ، يتجنب الاسرائيليون العضلات الأخلاقية والسياسية لنلا يشتتوا انتباهه . فحين حاول جيش الدفاع بزعماء ايهود باراك تغيير مسار الانتفاضة عن طريق عملياته في لبنان، ايد الاسرائيلون تلك الجهود في صلواتهم .

ولعل أكثر الاساطير الشعبية قوة في اسرائيل هو ما يجسده شعار " نقاء السلاح " ، فالاسرائيليون يصرون على أن عمليات جيشهم وقوته موجهة الى العنف العسكري أو غيره من انواع العنف وليس إلى المدنيين . هذه الاسطورة راسخة بقوة . فجيشهم يشن حروباً نظيفة تعتمد على القصف الدقيق والضربات الخاطفة بعيداً عن المدنيين . والاسرائيليون لا يجدون سبباً بوجه عام للتشكك في ذلك ، بعيداً عن بعض " الأحداث المؤسفة " أو المذابح التي يتم التحقيق بشأنها ، ثم يطوى النسيان نتائج تلك التحقيقات . فقد أعلن الضابط المسئول عن التحقيقات بشأن مذبحه قانا أن القصف كان قانونياً وسليماً . ورفضت الحكومة الإسرائيلية نتائج تحقيقات الأمم المتحدة التي أكدت أن معسكر الامم

المتحدة قد قصف عمدا . بل أكثر من ذلك - ووفقا لاثنتين من كبار الصحفيين الاسرائيليين وهما شيمون شيفر وناهارون بارنيا - فان معظم الاسرائيليين يظهرون لا مبالاة فيما يتعلق بالمسألة الاخلاقية التي يثيرها الإضرار بالمدنيين (معظمهم يشيخ بعينه بعيدا عن الرعب والدمار الذي يلحق بلبنان) .

وعلى عكس المألوف ، يظل جيش اسرائيل محتفظا بتوجهات حزب العمل ، على الاقل على مستوى القيادة . فالتفاعل والتداخل بين الحكومة والجيش واسع النطاق .

وباستثناءات قليلة فان الزعماء فى اسرائيل عادة من القادة العسكريين . ولطالما افتخرت الحكومات المختلفة بتعيين جنرالاتها فى أجهزتها . هذه المرة كان ايهود باراك وزير الخارجية هو النموذج الذى لم يسع فقط من جديد إلى اقتلاع الانتفاضة من الذاكرة الاسرائيلية وإنما أراد أن يثبت أن هزيمة غزو ١٩٨٢ كانت من أخطاء زعامة الليكود وليس الجيش .

ولم يكن بيريز جنرالا أبدا ، لذلك استغل عملية عناقيد الغضب كفرصة ليرسم لنفسه صورة تتسم بالحزم والصلابة ويتحرر من ظل رابين .

كانت اسرائيل فى أيامها الأولى مجتمعا من المستوطنين ، ويجد الدعم الثابت للجيش جذوره فى هذا التراث . فقد صارت أولوية القوة والهيمنة حجر الزاوية فى الهوية والخبرة الاسرائيلية . وكما تصور الدراسات السوسيولوجية مثل " الخطايا الأصلية " و " تأملات فى تاريخ الصهيونية واسرائيل " ، كانت القوة والصلابة العسكرية محل حفاوة من جانب مستوطنى فلسطين كنوع من التحدى والرفض للماضى اليهودى الذى يتسم بالضعف والجبن فى مواجهة الاضطهاد . وقد تم نقل روح المؤسسين الأوائل إلى الحاضر . إن شباب الجنود الذين نفذوا الغارات الاسرائيلية على لبنان يحملون منذ مولدهم أسماء محاربين : كوهين (الكاهن) يصبح كيدان (الرمح) ، وليفى (عضو الكهنوت) يصبح لافى (الاسد) . ويطلق اليوم على الجيل الجديد من الاسرائيليين اسماء مثل بيليد (صلب) وسيلا (صخرة) وشامير (صخرة) .

أما المصطلح الذى يستخدم للحط من قدر من يبدو أخلاقيا أو ذا مبادئ هو (الصابون) . (أى أحد ضحايا الهولوكوست) بمعنى أنه جبان لا يستحق أن يكون اسرائيليا . ووفقا لتوم

سجيف في كتابه المهم (المليون السابعة) ، فان الاسرائيليين الأوائل مثل بن جوريون كانوا ينظرون باستعلاء إلى الناجين من الهولوكوست باعتبار أنهم لم يقاوموا بما فيه الكفاية . لقد نشأت طائفة متشددة في إسرائيل تتكون من جيل جديد من المحاربين ينحدرون من آباء يفضلون أن يطلقوا على أنفسهم " عبرانيين " وليس يهودا للإشارة إلى أنهم كانوا مستوطنين قبل قيام الدولة.

إلا أن إسرائيل ليست فقط دولة اقيمت في البداية على أيدي جماعات ذات ميول اشتراكية ، فهي أيضا ديمقراطية . وفي الديمقراطية ، تلعب الانتخابات دورا مهما في تعبئة الناخبين وراء الأحزاب والبرامج . وتصبح الشعبوية هي السائدة حين يصل العنف المكتوم في المجتمع الى مستويات قياسية بسبب عقود من الاحتلال والحرب . وقد احتاج حزب العمل إلى صورة صارمة مثلما احتاج زعيمه . وفي انتخابات مايو ١٩٩٦ ، كان شعار الحملة الانتخابية للحزب " اسرايل قوية مع بيريز " وكان المقصود بعملية عناقيد الغضب أن تدعم هذه الصورة بغض النظر عما إذا كان بيريز قد جعل اسرايل أكثر أمنا. وقد أحييت الصور الاعلامية لما يسمى بالضربات الجراحية ثقة الكثير من الاسرائيليين بأن جيشهم وقيادتهم السياسية صقور فيما يتعلق بالامن . وعبر السنين كلما أرادت القيادة الاسرائيلية أن تبدو حازمة أو رغبت في التخفف من برامجها السلمية ، خرجت في رحلة قصيرة الى لبنان . وبهذه الطريقة تعلم الاسرائيليون أنه بإمكانهم أن يكونوا اقوياء مع بيريز ورايين ثم مع بيريز .

اما شن الحملة التعبوية اللازمة ، فأمره سهل . فالعدو المفترض ، وهو حزب الله ، انما يجسد كل ما يخشاه المواطن الاسرائيلي : عدو معادي للسامية ، مسلم ، أصولي عنيد مدعوم من جانب ايران الشريرة . وكما شرحت الجيوساليم بوست مؤخرا " ان روح عداا المتعصبين الاسلاميين اليوم انما تعيد إلى الازهان بشدة ضراوة المرض القاتل الذي أصاب أوروبا في الثلاثينات والاربعينات "

وقد احتلفت اسرايل خلال قصف لبنان بذكرى مناسبتين : الأولى هي ذكرى الضحايا من الجنود (١٨,٢١١ قتيل و ٧٥,٠٠٣ أصابهم العجز) أما الثانية فكانت ذكرى اليهود الذين قتلوا على أيدي النازي . وتكمن أهمية المناسبة الثانية في أنه لا ينبغي أبدا للعالم أن

ينسى . الا أنه من المعروف أن هذه المناسبة تستغل لأهداف سياسية ضيقة من جانب الزعماء والمروجين الاسرائيليين . وقد وصف عالم اجتماع اسرائيلي هذه الظاهرة بـ " صناعة الهولوكوست " .

غير أن هذه المناسبة قد استخدمت للأسف على نحو دائم لتعبئة الرأي العام وراء عدوان اسرائيل . فعند الهجوم على لبنان ، يستغل الاسرائيليون الذاكرة الجماعية للاسرائيليين عموماً كضحايا . وهم يفعلون ذلك لاهداف معيبة مثل المنافسة الانتخابية أو الضغط على سوريا .

الاعتبارات السياسية :

يمكن تقسيم المجتمع الاسرائيلي اليوم إلى معسكرين : أولئك الذين يريدون ان تأخذ اسرائيل موقع الزعامة في المنطقة وأن تحظى بالتقدير بل والحب لقيامها بهذا الدور . وأولئك الذين يريدون لاسرائيل السيطرة والهيمنة في الشرق الاوسط وأن يخشاها الجميع فيه . ويمكن الاشارة الى هذا الانقسام كيمين ويسار . اليسار يضم مؤيدي ميريتز والعمل وحزب شاس الديني المحافظ اما اليمين فيضم الليكود وتسوميت وغيره من الأحزاب الدينية . وتوجد استثناءات على الجانبين . ومع التخفيف من الطابع الايديولوجي من جانب الحزبين الكبيرين ، حيث يفقد حزب العمل صفته الاشتراكية ويفقد الليكود صفته الليبرالية، فان شعبية كل منهما بين الاسرائيليين انما تعتمد في الواقع على نجاحه في تنفيذ اجندته . وهنا تأتي لبنان في عام انتخابي . وتلتقي رؤية بيريز للشرق الاوسط الجديد مع المجموعة الأولى . ففي تصريحاته المتكررة عن قصص لبنان اكد على نية حكومته الخالصة في مساعدة لبنان ليخلص نفسه من صدام حزب الله . فقصف لبنان وترويع المدنيين عمل شريف ، يقصد منه احياء عملية السلام مع سوريا ولبنان . وفي الواقع كان هذا هو الهدف السياسي الرئيسي لعملية عناقيد الغضب ، فالهدف العسكري كان من المستحيل أن يفهمه الاسرائيليون ، إذ اكد المعلقون العسكريون على صعوبة وقف الكاتيوشا عن طريق القصف الجوي وحده .

وفي ١٩٨٢ كان غزو لبنان وتدميرها يهدف إلى انقاذها من أنياب منظمة التحرير . وفي معركتها ضد حماس والجهاد وايران ، تصر اسرائيل على أنها تساعد حكومات

أخرى فى المنطقة فى التعامل مع الأصولية . فمعكسر بيريز يسعى إلى التعاون مع الدول العربية وتزعمها. وقد كان بيريز يأمل أن يكون رئيسا للوزراء على النمط الأوروبي ورجل دولة شرق اوسطى بين العرب . لقد أيد اليسار حملة بيريز ، وبرر لجوءه إلى الارهاب والعنف واستخدام الجيش لتحقيق اهدافه . فاحيانا لايمكن الوثوق بالعرب أو الاعتماد عليهم بشأن مستقبل المنطقة ، الأمر الذى يتطلب ان يتم التعامل معهم على اساس خليط من الجزرة والعصا .

اما منهج اليمين فى التعامل مع جيرانهم العرب ، فان العصا تمثل عنصرا ثابتا " اضرب بشكل اعنف ، فنحن وراءك " هذا ما قالوه لبيريز . وقد حثه الجنرالات اليمينيون على أن يقوم بتوسيع المنطقة الامنية . قالوا له : عند الحاجة لا تطلق الرصاص فقط على البندقية اى حزب الله وانما أطلقه أيضا على اليد التى تستخدمها أى سوريا . وقد دعا زعيم الليكود بنيامين نتنياهو بيريز إلى أن يستمر فى قصف المدن والقرى اللبنانية رغم مذبحه قانا . وأشار إلى أن الخسائر من هذا النوع تعتبر طبيعية فى الحروب . أما اسحق موردخاي - الجنرال السابق والذى أصبح مؤخرا أحد زعماء الليكود - فقد طالب الحكومة بفعل المزيد لأن العملية لم تحقق إلا القليل وتأخرت طويلا فى تحقيق هذا القليل .

وحتى الأيام القليلة التى سبقت الانتخابات ، كان المعسكر الأول يثبت أنه الاكثر فاعلية وشعبية . فبالنسبة للاسرائيليين ، فإن خليطا من الرؤية المستقبلية ، والتشدد العسكرى ، وممارسة الضغوط على واشنطن وعملية السلام ، قد جعلهم يشعرون بالثقة والأمل رغم طلاقات الكاتيوشا . وما العملية الأخيرة فى لبنان الا دليلا على لذلك .

بل اكثر من ذلك ، وقبل عملية عناقيد الغضب وفى فترة لم تتعد اربعة أشهر ، كان بيريز قد نجح فى أن يدفع نحو عقد قمتين دوليتين تضامنا مع اسرائيل .

وفى تجمع زعماء العالم فى جنازة رابين ، استطاع أن ينتزع دعما صلبا للصيغة التى تتبناها اسرائيل لعملية السلام . وفى شرم الشيخ ، جنى تأييدا لا لبس فيه لعملية عناقيد الغضب . فقد ضمن التأييد الأمريكى والغربى لعرقلة أى قرار لمجلس الأمن يدين عناقيد الغضب . ولما كان مهيمنا على مقدرات اليسار ، فقد ضمن أن لاتوجد معارضة داخلية لقتل المدنيين اللبنانيين الابرياء. والاسرائيليون يحبون العمليات النظيفة مثل عناقيد

الغضب. فهي لاتخلق مشكلة أخلاقية تذكر ، ولاتستدعى إدانة بل والأهم من ذلك لا تؤدي إلى خسائر بشرية اسرائيلية .

إلا إن هذا لم يكن كافيا لبيريز ليضمن رئاسة الوزراء حيث خسر المعركة لصالح منافسه اليميني . ولسخرية القدر ، فبعد أن دفع بزعيم الليكود بنيامين نتنياهو إلى الوسط سياسيا عندما فرض عليه الأطر التي حددتها اتفاقات اوسلو ، استدار هو نفسه واتخذ سياسات ليكودية مثل هجومه على لبنان . وعندما حصل على دعم الاسرائيليين القوي وراء سياسات ليكودية ، فانه فى الواقع اذاقهم مايريدونه فعلا دون أن يدفعوا الثمن : زعيم ليكودى ليتولى عملية السلام . وقد ترك ذلك الباب مفتوحا لنتنياهو ليمتلك زمام المبادرة ويسيطر على الوسط السياسى ثم يسحبه إلى اليمين .

٩ - خيارات إسرائيل الراهنة

مارك فيلر

يركز الجدل العام في إسرائيل - فيما يتعلق بلبنان - حول التدابير السياسية الأفضل في المنطقة الأمنية ، وليس حول ما إذا كان ينبغي الانسحاب من تلك المنطقة . ويرجع السبب الرئيسي لهذا التركيز إلى رؤية مفاهيمية محافظة لم تفلح النتائج غير الحاسمة لعملية عنائيد الغضب في تحديها . وعلى ذلك فمن غير المرجح أن تتغير طبيعة هذا الجدل في المستقبل القريب .

وعلى الرغم من أن المحليين العرب أحيانا ما يضعون جنوب لبنان والضفة الغربية وغزة ومرتفعات الجولان في سلة واحدة ، إلا أن الموقف الاسرائيلي من المنطقة الأمنية يختلف نوعيا . فاسرائيل ليس لها مطالب في أرض جنوب لبنان حتى ولو على أسس أمنية . ولم يتم انشاء أية مستوطنات في هذه الارض ، بل لم يقيم المدنيون بزيارتها اللهم إلا بعض الصحفيين الذين يذهبون الى هناك أحيانا . ولا يوجد أي ارتباط تاريخي أو عاطفي بلبنان باستثناء بعض لحظات النوستالجيا التي ترتبط بلبنان الذي كان يوما موجودا في مخيلة الإسرائيليين: مجتمع ليبرالي متسامح كوزمو بوليتاني .

ومنذ أوائل الثمانينات ، كانت خبرة إسرائيل مع لبنان سلبية باستمرار ، وظل تكرار "نموذج لبنان" هاجسا قويا حتى أن معظم الاسرائيليين يفضلون الآن أن لا يكون هناك مايربطهم به .

ومن ثم فإن المنطق الوحيد للمنطقة الأمنية هو بالضبط ما يعنيه اسمها : حاجز حدودي لحماية مواطني شمال إسرائيل من القوات المعادية التي لاتزال تعمل في لبنان . ولكن حتى هذا المنطق قد تم تقويضه إذ أن المنطقة الأمنية نفسها قد صارت مصدرا لعدم الامن .

وبعد الانسحاب الاسرائيلي الجزئي في ١٩٨٥ لم يعد لبنان بمثابة المستنقع الخطر بالنسبة لاسرائيل كما كان من قبل ، الا أنه ظل مصدرا دائما للتوتر والألم محدود النطاق، الذي يتحول أحيانا الى تصعيد وقتي ينطوي على عنف أكثر كثافة .

وصار النمط المستقر في السنوات الأخيرة كالتالي : مقاتلو حزب الله العازمون على تحرير جنوب لبنان والمدعمون من سوريا وإيران يهاجمون الجيش الاسرائيلي وقوات جيش لبنان داخل المنطقة الأمنية ويشنون من وقت لآخر هجمات صاروخية عبر الحدود ، وبخاصة كرد فعل لهجمات اسرائيل على قوات حزب الله ومنشآته شمال المنطقة الامنية ، الأمر الذي ينتج عنه ضحايا وخسائر للسكان المدنيين هناك . في مثل هذه الأوقات يطالب الإسرائيليون في الشمال بمزيد من الأمن ويثور الاعلام ويعلن الساسة أن الوضع لم يعد محتملا ولا يمكن أن يستمر ومن ثم لابد من فعل شيء ما .

إلا أن الحلول المقترحة تقتصر على بديلين : المراوغة والتصعيد . أما الاول فينطوي على توليفة غير واضحة من المساعي الدبلوماسية (عادة ماتم عبر وساطة أمريكية) وتهديدات غامضة ومعارك محدودة النطاق ، وذلك حتى يأتي ذلك اليوم البعيد الذي تحتكر فيه الحكومة اللبنانية استخدام القوة داخل أراضيها وتظهر عزمها وقدرتها على منع استخدام الاراضي اللبنانية كقاعدة لمهاجمة اسرائيل . ويفهم ذلك عادة على أنه يعني ذلك اليوم الذي يتم فيه التوصل إلى اتفاق شامل مع سوريا ، وتوقيعه والتصديق عليه وتنفيذه .

أما النوع الثاني من الحلول فيؤكد على رفع القيود الذاتية المفروضة على الجيش الإسرائيلي ، على أساس أن العمل العسكري واسع النطاق من شأنه أن يؤدي إما إلى شل قدرة حزب الله على إيذاء اسرائيل (عن طريق توسيع المنطقة الأمنية لتصل إلى مدى صواريخ الكاتيوشا) أو إلى إجبار سوريا (إما مباشرة أو عن طريق الضغط على لبنان) على كبح جماح حزب الله . ونظرا لمحدودية القوة التي يمكن لإسرائيل ممارستها في السياق اللبناني فقد قام هذا الاقتراب دوما على تفكير استراتيجي خاطئ .

وقد أدى وعي الحكومات المختلفة بهذا القصور إلى تفضيل الاقتراب الاول . ولكن هناك الكثير من الأوقات التي زاد فيها الاحساس بعدم الأمن اتساعا ، وصارت فيها الحكومات أكثر تعرضا للانتقاد بشأن عجزها المزعوم إلى الحد الذي دفعها للشعور بضرورة شن حملة واسعة النطاق حتى مع إصرارها المستمر على أن السبيل الوحيد للتوصل إلى حل نهائي لهذه المشكلة هو التسوية السياسية . وقد كان هذا هو الحال في يوليو ١٩٩٣ وأبريل ١٩٩٦ .

الا أن اللافت للانتباه في هذا الجدل المستمر هو أن البديل الثالث وهو الانسحاب من لبنان لا يتم أبداً مناقشته جدياً . فخيار الانسحاب من جانب واحد لا يؤيده سوى قطاع على هامش النخبة السياسية ، بل أنه لا يحظى أبداً بأذن صاغية على الأقل في الحل من جانب العمل أو الليكود بالرغم من أن هذين الحزبين يختلفان بشدة حول كل شيء تقريباً .

وفي الواقع توجد أطروحات قوية ضد مثل هذا الانسحاب . فصورة إسرائيل لذاتها سوف تتأثر بالسلب إذا ما نظر إليها على أنها طردت من لبنان . بل يبدو الفكرة هي التي تفسر رفض سوريا الموافقة على أي شيء إلا رحيل إسرائيل غير . ومن ناحية أخرى لا تملك إسرائيل أخلاقياً ولا عملياً أن ترحل دون ضمان أمن اللبنانيين وسلامتهم ، فهي ملتزمة بذلك ، وفي نفس الوقت هي في حاجة للتأكد رجال جيش لبنان الجنوبي ومؤيديه ستكون لهم نفس فرص الاندماج من جديد في اللبناني مثل كل الميلشيات الأخرى في نهاية الحرب الأهلية . ولكن إضافة الاعتبارات ، فإن أكثر الأطروحات قوة هو الايمان واسع النطاق بأنه إذا ما لم يبق الاسرائيلي ويحارب شمال الحدود فإن المزيد من الاسرائيليين بمن فيهم المدنيين يتعرضون للقتل في جنوب الحدود .

ويقوم هذا الايمان على أساس رؤية للبنان تشكلت في السبعينات والثمانينات حين الميلشيات والكوماندوز والفدائيون الفلسطينيون ، وغيرهم ، دولة داخل الدولة في من لبنان واستخدموا هذه الجيوب كقاعدة " لتحرير فلسطين " . فكان غزو ٩٨٢ بالأساس الى اقتلاع التهديد الفلسطيني من لبنان ، وقد تحقق الهدف بدرجة كبيرة قبل أن يؤدي السعي الطويل والفاشل لتحقيق أهداف أكثر اتساعاً إلى تفريخ مقاومة الاسرائيلي من مصدر آخر .

وفي مخيلة معظم الاسرائيليين فإن التعبير عن هذه المقاومة - أي حزب الله إلا امتداد ايدولوجي في مرحلة تالية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ومن ثم يخذ يؤدي انسحاب إسرائيل من المنطقة الامنية إلى قيام حزب الله بنشر قواته حتى ويشن هجمات أكثر تواتراً وتدميراً ضد أهداف أكثر عمقا داخل إسرائيل .

الا أن مساواة حزب الله بمنظمة التحرير انما تتسم بعدم الدقة التاريخية وتتطوى على تحليل مغال في التبسيط . فمن الناحية التاريخية ، لم يكن هناك كراهية راسخة لدى اللبنانيين تجاه إسرائيل بالمقارنة بالفلسطينيين ، بل أنه وفي الأيام الأولى للغزو في ١٩٨٢ ، رحبت القرى الشيعية في الجنوب بالقوات الاسرائيلية باعتبارها ستحررهم من السيطرة القمعية للمسلحين الفلسطينيين . وكان الهدف المعلن للمقاومة اللبنانية البازغة ولايزال هو تحرير لبنان وليس تحرير فلسطين . فاذا ما تحقق ذلك ، فان الدافع لاستمرار القتال سوف ينحسر . كما ستتحسر قوة حزب الله وشعبيته (التي تقوم أصلا على كونه أكثر قوات المقاومة فاعلية) وسيظل بعض متعصبى حزب الله يسعون إلى هجمة ما من باب الجهاد. الا أنه من المؤكد أن القاعدة العريضة له سوف تكون أقل التزاما بإخراج إسرائيل من إسرائيل بالمقارنة بإخراج إسرائيل من لبنان . بل أكثر من ذلك ، فإن الحكومة اللبنانية ليس بمقدروها الآن أن تتخذ موقفا ضد ما ينظر اليه على نطاق واسع على أنه مقاومة شرعية ، ولكنها أعلنت نيتها نزع سلاح حزب الله بمجرد الانسحاب من المنطقة الأمنية . وإذا ما قام لبنان بنشر قواته في المنطقة الأمنية فإن الحكومة اللبنانية سوف يكون لديها دافع قوى لمنع مزيد من عمليات حزب الله العسكرية وتجنب الانتقام الاسرائيلي المؤكد الذى من شأنه أن يهدد سيطرتها على الجنوب . باختصار فان هناك أسبابا قوية يمكن على أساسها لإسرائيل أن تتوقع تحسنا في الوضع القائم ، الذى لا يودى إلا إلى حروب مستمرة محدودة النطاق وتفجر العنف على نحو أكثر كثافة بين وقت وآخر دون نهاية في المستقبل المنظور .

ولكن على الرغم من أن منطق الانسحاب من المنطقة الأمنية قد يكون قويا ، إلا أن إمكانية إضعاف حزب الله أو تخيره ليست بنفس القوة التى يمكنها تهدئة المخاوف الاسرائيلية . فارتباط الحركة بإيران ، وطابعها الأيديولوجى وانشطتها التى تدعو الى موت اسرئيل فى طهران وحتى اشاراتها المتكررة إلى " شمال فلسطين المحتل " ، كل ذلك يلقى صدى لدى الشعب الاسرائيلي سريع القلق من الجوهر الشمولى لمنظمة التحرير فى الماضى ، والاصولية الاسلامية فى الوقت الحاضر .

أكثر من ذلك ، فهناك مخاوف من أنه بغض النظر عن الدوافع الأصلية لحزب الله ومؤيديه ، فان مساواة إسرائيل بين حزب الله ومنظمة التحرير قد أصبحت مثل النبوءة

التي تحقق نفسها بنفسها ، لأن الصراع المبني على هذا الافتراض قد خلق جروحا ومظالم لدى بعض اللبنانيين الذين أصبح لديهم رغبة في الانتقام . وأخيرا لاتوجد ثقة في قدرة الحكومة اللبنانية على الوفاء بسلام وهدوء عبر الحدود ، بغض النظر عن نواياها ومصالحها .

ومهما يكن إخلاص رفيق الحريري في تأكيدات ، فهناك اجماع عام في اسرائيل على أن القرارات الحقيقية في لبنان يتخذها حافظ الأسد ، والذي مهما كانت رؤيته بعيدة المدى، فان مصالحه التكتيكية تتطلب عدم الاستقرار على الحدود اللبنانية الاسرائيلية على الاقل حتى تتم تسوية حسابه الثنائي مع اسرائيل . بعدها سوف يحول دون نزع سلاح حزب الله لنفس السبب الذي جعله يستثنى حزب الله حين تم قمع كل الميلشيات اللبنانية الاخرى في نهاية الحرب الأهلية.

باختصار فان الادراك لدور حزب الله في الشئون اللبنانية - رغم أنه مغلوط في مصدره - إنما يجعل الاسرائيليين على غير استعداد للرهان على انسحاب منفرد يبشر بسلام في الجليل ولكن لا يضمنه . هذا رغم أنه يمكن التراجع حتى عن هذا الموقف إذا ماسارت الامور على غير ما يرام . ويظل الاحتمال الأرجح هو انسحاب في سياق نوع ما من الاتفاق التفاوضي .

ان الخطوط العامة لاتفاق ما ليست صعبة التصور . فقد اعلنت اسرائيل بالفعل استعدادها للانسحاب الكامل ، على ان يتم الانسحاب من خلال عملية متعددة المراحل تقوم على بناء الثقة وتتضمن اثبات الحكومة اللبنانية قدرتها على منع استخدام الأراضي اللبنانية في أعمال عدائية ضد اسرائيل . وإذا ما تركا لحالهما ، من الأرجح أن تتمكن الحكومتان الاسرائيلية واللبنانية من التوصل إلى ترتيب ما في وقت قصير نوعا . إلا أن ما لا يمكن حسابه هو ما إذا كان يمكن حدوث ذلك قبل أن تعيد اسرائيل مرتفعات الجولان وفقا للشروط السورية .

حزب الله فى الميزان

١٠ - حزب الله : من ميليشيا إلى حزب سياسي

من شرتوني - دوبري

عادة ما تلجأ إسرائيل إلى وصف حزب الله بأنه جماعة من الارهابيين الاصوليين وذلك لإضفاء الشرعية على " الحصانة الاستراتيجية والمعنوية " التي تتمتع بها في لبنان . وقد صيغت هذه الاستراتيجية القائمة على التشويه ، والتي تسعى إلى عزل حزب الله ماديا ومعنويا عن بيئته وجذوره المدنية ، لتتفى عنه لبنانيته بل وتبرهن على معاداته للبنان . والأهم من ذلك أن هذا التوجه انما يعكس اعتقادا راسخا لدى صناع القرار الاسرائيلي بأن لبنان عديم الكيان . ولم تؤد نهاية الحرب الأهلية عام ١٩٩٠ إلا إلى أثر ضئيل في تغيير الاعتقاد الاسرائيلي بأن اللبنانيين لن يقيموا دولة حقيقية . وترى إسرائيل أيضا أن حزب الله - شأنه في ذلك شأن لبنان ذاته - لا يملك قاعدة سياسية اجتماعية . فهو - من المنظور الاسرائيلي - لا يزيد عن كونه من مخلفات الميليشيا القديمة التي تم تجريدها من سلاحها وفقا لاتفاقيات الطائف .

ومن الثابت أن حزب الله يتخذ نمط الميليشيا ، وهو النمط الذي حكم لما يزيد على خمسة عشر عاما نشوء وتطور الجماعات المسلحة اللبنانية والتي تجمعها خصائص مشتركة منها الانتماء الطائفي (الشيعة - السنة - الموارنة - الدروز) واستخدام العنف في فرض حكم الميليشيا على بعض المناطق عوضا عن انهيار نظام الدولة . ولم يكن حزب الله استثناء من تلك الجماعات التي سعت لتأمين الولاءات المحلية بل والولاء فيما وراء الحدود الوطنية ، رافضة بذلك ضمنا أو صراحة أي ولاء للدولة الشرعية .

ولغرض التبسيط ، فإن قادة حزب الله إبان سنوات الحرب الأهلية لم يكونوا أكثر أو أقل لبنانية من بقية قادة الجماعات الأخرى . فلماذا إذن - وبعد ست سنوات من اتفاقية الطائف وميلاد الجمهورية الثانية - يظل حزب الله الجماعة الوحيدة من تلك الجماعات المسلحة - التي دخلت الحياة السياسية عن طريق اختراق جهاز الدولة - الذي لاتزال ظلال الشك تحيط بلبنانيته ؟ هل السبب هو روابطه القوية بإيران على نحو يجعله بمثابة تعبير عن نفوذ الملالي في أوساط الشيعة اللبنانيين؟ أم أنها اللهجة التخريبية لفكره الذي يدعو إلى إقامة دولة اسلامية الامر الذي ينفى جوهر النظام السياسي اللبناني المتعدد

الطوائف ؟ وكون هذا الحزب هو الجماعة المسلحة الوحيدة التى لم يتم تجريدها من السلاح يضيف إلى الاعتقاد بأنها لن تتحمل أى اتفاق سلام ، لأن مثل هذا الاتفاق من شأنه أن يجردها من " أوراق اعتمادها " باعتبارها الحركة الوحيدة التى تقاوم الاحتلال الاسرائيلي .

غير أنه من الثابت أن الاعمال العسكرية التى تبرزها وسائل الاعلام تميل -على النقيض- إلى التعطيم على الهدف الرئيسى لحزب الله وهو أن يلعب دورا بارزا فى السياسة اللبنانية. إن انضمام هذه الجماعة المسلحة إلى اتفاق الطائف يضعها أمام خيار واضح : من الآن فصاعدا تعتبر " اللبنة " هى الكلمة الرئيسية للاعتراف به كحزب لبنانى والمشاركة بالتالى فى لعبة المشاركة التنافسية فى السلطة والمجتمع اللبنانى . وهذا معناه أن الحزب من الآن فصاعدا يجب أن يعمل من داخل النظام اللبنانى وليس ضده أبدا .

إن تحول الحزب من استراتيجية الهدم والتخريب إلى المشاركة - على غرابته - لم يكن إجراء تكتيكيا . فهو يذهب إلى ما هو أبعد من المتغيرات الدولية والاقليمية الكبرى التى وقعت فى أوائل التسعينيات ، والتى قيل إنها كانت وراء قيام الحزب بوضع أجندة جديدة . والحقيقة هى أن جذوره المحلية القوية هى التى تفسر هذا التحول فى قائمة أولوياته بسهولة ويسر . فخلال السنوات العشر الماضية تحول حزب الله إلى حزب سياسى محكم التنظيم والبناء وحركة قوية تعمل على المستوى القاعدى . ومما لاشك فيه أن شبكة خدماته الاجتماعية الواسعة وشعبيته كحركة مقاومة قد دعم وجوده السياسى داخل طائفة الشيعة اللبنانية . ولا يقل عن ذلك أهمية قدرة قادة الحزب على التأقلم مع نظام سياسى كان حتى عهد قريب محطا لهجومه الكلامى ، حين كانت الطائفية ومعها المارونية السياسية والصهيونية توصف بأنها شرور . أما وقد اختار أن يكون لاعبا رئيسيا فى هذا النظام ، فإنه يقر به تماما حتى ولو كان قاداته وأعضاؤه يؤمنون بأن هدفهم النهائى هو اجتثاث الطائفية السياسية من جذورها ولكن من خلال وسائل ديمقراطية . إن التخلي عن مرجعية الجمهورية الاسلامية المستوحاه من ايران (ولاية الفقيه) أو تطبيق الشريعة يعد دليلا واضحا على رغبتهم فى الالتزام بقواعد اللعبة الطائفية .

وقد يرى البعض فى هذه المرونة دليلا على الضحالة الفكرية لحزب الله ، معتقدين أنه لا يمكن لحزب سياسى ان يرتد عن إلتزاماته السابقة دون أن يفقد مصداقيته السياسية . الا ان نفوذ حزب الله لم يتأثر من جراء هذا التحول فى المسار ، وإن كان قد اضطر إلى

تخفيف لهجته الأصولية . وهذا يوضح أن ديناميات الحزب ارتكزت منذ البداية على أساس طائفي . إن خصائصه الشيعية ضاربة الجذور تفسر السهولة التي تأقلم بها حزب إسلامي مع مناخ سياسي ومؤسسي جديد تماما .

وتجدر في هذه المرحلة الإشارة إلى أن العلاقة بين الاسلاميين (سواء كانوا من السنة أو الشيعة) والدولة في لبنان هي النقيض لما هي عليه في معظم البلدان العربية . فالمشاركة الاسلامية في اللعبة السياسية كقوة شرعية لم تأت من أعلى نتيجة لاستراتيجية تفرضها الدولة ، وإنما تتحدد ديناميات تلك المشاركة من خلال المنافسة الشديدة داخل كل طائفة والتي تظل المركز الحقيقي للشرعية في لبنان . وتقوم الدولة اللبنانية بدور الموزع الذي يعطي القوى الجديدة حصصها الطائفية في التمثيل . ولهذا فإن ما يهم القاعدة الشعبية لحزب الله ليس الاهداف الاسلامية الكبيرة مثل تحرير القدس ، وإنما إلترام الحزب بالروح الثورية التي حركت التعبئة الاجتماعية والسياسية الشيعية في العقود الثلاثة الماضية وشكلت ملامح الشخصية الشيعية الجديدة .

إن تخلى حزب الله عن موقفه العنيف من الدولة اللبنانية ، وتحوله الى المعارضة الشرعية ولكن غير المهادنة لحكومة الحريري وسياساتها ، قد حقق له النجاح في الحفاظ على مصداقيته كحركة مناهضة للنظام . ولاشك أن ذلك يعطي الحزب تفوقا على منافسته الشيعية أي حركة أمل وزعيمها نبيه بري . ورغم أن موقع بري كرئيس للبرلمان اللبناني - أحد أعلى ثلاث وظائف في الدولة - يمنحه الآن القوة في الأمور السياسية الشيعية ، إلا أنه في المدى البعيد قد يجعل نفوذ حركة أمل مقتصرًا على قاعدته التقليدية .

ولقد ساعدت الخبرة البرلمانية الأولى لحزب الله الحزب على تحقيق ذاته سياسيا . وبالإضافة إلى الحلفاء الأربعة فإن نواب الحزب الثمانية كانوا يشكلون الكتلة الأقوى والاكثر تماسكا داخل المجلس المنتخب عام ١٩٩٢ . ويضمن التنسيق الوثيق بين النواب والحزب قبل وبعد كل دورة برلمانية تماسك المواقف السياسية لحزب الله . ولايسمح الحزب بتسرب الخلافات بين القادة وذلك من أجل حماية تماسكه .

وفي ضوء الظروف التي يعيشها لبنان في الوقت الحاضر ، فإن جدية المشاركة من جانب حزب الله في الانشطة البرلمانية تعد من الاهمية بمكان خاصة في ظل ما أشار إليه البعض ، وهم محقون فيه ، من أن لبنان " مؤجل سياسيا " .

ورغم أن كتلة الوفاء للمقاومة لم تقترب أبدا من الاطاحة بالحكومة ، إلا أنها عارضتها بأقصى ما يمكن مع احترام الخطوط السورية الحمراء أو ما يسمى بالسقف السوري . لقد رفضت هذه الكتلة مرتين في ١٩٩٢ و ١٩٩٥ التصويت بالثقة في حكومة الحريري ورفضت مؤخرا ميزانية ١٩٩٦ والتي رأت أنها لاتخدم الأغراض الاجتماعية . وبالإضافة إلى المطالبة بالعدالة الاجتماعية لصالح الاعداد المتزايدة من المعوزين ، فإن هذه الكتلة في معارضتها للحكومة انما تركز على مكافحة الفساد ، والذي يقول نواب حزب الله إنه اخترق كل مستويات الدولة .

ونادرا ما ترفع هذه الكتلة المطالب الإسلامية على أساس سياسى أو حتى أخلاقى ، بل تركز بدرجة أكبر على الامور الدستورية مثل استنكار التعدى على الحريات العامة أو عدم احترام صلاحيات البرلمان .

إن أربع سنوات من خبرة حزب الله فى البرلمان تعد فترة قصيرة لاعتد بها فى التوصل لاستنتاجات طويلة الأمد . وإن ظل هناك ما هو جدير بالتأكيد عليه ، فقد أظهر الحزب عبر ممارساته ومواقفه البرلمانية مهارة سياسية تدل بذاتها على درجة عالية من التسييس لدى قياداته . ويعترف المثقفون والسياسيون اللبنانيون الذين لايعرف عنهم التعاطف مع حزب الله بأنه الجماعة المسلحة الوحيدة التى تحولت بنجاح الى حزب سياسى . كما أن حزب الله ليس حركة ذات وجهين أحدهما أسود متعصب والآخر عقلانى مطمئن . ولقد أصبحت المقاومة التى يقودها فى الجنوب جزءا جوهريا من استراتيجيته المحلية فى منافسته المزمنة مع حركة أمل فى السيطرة على الطائفة الشيعية . ومن ثم فإن مقاومة اسرائيل قد أصبحت المقياس الذى يتم تقييم حركة أمل بناء عليه . وأخيرا فإن عملية عناقيد الغضب هى التى عبرت بحزب الله الفجوة بينه وبين بيتته السياسية والوطنية . ويمكن القول بان تلك العملية لم تعزز فقط عملية لبننة الحزب بل إنها نجحت أيضا فى لبننة المقاومة فى الجنوب .

١١ - حزب الله : البرجماتية والدعم الشعبي

جبلز ترندل

منذ ظهوره على الساحة اللبنانية في اوائل الثمانينات ، ركز حزب الله في خطابه السياسي على الدعوة الى تدمير دولة اسرائيل واشعال ثورة إسلامية في لبنان . ولكن فيما وراء هذه الشعارات المتطرفة ، ووعيا منهم بالتوازنات المختلفة في لبنان والمنطقة ، اقترب زعماء حزب الله اليوم من ادراك برجماتي وإن كان محدودا ، بأن كلا الهدفين ليس وشيك التحقيق . وفي الوقت الحاضر صار خيارهم هو ضمان موطئ قدم أكثر قوة في اطار النظام السياسي اللبناني .

وتعتبر مقاومة الاحتلال الاسرائيلي للبنان هي الهدف الأكثر إلحاحا لدى حزب الله، على نحو غير قابل للمساومة . وادراكا منه أنه لايمكك القوة العسكرية لإنزال هزيمة بإسرائيل ، يشن حزب الله حروب عصابات على النمط الكلاسيكي " اضرب واجر" ضد القوات الاسرائيلية وحليفها العسكري جيش لبنان الجنوبي . ويسعى المقاتلون إلى إجبار إسرائيل على الانسحاب من جنوب لبنان عن طريق القيام بهجمات داخل المنطقة المحتلة تهدف إلى استنزاف القوة المادية والمعنوية للعدو ، بدلا من العمل على القيام بهجمة واحدة لاستتصاله . ويسعى زعماء حزب الله إلى تبرير الهجمات الصاروخية على شمال اسرائيل بالقول بأنها تأتي ردا على القصف الاسرائيلي للمدنيين اللبنانيين . ويعتبر حزب الله حربه في جنوب لبنان حربا عادلة بلا جدال . فرجاله - والكثيرون منهم أصلا من سكان جنوب لبنان - يحاربون ضد احتلال دام أكثر من ١٨ عاما ، وهو الذي يمثل عدوانا في حد ذاته .

إلا أن تعريف حزب الله " للاحتلال " يتسع ليشمل أكثر من سيطرة اسرائيل على جنوب لبنان ، فهو يعتبر أن فلسطين كلها أرض إسلامية محتلة ويزعم أن اسرائيل ليس لها الحق في الوجود . وفي مظاهرات حزب الله ، يحمل المتظاهرون لافتات تدعو إلى " تحرير فلسطين " بينما يرددون هتافات " الموت لاسرائيل " . مثل هذه الشعارات المتطرفة توحى بأن هدف حزب الله المتمثل في إجبار اسرائيل على الرحيل من لبنان ليس هدفا

نهائيا وانا ربما يكون مقدمة للانقضاء على اسرائيل كلها . بهذا المعنى يصبح حزب الله عقبة خطيرة في طريق السلام والاستقرار في الشرق الاوسط . إلا أن حسن نصرالله الأمين العام لحزب الله يعترف بأن هناك تمييز بين هدف تحرير جنوب لبنان وبين هدف تحرير القدس ، وأن كليهما يتطلب اسلوبا مختلفا . وفي الوقت الذي يؤكد فيه على الصراع المسلح باعتباره السياسة الوحيدة لحزبه في التعامل مع الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان ، فإنه يتوخى الحذر والغموض بشأن الكيفية التي سوف يسعى بها حزب الله لتحقيق هدفه الثاني .

وقد تكون مثل هذه المراوغة بمثابة خدعة من جانب جماعة تخفى كيف وأين سوف تضرب ضربتها بعد الانسحاب الاسرائيلي من لبنان . بل يمكن القول بأن زعيم حزب الله يدرك أن استراتيجية جماعته لا بد وأن تصاغ على نحو واقعي حتى تتناسب مع القيود التي قد تجبره على قصر هدفه على إلقاء اسرائيل خارج لبنان وليس في البحر .

اللافت للانتباه أن نصر الله وغيره من كبار الزعماء السياسيين في الحزب يقولون ان على الفلسطينيين وليس على حزب الله أن يتولوا مسؤولية الكفاح من أجل أرض فلسطين . مثل هذه التصريحات تعتبر أقرب ما يكون الى التكرار لأي مواقف ثورية لحزب الله ضد اسرائيل ، بل يقول نصر الله سرا إن مقولة حزبه الرسمية ، بأن كل اليهود الذين استطونوا في فلسطين بعد إقامة دولة إسرائيل - فضلا عن ذرياتهم - عليهم أن يعودوا من حيث أتوا ، هي من قبيل الأحلام .

وإذا كان حزب الله لا يصرح علنا بنيته المقتصرة على قتال اسرائيل فقط في اطار الحدود المعترف بها دوليا ، فهذا بسبب حرصه على تجنب الانقسام الداخلي أكثر منه نتيجة التردد في الكشف عن تنازل مهم بهذه البساطة الى العدو . وتضم صفوف حزب الله أجنحة مغالية في التشدد تلتف حول الشيخ صبحي طفيلي الأمين العام السابق لحزب الله الذي صرح علنا بأن " المقاومة " ضد اسرائيل سوف تستمر حتى بعد خروجها من جنوب لبنان .

إن وحدة الحزب - فضلا عن تأمين موقع نصر الله - انما تعتمد على التكرار العلني للشعارات الراديكالية والبعد في الوقت الحاضر عن أية صيغة توفيقية غير مقبولة . الا أنه

لا يمكن أن تكون قيادة حزب الله عاجزة عن قراءة الواقع الى حد أن تعتقد أن مصير قوتها العسكرية ليس في يدها .

إن سوريا - ذات الغلبة السياسية والعسكرية في معظم لبنان - هي اللاعب الرئيسي . فحرب العصابات هي ورقة في يد سوريا في مواجهتها مع اسرائيل ، إذ أن موافقة سوريا على "مقاومة" حزب الله عن طريق السماح بوصول الإمدادات من طهران عبر سوريا نفسها وبعض مناطق لبنان الواقعة تحت سيطرتها إنما تؤكد معارضتها لاحتلال اسرائيل للبنان والجولان. وبمجرد أن تسوى سوريا شئون أجندتها الخاصة في مواجهة اسرائيل ، التي تتركز حول انسحاب الأخيرة من الاراضي السورية واللبنانية ، يمكن لنا أن نتوقع منها أن تغلق قنوات الإمدادات عن حزب الله وتجبره على نزع سلاحه . وإدراكا منه للنفوذ السوري في لبنان، يقبل نصر الله سرا سيناريو للسلام تقدم فيه سوريا تأكيدات لاسرائيل نيابة عن حزبه بأنه سوف يوقف نشاطه العسكري بمجرد أن توافق اسرائيل على الانسحاب ، على أن يتزامن نزع السلاح مع الانسحاب. وإذا ما تم كبح جماح جناحه العسكري ، فإن حزب الله لن يختفى بل سيستمر في السعي نحو تحقيق طموحاته السياسية. فبعد أن نشأ في ١٩٨٢ ، كحفنة من غوغاء حروب العصابات صار حزب الله اليوم جماعة سياسية جيدة التنظيم ، وكان لها ثمانية أعضاء في البرلمان المنتخب عام ١٩٩٢ ، وهم الذين صاروا أكثر جماعات المعارضة تماسكا ونشاطا .

وقد جاءت نقطة التحول الحقيقية لحزب الله كحزب سياسي في عام ١٩٨٨ حين تم بناء هيكله التنظيمي الحالي في طهران . فقد تم وضع كل الفصائل المتعددة التي أعطت الطابع الهلامي للجماعة ، بما في ذلك الكتل العائلية المؤثرة والخلايا التي احترفت احتجاز الرهائن، تحت قيادة مركزية وطلب منها التنسيق بين أنشطتها .

ويتمثل المركز داخل حزب الله اليوم في مجلس شورى مكون من ثمانية أفراد وهو هيئة صنع القرار الأساسية للجماعة . ويخدم العضو في المجلس لمدة عامين وينتخب من جانب قواعد الحزب . وفي المقابل يختار المجلس من هذه القاعدة من يشغل أعلى منصب في الحزب - الأمين العام .

وقد أثبت الهيكل التنظيمي لحزب الله الحيوية والفاعلية بعد اغتيال أمينه العام عباس موسى في هجمة بالهليكوبتر الإسرائيلية في فبراير ١٩٩٢ ، حيث سارع مجلس الشورى للاجتماع . وفي غضون ساعات كان قد انتخب بالإجماع حسن نصر الله زعيما جديدا . ويدعم مجلس الشورى المكتب السياسي المسئول عن العلاقات السياسية ، هذا فضلا عن لجنة تنفيذية مسئولة عن الشؤون العسكرية والأمنية والاجتماعية . وفي السنوات الأخيرة كسب حزب الله التأييد والدعم من جانب الشيعة اللبنانيين نظرا لنغمته المتشددة ، بالإضافة إلى برنامجه الاجتماعي الديناميكي . فبفضل تراكم الأموال من مصادر الزكاة المحلية والدعم المالي المباشر من إيران ، يدير حزب الله شبكة من البرامج الاجتماعية والتعليمية والخيرية في مناطق نفوذه في كل لبنان .

وتقدم الخدمات للجميع بغض النظر عن الأصول الطائفية ، وهي الخدمات التي لا تقارن بالمساعدات الشحيحة التي تقدمها الحكومة اللبنانية ، أو تلك التي تقدمها حركة أمل للموالين لها .

وقد قامت منظمات المساعدة التابعة لحزب الله ببناء المدارس والمستشفيات في بيروت وبعلمك ، ووفرت الرعاية الصحية والتعليم بالمجان للأسر الفقيرة . هذا فضلا عن الخدمات المتعددة التي يقدمها أعضاء حزب الله على المستوى المحلي بما في ذلك حفر آبار ارتوازية وتوفير مياه الشرب للقرى والأحياء ، بالإضافة إلى إقامة مولدات لتوفير الكهرباء . أما " جهاد البناء " ، وهي جمعية خيرية يمولها حزب الله فقد أعادت بناء المساكن والمتاجر التي دمرت أو أضررت من جراء القصف الإسرائيلي في جنوب لبنان . هذه الأنشطة الخيرية إنما تجذب عقول وقلوب سكان جنوب لبنان نحو حزب الله بفضل الهبات المالية ومساعدات إعادة الأعمار بعد التدمير الذي سببته عملية عناقيد الغضب .

لقد تأكدت الشعبية التي اكتسبها حزب الله من وراء خدماته الاجتماعية في انتخابات ١٩٩٢ البرلمانية حينما أدار الحزب حملة ناجحة وحصل على ثمانية مقاعد للاعضاء الثمانية الذين رشحهم . وقد جعل هذا الفوز حزب الله هو العنصر الاساسي في الكتلة الاسلامية المكونة من ١٢ مقعدا ، وذلك لأول مرة في تاريخ البرلمان اللبناني .

ان التحالفات التكتيكية الذكية التي عقدها حزب الله مع منافسته الشيعية سابقا أمل ، ومع المسيحيين المارونيين والأصوليين السنة ، عن طريق الانضمام إلى قوائم انتخابية مشتركة انما تشير إلى برجماتية تساعد الحزب في الانتخابات البرلمانية في خريف ١٩٩٦ .

وعلى الرغم من اندماجه في الاطار السياسي في لبنان ، فإن حزب الله لا يزال يحتفظ بشعاره الداعي إلى إقامة الدولة الإسلامية التي سوف تنتج عن الانتفاضة الثورية لتعيد تشكيل المجتمع على نحو أفضل . غير أن عدم اعتناق أعداد كبيرة من الشيعة للخومينية كان درسا لحزب الله .

وقد نتج عن هذا الدرس المرير الذي تلقاه حزب الله أن أدرك زعماءه بحصافة الحدود التي ينبغى العمل في اطارها في السياق اللبناني . فساسة حزب الله يتحدثون اليوم عن الثورة الايرانية كملهم وليس كنموذج محدد يجب احتذائه ، ويعتبرون المفهوم الخميني ولاية الفقيه " كأساس فكري مثالي وليس خيارا سياسيا . ويدرك الملالي والساسة داخل الحزب أن المجتمع اللبناني ذا التعددية الدينية ليس مستعدا لدولة إسلامية رغم أنهم يحجمون عن استبعاد هذا الخيار كلية .

إلا أن هذا الخيار يظل مرتبطا بدعوة حزب الله إلى نزع التعددية الدينية عن السياسة اللبنانية وتبني حكم الاغلبية . هذا المطلب الذي يبدو ديمقراطيا وتقدميا ينظر إليه من جانب الجماعات اللبنانية الأخرى على أنه حيلة مأكرة ، لان حزب الله ، الأكثر نفوذا داخل أكبر الاقليات من الناحية العددية سوف يكسب أكثر من غيره في دولة تعتمد على صيغة فرد واحد - صوت واحد . مثل هذا السيناريو قد يؤدي بلبنان إلى ان يستيقظ ذات يوم ليجد نفسه جمهورية إسلامية ليس عن طريق القوة وانما عن طريق الديمقراطية .

ومنذ نهاية الحرب الاهلية اللبنانية في ١٩٩٠ ، حقق حزب الله نجاحا جديرا بالاعتبار في دعم شعبيته داخل الجماعة الشيعية وتعزيز شرعيته وقوته داخل الحياة المؤسسية اللبنانية . ورغم جهود اسرائيل لاستئصال حزب الله فقد اثبت الأخير أنه باق . وتشير كل الدلائل الى محدودية الضرر الذي لحق بحزب الله من جراء عناقيد الغضب . بل أن الأثر الذي لم يكن مقصودا من العملية الاسرائيلية هو ان شعبية حزب الله زادت ، وصار

الحزب يستعد لجنى الثمار السياسية لهذا الدعم الشعبى المتزايد من خلال صناديق الاقتراع.

لقد أدى اندماج حزب الله فى الوسط السياسى إلى بعض التوتر داخل صفوف الحزب . إذ عارض الشيخ طفيلى مشاركة الحزب فى الانتخابات البرلمانية فى ١٩٩٢ . وسوف يكون مستعدا لادانة أى تحول مستقبلى الى البرجماتية يوافق من خلاله حزب الله على نزع السلاح مقابل خروج اسرائيل من لبنان . أما نصر الله فهو يتمتع بدعم الأغلبية فى الحزب ، وسوف يسعى إلى التنسيق مع إيران بشأن أية خطوة مستقبلية . ويبدو مستقبل حزب الله آمنا كما كان وسوف يسعى للاستمرار كفاعل له اعتباره فى لبنان لفترة طويلة قادمة .

بـزوغ لبـنان

١٢ - إسرائيل وجنوب لبنان وراء حملات الدمار الدورى خراب الاحتلال المقيم أحمد بيضون

بين الحقوق التي يطيب للبنانيين اليوم أن يتمسكوا بها حقهم في السداجة . هم يعلمون أنهم ليسوا سذجا في الواقع . إذ كيف يسعهم أن يحفظوا للسداجة مكانا في نفوسهم بعد كل ما يعانونه وعانوه في مدى ربع القرن الأخير ؟ غير أنهم محتاجون ، وهم يتأملون في أحداث ابريل الأخيرة وفي ذيولها المستمرة ، إلى كثير من السداجة حتى يتمكنوا من طرح الأسئلة الأساسية ، الأسئلة الصائبة . وهم أصحاب حق ، لا ريب فيه ، في أن يستعبروا ، طلبا لتلك السداجة المرغوبة ، عقول أطفالهم الذين أحرقوا في قانا والنبطية والمنصوري . هم أصحاب حق في مهلة يعلنون فيها براءتهم من ضرورات السياسة الكبرى والنظام العالمي ويصوغون فيها الأسئلة التي تملئها عليهم هذه البراءة قبل أن يباشروا - إذا باشروا - رحلة النظر في هذا النظام وتلك الضرورات . وما يزال الجنوبيون أولى اللبنانيين بهذه السداجة - وما يزالون بين أبعدهم عنها في الواقع - لأنهم أهل الأطفال الذين رآهم العالم مزقا وفحما ورؤوسا صغيرة محطمة . ولأنهم ، بعد ذلك ، أصحاب البيوت التي دكت إلى الأرض ومادة القوافل المذعورة التي رحلت نحو الشمال . على أن أفضلية الجنوبيين هذه تبقى محدودة - وهم يريدونها محدودة - لأنهم التقوا ، في الشمال ، لبنانيين أحسنوا التمييز ما بين مستوى الوحدة المفروض ومناطق الخلاف القائم أو المحتمل ، فلم ينقسم لبنان حول دمه مرة أخرى .

أما الأسئلة الساذجة فمن بينها ما يأتي : لم لا ينسحب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان فتغيب النار عن جانبي الحدود بعد أن تضمن غيابها الدولة اللبنانية والأمم المتحدة وكل من تلزم ضمانته من أطراف أخرى ؟ لم كان على اللبنانيين أن يتحملوا بقاء الاحتلال ولم يكن عليهم أن يدفعوا ثمنا ما ، أيا كان ، لاستعادة أرض هي أرضهم إذا كانوا لم يبدأوا أحدا بالحرب ولم يعتدوا على أحد ؟ وإذا كان قد وجد من قاتل ، في ما مضى ، من الأرض اللبنانية (وهو ما فعلته المنظمات الفلسطينية) وإذا كان يوجد اليوم من يستثمر

قتال اللبنانيين للاحتلال ، فهل يصح أن يحمل لبنان - بمدنييه أولا - تبعة هذا الاستثمار ما دام ضحية لهذا الاحتلال ؟ إذا كانت إسرائيل لا تقاتل إيران التي تمسك بجانب من مقاليد المقاومين الايديولوجية والسياسية والعسكرية ، ولا تقاتل سوريا التي تمسك بجانب آخر من مقاليدهم السياسية والعسكرية ، ولا تقاتل الجيش اللبناني لأن الدولة اللبنانية لا تقاتلها ، ولا تصل يدها - وإسرائيل المشهورة بالطول - إلى مفاصل الجهاز المقاوم ومواطن قوته ، فهل يجوز لها أن تعتبر مئات الألوف من الأهالي العزل مجرد حاصل سخيف للطرح يسهل التتكيل بهم للإبقاء على الاحتلال ، بعد تقليص كلفته ، بغية المقايضة به في المفاوضة الاقليمية .

هذا بعض من أسئلة ساذجة يجوز للبنانيين أن يطرحوه حين ينظرون في أساس الوضع الذي هو وضعهم من زمن طويل . على أنهم طرحوا أيضا أسئلة أخرى جرت على ألسنتهم من تلقائها ، وهم يحصون الساعات ويعدون قتلاهم وجرحاهم ودمار بيوتهم وأرزاقهم ، ويعاينون أحوال مهجريهم ويرون هذا كله يربو ويزداد فظاعة من يوم إلى يوم فيما المفاوضات السياسية تتلأأ في الافضاء إلى نتيجة ووقف النار يطول انتظاره . هذا ذلك أنه كان يكفيهم أن ينظروا إلى هذه المفاوضات ، بعين كل ضحية تسقط لهم كل ساعة حتى يروا فيها ، أولا وأخيرا، معرضا شاسعا لوقاحة العالم . ولقد أتيح لهم وقت يفيض عن حاجتهم ليتجولوا بين أرجاء هذا المعرض وينظروا في كل زواياه . وجاءت أسئلتهم ، خلال هذه السباحة ، أشد سذاجة ، وأكثر حدة بالتالي، من تلك التي كانوا يطرحونها قبل افتتاح المعرض .

من من أهالي المنصوري ربي أولاده حتى تعلو على جماجمهم ، ذات يوم موعود ، حظوظ حزب العمل في كسب الانتخابات الاسرائيلية ؟ وهل عاش ضحايا النبطية ما عاشوه من أعمارهم موعودين بيوم تقصف فيه هذه الأعمار ليتجدد بقصفها الغرام بين بيل كلينتون ويهود الولايات المتحدة ؟ وهل شقى أهالي شقرا في المغتربات لتمهد ، مع تمهيد بيوتهم الفخمة بالأرض، مكانة لائقة لإيران في الآفاق الجارى رسمها للشرق الأوسط ؟ وهل كان مناسبا أن تجبل أشلاء أهالي صديقين بدماء أهالي قانا حتى يستقيم المزيج ما بين المصالح الأميركية والمصالح الفرنسية (بل الأوروبية عموما) في هذا الجزء من العالم ؟ وهل اشترك أهالي القليلة يوما في أية انتخابات نيايية (أو بلدية) شامية حتى تعد دمشق

أولى من عاصمتهم بأن تكون مسرح مفاوضات مدارها حياتهم وموتهم وحتى تعتبر القيادة السورية مكلفة التصرف بمصالحهم وخاضعة ، بعد ذلك ، لمحاسبتهم ؟ وما الذى سيفعله بوريس يلتسين لإيذاء أهالى رشكنايه ما دام أنه غاضب لاستبعاد بلاده من اللجنة المكلفة أن ترعى التقيد بـ " تفاهم نيسان " ؟ ماهى - أخيرا - جناية المقيمين على هذه التلال المتواضعة أو فى تلك الوديان الوادعة أو على هذا الشريط الساحلى النحيل حتى تعتبر قراهم وبلداتهم وحقولهم وبساتينهم (وهى كلها نقطة فى بحر العالم) " أرض ميعاد " لهذه الحرب العالمية الصغيرة ؟

لايوجد ، على الأرجح سذج - باستثناء الأطفال الذين لم تتسع أعمارهم بعد لكل الدروس المناسبة - لا فى جنوب لبنان ، على الأخص ، ولا فى لبنان ، جملة . فالسذج تيسر لهم وقت كاف لينقرضوا فى ربع القرن الأخير . اللبنانيون يعلمون (نحن نعلم) أن الأسئلة أعلاه ليست هى الأسئلة التى يطرحها من يريد أن يأكل عنبا . بل هى قد تكون الأسئلة التى يطرحها من يريد أن يتلقى المزيد من الصواريخ . ولما كان اللبنانيون لا يعوزهم الذكاء إجمالا (وإن كان فى جملة عيوبهم أنهم يبالغون ، أحيانا فى تقدير ذكائهم) فإنهم اختاروا ، لطرح الأسئلة المذكورة وقتا مناسباً ، وهو الوقت الذى كانت الصواريخ فيه تجتاح منازلهم ومرافقهم على كل حال . على أن اللبنانيين كانوا يعلمون ، على الدوام، أن أذكىاء العالم ، القريب منهم والبعيد ، حينما ينظرون اليوم فى ما جرى بعد مدريد يبدأون عادة بالقول " إن سلام الشرق الأوسط وما يليه من مصالح استراتيجية تقتضى كلها أن يفوز شيمون بيريز وحزبه بانتخابات الكنيست المقبلة " . ثم يتدبرون أطفالا غير أطفالهم يندرونهم للقتل طلبا لهذا المأرب السامى . هذا يقوله (ويفعله) كثيرون أولهم شيمون بيريز نفسه . أما إذا كان الأذكىاء يقفون عند قطب الصراع الآخر - فى طهران مثلا - فهم يقولون : " إن المفاوضات الآيلة إلى تسوية عربية - إسرائيلية هى الآن فى مازق . وهى ، فى كل حال ، مسار بين مؤيدياته عزل النظام الإيرانى . لذا كان تصعيد العنف ، سواء أكان مسرحه القدس وتل أبيب أم جنوب لبنان والجليل الأعلى ، أمرا مطلوبا لإحكام المأزق وبشير خير لنتتياهم . وليس بعيدا أن يتمخض المأزق عن ضربة قاضية تأتى على جهود التسوية برمتها فترتد بعد ذلك إلى حالة المواجهة (التى لاتزال تقف فيها إيران) . فإذا كان الأذكىاء مقيمين لا فى موقع قطبى متطرف بل فى موقع

التجاذب واشتباك الخيوط (فى دمشق مثلا) فهم يقولون: "إن تصعيد العنف ليس إحكاما لمأزق المفاوضات ، بل هو مخرج من المأزق . ذلك أنه حين تضحى التهدة مطلباً ملحا لأهل الحل والعقد فسيدركون مرة أخرى أن معظم وسائل التهدة فى يدنا ما دامت أن حركة المقاومة لا يسعها أن تكون طليقة ، على ما قد تهوى طهران ، ولا غير مأذونة . ولن يحل هدوء لا يقربنا من مطالبنا فى المفاوضات : " نفع على أذكىاء أخيراً ساقهم سوء الطالع إلى هوامش التسوية وما يتبعها من أسواق ، وهم يرون لأنفسهم حقاً فى نصيب من المتن . هؤلاء هم مثلاً - الروس - الذين لم ينسوا ماضياً قريباً - والفرنسيون الذين لم ينسوا ماضياً أبعد بقليل . وهم استبقوا بؤر نفوذ وسبل مخاطبة موزعة بين إيران والعراق و.. لبنان وغيرها . هؤلاء يقولون " إن المأزق المشار إليه دليل على أن الولايات المتحدة لن تقوى على النهوض وحدها بالعبء الذى تنامى - على مدى الأعوام الأخيرة - إصرارها على النهوض به منفردة . لذا كانت الشراكة فى الخروج من المأزق ورعاية الهدوء مدخلا إلى شراكة أوسع نطاقاً وأعم نفعاً للشركاء العائدين . " هذه مدارات لخطب ذكية يلقونها أذكىاء - أو يلقون كلاماً يشى ، مداورة ، بمضمونها - وهى لا تشبه ، فى شئ - ما ذكرناه من أسئلة اللبنانيين الساذجة حتى الخرق . فهل القذائف ومشهد المجازر والدمار قد ذهبت بصواب اللبنانيين ؟

كان من شأن هؤلاء أن تجرى ألسنتهم بخطاب ذكى من طراز هذه الخطب . فهم من طينة البشر ولا يتورعون عن إيذاء من يؤذيهم بل أيضاً عن إيذاء من يتوخون من الإيذاء منفعة ما ، وإن كان لم يمسه بضرر . ولكن اللبنانيين شعب صغير ، ضعيف الوسائل وهم لا يملكون الإضرار إلا بأنفسهم تقريباً . لذا لا تتجاوز رغباتهم فى الأذى مستوى النوايا . والحال أن العالم - بنظامه الجديد ، على الأخص - يزعم أنه لا يحاكم النوايا ، مهجوة كانت النوايا أم مكنونة . وإنما هو يحاكم الأفعال . هذا الامتناع عن اعتبار النوايا سبباً للمحاسبة ليس كرماً من أقوياء العالم ، بل هو - هو أيضاً - " سياسة واقعية " . فلولاها لكان على الأقوياء ، أن يعاقبوا مئات أو ألوفاً من ملايين المدنيين فى كل بلاد العالم . وهذا عبء ثقيل حتى على الأقوياء وليس فى الإقبال على حمله فائدة . واللبنانيون الذين تصير صفتهم المدنية محل التباس حين ننظر إلى ما فعله بعضهم ببعض فى السنوات العشرين الأخيرة ، يعودون ، بخلاف ذلك أولى الناس بأن يعتبروا جميعهم ، تقريباً ، من

المدنيين ، حين ينظر إليهم من الخارج . فهم لا يقاتلون أحدا خارج بلادهم ، وحتى جيشهم لا يقاتل ، وعليه فإن كل أذى ينزل بهم من الخارج - أى خارج - إنما هو عدوان بحت عليهم - أى عدوان على مدنيين - وليس ، بأى حال ، ردا لعدوان هم البادئون به .

وما دام موضوعنا هنا هو حملة إسرائيل الأخيرة على لبنان ، فلنخرج مرة أخرى عن الموضوع . فهذا موضوع لا يتضح معناه ومداه إلا بالخروج عليه . توحى تصريحات المسؤولين الإسرائيليين أنه لولا عمليات المقاومة لكان لبنان وإسرائيل معا بألف خير . ولأمكن حل كل مشكل قائم بينهما بما يرضى الجهتين . ويميل العالم إلى الظن - لقصر ذاكرته ونظره - بأن ما أنزله الاحتلال الإسرائيلي من أضرار بلبنان لا يتجاوز ١٧٠ قتيلًا سقطوا في إبريل الماضى ومعهم ٣٥ جريحا ومئات أو ألوف البيوت المدمرة (لم يكتمل احصاؤها بعد) ومحطتان أساسيتان لتوزيع الكهرباء وجسور كثيرة ومرافق مختلفة . وقد يتذكر العالم اجتياح ١٩٩٣ الجوى لأن " تفاهم تموز ١٩٩٣ " ذكر كثيرا فى أثناء التفاوض على " تفاهم نيسان " الأخير . هاتان الحملتان يقدمهما الإسرائيليون على أنهما اقتصاص من صواريخ كاتيوشا أطلقت على الجليل . وبين اللبنانيين كثيرون - نحن منهم - يدينون ضرب المدنيين والأهداف المدنية (وقد ذاقوه وخبروه مليا) أينما كان المدنيون وكانت الأهداف . على أن الدينونة هذه لا تسوغ عشرات من المدنيين اللبنانيين قتلهم الغارات الاسرائيلية فى سنتين وأشهر فصلت ما بين يوليو ١٩٩٣ وإبريل ١٩٩٦ ، أى فى مدة كانت فيها الكاتيوشا قابعة فى مخابنها . ولاتسوغ الدينونة أيضا نسيان مئات من القتلى المدنيين سقطوا فى الغارات الاسرائيلية على لبنان بين الانسحاب الاسرائيلى من أقسام من الأراضى اللبنانية ، ابتداء من صيف ١٩٨٣ ، وحملة تموز الأنفة الذكر . وقد كانوا يسقطون عادة - وفى ركابهم الجرحى والعمران - لا ردا على كاتيوشا استهدفت الجليل (فإن هذا كان على الدوام شذوذا لا قاعدة) بل اقتصاصا من عمليات مقاومة للاحتلال جرت فى نطاق الأراضى اللبنانية . وليس من ريب فى أن احتساب الضحايا فى مقابل الضحايا ، أمر مقبى على كل حال . ولكن بشاعته تتضاعف حين يجرى مقلوبا ، فتظهر كل حملة اسرائيلية جديدة وكأنها حملة تبجح بأن كل قتيل إسرائيلى يساوى عشرة أو مائة من القتلى اللبنانيين . وهو ما يوحى بمثله تصريح إسرائيلى حديث العهد بأن قطع الكهرباء عن كريات شمونة لا يعد له إلا قطع الكهرباء عن بيروت .

هذا ونحن لا ننسى طبعاً ١٩٠٠ قتل لبناني وفلسطيني أكثرهم الساحة من المدنيين سقطوا في اجتياح ١٩٨٢ وحده ، ولا أن هذا الاجتياح كلف لبنان ما يوازي أهله جميعاً مدة ستة أشهر . ولا ننسى أيضاً ألقا أخرى من الضحايا سقطت بين ١٩٦٨ و ١٩٨٢ (وهي مرحلة العمل الفلسطيني المسلح في لبنان) وواكب سقوطها جرحى وموقوفون ودمار كبير ، جلبها قصف منتظم واجتياحات واسعة عدة أخصها بالذكر اجتياح ١٩٧٨ الذي أعقب احتلالاً لا يزال يرزح تحته نصف لبنان الجنوبي وجانب من البقاع الغربي إلى اليوم. على أن ذكر الحملات والغارات وعمليات القصف والتفجير (في الأحياء المدنية المكتظة) وحوادث النسف والاغتيال والخطف والاعتقال والتعذيب والترهيب لا تستنفد كلها وصف "الحضور" الاسرائيلي الدائم على الأرض اللبنانية ، وهو قد دخل اليوم عامه التاسع عشر . هذا الحضور لا تلخصه مجزرة قانا (على فطاعة ما جرى في قانا) ولا تشكل النار إلا صورته الظاهرة . هذا الحضور له اسم بسيط : إنه الاحتلال .

وذلك أن الاحتلال وضع يتجاوز نطاقه ومدى آثاره كل عمل عسكري مؤقت بالغاً ما بلغ من العنف . شاهد العالم هجرة نحو ثلاثمائة ألف جنوبي في إبريل الماضي نحو صيدا وبيروت والجبل وحتى الشمال البعيد . ولكن العالم لا يتذكر إلا نادراً أن نصف الجنوب محتل منذ ثمانية عشر عاماً وشهرين وأن هذا الاحتلال قد توسع واستبقى شطراً جديداً من هذا الجنوب بعد اجتياح ١٩٨٢ ، والانسحابات الجزئية التي تلتها ، واستبقى معه شطراً من البقاع الغربي . فكان أن زادت مساحة المنطقة المحتلة منذ ذاك عن عشر الأرض اللبنانية. هذه المنطقة كان يقيم عليها عند بدء الحرب اللبنانية عشر سكان لبنان أيضاً فهي ، باستثناء المدن الكبيرة وضواحيها ، بين أكثر مناطق لبنان اكتظاظاً بالسكان في الأصل . اليوم بقي فيها ما يقدر بـ ١٣٠,٠٠٠ من المقيمين. أي أن تعداد الذين اضطروا إلى النزوح عنها يربو عن مائتي ألف . بادئ ذي بدء شطبت منها اثنتا عشرة قرية من على الخريطة . ولعل أقرب السبل إلى إدراك حالها النظر في ما آلت إليه حال مدنها الصغيرة : من حاصبيا إلى الخيام ومرجعيون إلى بنت جبيل وجزين . فقد بقيت الخيام مثلاً خالية تماماً لسنين عدة بعد الاجتياح . ويقيم فيها اليوم حوالي أربعة آلاف ساكن مقابل حوالي خمسة عشر ألفاً كانوا فيها سنة ١٩٧٥ . وهذه مقابلة لا يتم معناها إلا حين نتذكر أن السكان في هذه المنطقة كانوا يتضاعفون مرة في كل عشرين سنة تقريباً برغم الهجرة " العادية " .

ففيها نفع - كما في سائر مناطق الأطراف- على أعلى معدلات الزيادة السكانية في البلاد، ولكن تبقى الخيام - وفيها السجن السيئ الصيت الذي أنشأه الاسرائيليون سنة ١٩٨٥ - أحسن أحوالها حالا . ففي بنت جبيل ، التي كانت تقاربها حتما سنة ١٩٧٥ وبلغ تعداد المقيمين فيها أكثر من ٢٤ ألفا حين عاد إليها أهلها المهجرون من ضواحي بيروت في صيف ١٩٧٦ ، لم يبق اليوم إلا نحو ألفين من المقيمين الدائمين . وأما جزين وجوارها (وفيه أكثر من ٤٠ قرية - ما عدا المزارع - أكثرية سكانها الساحقة من المسيحيين) فيشهدان كارثة سكانية تامة المعانى إذ هبط عدد المقيمين فيهما معا إلى آلاف معدودة من الناس .. إلخ .. إلخ .

معنى هذا أن ما شهده العالم من تهجير اتخذ صورة الموجة الضخمة لأهالي المناطق المقصوفة في أثناء حملة إبريل الأخيرة يقابله وضع تهجير ثابت (قريب إليه من حيث الحجم) في المنطقة المحتلة . أما الأسباب فهي ها هنا خلاصة لصورة الاحتلال : اختناق النشاط الاقتصادي في منطقة يطرح الانتقال منها وإليها مشكلات معقدة ، الإرهاب السياسى وحالات الاعتقال المؤقت والتمتدادي والموت تحت التعذيب ، فساد الادارات المحلية وسيادة الميليشيات والمافيات المستظلة علاقاتها بسلطات الاحتلال ، التجنيد الاجبارى في الميليشيات وهو يحمل الأهالي على تهريب أبنائهم قبل أن يبلغوا سن التجنيد والهرب معهم في الغالب ، خوف المقيمين من الحساب عند الدولة اللبنانية أو المقاومة المسلحة إذا خضعوا لاستدراج السلطة المحتلة وأتباعها إلى التعاون ، وهو خوف ينتهى إلى التخيير ما بين النزوح والاحتباس في المنطقة المحتلة وأخيرا لا آخرا التخريب المنظم للعلاقات المجتمعية وذلك برعاية تكوين طائفي معين لجهاز القمع الميليشيوى ثم تسليمه على قرى ذات صفة طائفية مغايرة .

تلك هي حال " الشريط " اللبناني الذى تحنله اسرائيل . وليس هذا الشريط أمنيا ولا دفاعيا. وانما هو منطقة هجوم . وتزداد موافقة هذه الصفة له حين ننظر الرسم الذى استبقى له بعد الانسحاب الاسرائيلى الأخير من سائر الأراضى اللبنانية المحتلة في ربيع ١٩٨٥ . فهو رسم مختلف اختلافا بينا عن ذاك الذى كان له بين اجتياح ١٩٧٨ واجتياح ١٩٨٢ .

ليس هذا الشريط أمنياً لأنه لا يحفظ ، بأى معنى من المعانى أمن المستعمرات الإسرائيلية الشمالية . وهو ليس دفاعياً ما دامت إسرائيل غير مهددة بأى اجتياح من هذه الجهة . بل إنه إذا كان أمن مستعمرات الشمال الاسرائيلية قد بقى مهددا طيلة السنوات العشر الأخيرة فالسبب الأظهر والأهم فى ذلك هو استمرار الاحتلال الاسرائيلى لهذا الشريط . فقد كان صعبا جدا بعد رحيل المنظمات الفلسطينية عن لبنان فى صيف ١٩٨٢ وانسحاب الجيش الاسرائيلى ، بعد ذلك ، تدريجيا ، من الأراضى اللبنانية أن تواصل أية جهة لبنانية - أيا كان ولاؤها ، مقاتلة إسرائيل لو ان الانسحاب المذكور استكمل إلى الحدود الدولية .

على إن إسرائيل لم تشأ برغم وضوح هذا الأمر أن تضع حدا للاحتلال . وهى رفضت على الدوام أن تقبل قرار مجلس الأمن ٤٢٥ الذى ينص على انتشار قوات الأمم المتحدة إلى الحدود الدولية وعلى تسليم قوى الدولة اللبنانية الشرعية مسؤولية حفظ الأمن والنظام على حدودها الجنوبية بدعم وتسهيل من المنظمة العالمية . وهى رفضت ، بعد ذلك ، أن تسهل تطبيقا تاما لاتفاق الطائف المتمتع باعتراف دولى ، إذ كان انسحابها ، بموجب القرار الدولى نفسه ، ركنا من أركان العملية التى رسم خطوطها الاتفاق المذكور . وحين انطلقت مسيرة السلام الاقليمى من سنة ١٩٩١ ، سايرت الولايات المتحدة التصور الاسرائيلى لإطار المسيرة المبدئى فحالت ، دون إدراج القرار ٤٢٥ بين القرارات الدولية التى يتشكل منها هذا الإطار هذا رغم رعايتها هذا القرار أصلا .

وللإبقاء ، من جهة اسرائيل ، على الشريط المحتل سببان هجوميان : الأول ان الشريط المذكور برسمه الأخير الذى اشرنا اليه ، يتحكم بما يصل الى نصف الأراضى اللبنانية حتى مشارف بيروت ، جاعلا معظم طرقها ومرافقها تحت مرمى الرشاشات الاسرائيلية الثقيلة ناهيك عن المدافع . وهو يتحكم بين ما يتحكم بطرق إمداد رئيسية تسلكها القوات السورية المرابطة فى البقاع وفى جانب من جبل لبنان . والواقع ، من غير جدل ، أن اسرائيل تؤثر مواجهة لبنان وسوريا ، متى واجهتهما ، سلما أو حربا ، وهما تحت وطأة هذا التحكم على مواجهتهما وهما بمنجاة منه . فاذا كان الوضع وضع مفاوضات أمكن ، تحت الوطأة المذكورة ، فرض المطالب الاسرائيلية بالأرض والمياه . وذلك أن لا صحة لما يردده مسؤولون اسرائيليون كل مدة من انه لا مطامع لإسرائيل فى أرض لبنان وفى

مياهه . فهذه المطاعم تقوم عليها أدلة حسية - لاتقديرية - أهمها ان اسرائيل اقتطعت منذ انشائها إلى اليوم مالا يقل عن مائتى كلم ٢ من الأراضي اللبنانية . وتقارب مساحة مزارع شبعاً وحدها نصف هذا المجموع . هذه أراض ضمت ونصب امامها الاسرائيليون شريط الحدود الشائك . فاذا لم يكن الاسرائيليون يرغبون فى ضم أى شبر من الأرض غيرها ، كان استبقاؤها وحده سبباً كافياً ، وأما المياه فان الاسرائيليين (الذين لم يتيسر لجهة ما الى اليوم ان تقطع بحكم فى شأن ضخهم مياه الليطاني الى اراضيهم) لا يفتأون دائيين فى صياغة النظرية القائلة ان لليطاني وللحاصباني (وهو من روافد الأردن) خزاناً جوفياً واحداً وإن لهم ، بالتالى ، حقاً فى جانب من مياه الليطاني (وهو نهر يجرى من منبعه الى مصبه فى الأراضي اللبنانية) . وهم لا يفتأون يروجون ايضاً لنظرية " فائض المياه " اللبنانية (وهو فائض وهمى) محلين استعداداً للشراء لا يلبث ان ينكشف فى المفاوضات عن رغبة فى فرض البيع . فالحال أن هذا هو خط السلوك الاسرائيلي : الاعلان العام المتكرر عن اطياب النوايا ثم ظهور آلاف التفاصيل التى " يقيم فيها الشيطان " عند مباشرة المفاوضات .

وأما السبب الثانى لإبقاء الاسرائيليين على حال الاحتلال فهو يتصل باستقرار الجنوب اللبناني وتماسك الدولة اللبنانية . ذلك أن السلطة المحتلة لا ترغب فى هذا ولا فى ذاك . فإسرائيل - قبل إيران وسوريا ، وعلى غرارهما - ترى فى الجنوب اللبناني ، بين ما ترى فيه ، بؤرة توتر يمكن توظيف التصعيد أو الهدوء فيها للتأثير فى مجرى المفاوضات الاقليمية و - قبل المفاوضات وخلالها - فى مجرى الصراع الاقليمى . وهى تؤثر ، فى هذا السبيل ، أن تواجه دولة لبنانية متهاككة ، ضعيفة الوسائل ، ضيقة الحيلة . وقد كان من بين الأدلة ، على هذا كله ، ان إسرائيل اشتركت بين عامى ١٩٩٠ و ١٩٩١ فى اختيار " نوع " المقاومة التى " تحب " مواجهتها فى الجنوب . فعبرت قوافل البغال المحملة ذخائر لمقاتلى حزب الله أمام خطوط "جيش لبنان الجنوبى" على تخوم إقليم التفاح ولم تحرك القوات الإسرائيلية ولا أتباعها ساكناً . وأمكن بذلك فك الحصار الذى كانت تضربه ميليشيا حركة أمل حول هؤلاء المقاتلين فى الإقليم . وقد يسر ذلك إطلاق حركة الحزب ، بعد أن كانت محصورة للغاية ، فى الإقليم المذكور ثم فى الجنوب كله . هذه واقعة لما ينسها الجنوبيون . وتعليل هذه " الأفضلية " هو أن ميليشيا أمل كانت إذ ذاك آيلة إلى الحل ،

بموجب اتفاق الطائف الذي قبلته قيادتها ، شأنها في ذلك شأن ميليشيات لبنانية أخرى ، وكان الطاقم السياسي المشرف عليها قد بات جزءا لا يتجزأ من طاقم السلطة اللبنانية الجديدة . هذا بينما بقي حزب الله ، بحكم انتمائه وخطه وشبكة علاقاته الإقليمية، بعيدا جدا عن متناول هذه السلطة ، قادرا عند اللزوم على تغليب دواعيه على دواعيها وعلى ضرب عرض الحائط بمستلزمات توطيدها ووحدتها السياسية . وقد غضت إسرائيل الطرف عن "عودته" المظفرة إلى الجنوب ويسرتها (مع علمها بشراسة إصراره على مقاتلتها وبيأس مقاتليه وحسن تنظيمهم) وذلك للأسباب التي ذكرنا لا غيرها . ولا يستغرب هذا الموقف قطعا من وصل إلى علمه تشجيع السلطات الإسرائيلية لحركة " حماس " في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، أثناء مرحلة " الانتفاضة " طلبا لإضعاف منظمة التحرير . فإن هذا ، في دنيا السياسة ، هو ما يطلق عليه اسم أخذ غموضه يسحر نفرا كبيرا من متقفينا في السنوات الأخيرة : البرجماتية .

في كل حال ، لا يمسك حزب الله ومن وراءه وحدهم مقاليد التصعيد في جنوبي لبنان ، بل إسرائيل تمسك بهذه المقاليد أيضا وتعتمد إلى التصعيد حين يناسبها ذلك . والتصعيد ، حين لا يناسب الحكومة " العمالية " الإسرائيلية فهو قد يناسب جنرالات باتت طاعتهم لحكومتهم (بعد كارثة قانا السياسية) أمرا غير مؤكد . هؤلاء يملكون " المبادرة " إلى ارتكاب " أخطاء " محدودة، وهم يردون على عمليات المقاومة ، لاتلبث أن تؤول - باعتبارها تحديا لتفاهم تموز أو لتفاهم نيسان - إلى إطلاق الكاتيوشا . والكاتيوشا هذه - حين تجد ذريعة للانطلاق في ظرف يخمن مطلقوها أنه مناسب - قد لا يردعها اعتذار من الحكومة الإسرائيلية ولا نصيحة من غيرها. ذاك يضيف فريقا جديدا (هو الجنرالات المذكورون) إلى الأفرقاء الذين يسعى كل منهم أن يجد دواعي خاصة به إلى نفس تفاهم نيسان وإحراق الجنوب اللبناني مرة أخرى .

على أن الطرف المستجد لا ينبغي أن يحملنا على إهمال الأطراف الأصلية . فهذه كلها لاتزال على سلاحها . وما كان عسر التوصل إلى " تفاهم نيسان " إلا إشارة إلى ما سيلقاه من عسر أعمال هذا التفاهم . فقد أخذت الدلائل تترى على أن مصير هذا التفاهم قد لا يكون خيرا من مصائر اتفاقات وقرارات سبقته ، منها القرار ٤٢٥ ومنها اتفاق ١٧ أيار ومنها إعلان مدريد : تبدأ بزفرة راحة وتنتهي بغصة مرة . من أين ستأتي الغصة هذه

المرّة ؟ من تعثر مفاوضات السلام أم تقدم مفاوضات السلام ؟ من شعور إسرائيل بالضيق أم من شعور إيران بالحصار ؟ من اضطرار الحكومة الأميركية الى التزلف للكونجرس أم من المرارة الأوروبية والحقّد الروسي ؟ أم من أية انتخابات لابد من اجرائها في دولة ما ؟ والغصّة ، في كلّ مرّة ، تصيب الجنوبيين ومعهم سائر اللبنانيين . هم يميلون عند كلّ هدأة ، الى وضع ذاكرتهم على الرف واستئناف الأمل . ولكن شأننا من هذه الشؤون الكثيرة لا يلبث أن يرد اليهم الذاكرة وهي ذاكرة عذاب طويل . ثم ان عندهم الاحتلال اذا غاب الدمار أو انحصر ، والاحتلال خراب يعز نسيانه . وهم يسألون ما دخلهم في هذه الشؤون كلّها ، وهي منتشرة على مساحة العالم ؟ ما دخلهم في مفاوضات السلام نفسها ما دام أنهم لم يخولوا صفة الفريق التام الأهلية فيها ؟ ومن الذي اختارهم لمهمة الموت المقيم حتّى يتيحوا مكسبا لسلطة من سلطات العالم أو يردوا خسارة عن أخرى ؟ ما هي جنايتهم عند الله أو عند البشر ؟

١٣ - لبنان فى أعقاب " عناقيد الغضب " :

معالم التحدى

بول سالم

فى الوقت الذى كانت المدفعية والطيران الاسرائيلى يدويان فوق قرى ومدن الجنوب اللبنانى ، تراكمت بسرعة الخسائر الانسانية والبشرية وتلاها شعور عميق بالخوف من أن تؤدى العملية الاسرائيلية إلى تقويض التقدم الذى تحقق فى لبنان بخطى ثابتة وجهد جهيد منذ عام ١٩٩٠ بعد نهاية الحرب اللبنانية .

نظريا ، كانت الخطة الاسرائيلية مذهلة . فقد نوت اسرائيل بوضوح إلى قصف مدن وقرب الجنوب من أجل تهجير سكانه الاربعمئة الف إلى بيروت وغيرها من المناطق الشمالية للضغط ، كما كان معلنا ، على الحكومة اللبنانية لاييقاف هجمات حزب الله بالكاتيوشا على شمال إسرائيل ، وهى الهجمات التى كانت تسير على نحو متقطع فى سياق تبادل إطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله فى الأشهر الأخيرة . ومما زاد من قسوة هذا المنطق أن إسرائيل أكدت إضافة الى ذلك ، ان الحكومة السورية - وليس اللبنانية - هى التى تتحكم بعمليات حزب الله ، الأمر الذى أضاف إلى الذهول المتأتى عن استخدام ٤٠٠ ألف مدنى كورقة ضغط . ان تضحيات وعذابات هؤلاء لا أهمية سياسية لها لكون مركز القرار يقع فى مكان آخر . كذلك فإن الانطباع السائد بأن الولايات المتحدة كانت موافقة على العملية منذ البداية لم يكن بالطبع بلسما لجراح هؤلاء .

إلا أن لبنان - بمجتمعه ودولته - رد على نحو دينامى على الأزمة . فأزال مخاوفه من ان تجر نوبة العنف الإسرائيلية الأخيرة لبنان مجددا إلى أوضاع سنوات الحرب الداخلية المدمرة . وأزال القلق الخارجى (وربما التمنيات بالنسبة إلى البعض) من أن تؤدى العملية الاسرائيلية إلى تركيع لبنان مجددا .

ومن العناصر المركزية التى مكنت لبنان من أن يخرج من الأزمة بسلامة ، ذلك النشاط المكثف الذى بذله رئيس الوزراء رفيق الحريري . فبعد نشوب الأزمة توجه

الحريري على الفور إلى عدد من العواصم مستخدما علاقاته الشخصية والرسمية للدفع باتجاه عناية مبكرة للأزمة . واستطاع تأمين مبادرة فرنسية رفيعة المستوى ونجح في ابقاء الحكومة اللبنانية في صلب المفاوضات الاقليمية وفي قلب الرأي العام العالمي . كذلك قفز لبنان فوق التهديدات الأمريكية باستخدام حق النقض في مجلس الأمن وتوجه مباشرة إلى الجمعية العامة داعيا إلى عقد جلسة خاصة خطب فيها الرئيس الياس الهراوي وانتهت إلى دعوة الأمين العام إلى العمل بسرعة على إنهاء الأزمة وإلى ارسال بعثة لتقدير حجم الأضرار في لبنان . في غضون ذلك ، سارع رئيس مجلس النواب ورئيس حركة أمل نبيه بريارة الجنوب تحسبا من منافسه حزب الله . كما رافق الحريري ، في زيارته لدمشق وللبقاع للاجتماع بالقيادة السورية ووزير الخارجية الأميركي وراي كريستوفر .

وقد لاقت أنشطة المسؤولين بشكل عام إرتياحا لدى عدد كبير من المواطنين واعطتهم شعورا بالثقة بأن الدولة اللبنانية لن تهمل بسهولة ، وأن الحريري ، بوجه خاص ، هو لاعب بارز وسط القادة العرب والدوليين . وقد أثمرت جهود الحكومة اللبنانية ، فحققت انجازات عدة : قرار مؤيد من قبل الجمعية العامة ، وعود بمساعدات طارئة غربية مهمة ، واتفاقية تضع الحكومة اللبنانية في موقع متكافئ مع الحكومتين السورية والإسرائيلية في المنطقة وتشمل أيضا حليفة لبنان ، فرنسا ، إلى جانب الولايات المتحدة ككفيلين للاتفاقية .

غير أن الأكثر أهمية وأثرا في النفس إنما كان ذلك التضامن الذي أظهره المجتمع اللبناني ، كأفراد وجمعيات أهلية وقيادات سياسية في خلال الأزمة وما بعدها . وقد ظهر ذلك بوجه خاص في رد الفعل على المجزرة التي وقعت في قاعدة الأمم المتحدة في قانا ١٨ إبريل ١٩٩٦ حيث قتل أكثر من مئة لاجئ معظمهم من النساء والأطفال . فعلى المستوى الشعبي كان الاستنكار للهجمات الإسرائيلية والتعاطف مع الضحايا في الجنوب هو نفسه تقريبا في كل أنحاء البلاد . وعلى مستوى المجتمع المدني كانت جهود المنظمات الأهلية والحركات الثقافية والشبابية هي التي وفرت مساعدات إنسانية فورية للـ ٤٠٠ ألف الذين تركوا الجنوب فضلا عن بقي فيه ، أما على المستوى السياسي فإن القادة من كل الاتجاهات السياسية ، من اليمين المسيحي إلى حزب الله ، أظهروا تضامنهم معا وخصوصا في الاجتماع الموسع في فندق الاسكندرية في بيروت الشرقية سابقا ، والذي

كان في حد ذاته ذا دلالة رمزية إذ أنه الفندق نفسه الذي جعله أرييل شارون مركزا لقيادته في العملية الإسرائيلية صيف عام ١٩٨٢ .

وقد بدا ان هذه التعبيرات عن الوحدة الوطنية تمثل نوعا ما بعض العزاء عن استمرار النزف في الجنوب . كما بدا أنها بمثابة تأكيد على أن المراتب الطائفية التي غذت الحرب اللبنانية قد أصبحت من ذكريات الماضي . أما مدى تحول هذه القاعدة من الوحدة الوطنية الى استقرار سياسى بعد انتهاء العملية الإسرائيلية فذلك لم يتضح بعد . غير أنه وبعد أيام قليلة فقط من وقف إطلاق النار ، عاد الاهتمام يتركز على القضايا التي كانت تشغل الحياة السياسية قبل إبريل : الشؤون العمالية ، والقانون الجديد لتنظيم الإعلام المرئى والمسموع والانتخابات النيابية . والحقيقة ان قدرة لبنان على العودة إلى المجاريات السياسية العادية بمجرد انتهاء العملية يمثل دليل صحة وعافية .

وقد خرج حزب الله ، المستهدف الرئيسى في العملية الإسرائيلية متأثرا طبعا بالهجمات الإسرائيلية من دون أن يعنى ذلك أى تراجع فى قوته . وقد أعلن الحزب أنه يمارس حقه الطبيعى فى الدفاع عن أرض الجنوب فى وجه الاحتلال والهجمات الإسرائيلية على القرى الجنوبية ، وانه ، على قدر الوسائل التى بحوزته ، حارب إسرائيل بكل ما فى وسعه ولم يتمكن الجيش الإسرائيلى من إلحاق الهزيمة به ، كما أنه أبقى المدن الإسرائيلية الشمالية تحت الحصار طوال الوقت الذى كانت فيه القرى اللبنانية الجنوبية تحت الحصار أيضا . كما تمكن من القول إنه على الرغم من وقفه هجمات الكاتيوشا على شمال إسرائيل فإنه لم يوقع بنفسه على أى اتفاق يتضمن تنازلات لإسرائيل . وبالتالي فإن قضيته وصورته ونزاهته قد حافظت على تماسكها .

والحقيقة ان الحزب إزداد تماسكا وقوة ، على الرغم من أن الكثير من اللبنانيين قد انتقدوا التكتيكى والذى اعتبروه بمثابة اللعب بالنار مع إسرائيل ، واعترضوا على اتخاذه اسلوبه مواقف سياسية وعسكرية تؤثر فى مصلحة البلاد ككل ، الأمر الذى ينبغى أن يكون من حق واختصاص الحكومة اللبنانية وحدها .

فما من شك فى أن حزب الله قد أثبت أنه جماعة مقاومة منظمة وشجاعة تحظى بتأييد محلى واسع . ففي طول البلاد وعرضها وخاصة فى الجنوب ، اكتسب حزب الله الاحترام

بفضل فاعليته في شن حرب ضد اسرائيل ، ولسبب سرعته في الاستجابة لهجوم المدنيين في الجنوب ومساعدته لضحايا الهجوم الاسرائيلي .

أما داخل الطائفة الشيعية نفسها ، فقد كان من الواضح أن حزب الله قد قوى موقعه السياسي بفعل الأحداث الأخيرة ، وهذا ما تكون له أهمية خاصة في عام إنتخابات . وقد حاول برى وحركة أمل جهدهما الحفاظ على مواقعهما السياسية ، وأضرا على أن تمر أغلبية المساعدات عبر مجلس الجنوب ، وهو هيئة الاغاثة شبه الرسمية التي تسيطر عليها حركة أمل . كذلك كان هناك رد فعل آخر على تزايد قوة حزب الله تمثل بقيام رئيس المجلس الشيعي الأعلى الشيخ محمد مهدي شمس الدين بتقريع حزب الله على ما اعتبره التصرف غير المسؤول " . ودعا أيضا إلى بسط الحكومة سلطتها على نحو أكثر شمولية كذلك اتخذ حسين الحسيني ، الرئيس السابق للمجلس النيابي ، موقفا مماثلا الأمر الذي يشير إلى أن حزب الله سيلقى ، داخل الطائفة الشيعية على الأقل ، منافسة قوية من قبل خصومه وجميعهم أصدقاء لسوريا .

وبعد انقشاع غبار عملية عناقيد الغضب ، وعقب الاتفاقية التي انتهت ، تركز الاهتمام في لبنان على ثلاث قضايا رئيسية : الانتخابات الإسرائيلية في ٢٩ مايو ، ومسار المفاوضات الإسرائيلية التي كان يفترض لها أن تستأنف في حال فوز بيريز بالانتخابات والانتخابات النيابية اللبنانية التي قد تغير من التمثيل ومن توزيع السلطة في البلاد وبصورة إجمالية فإن هناك شئ من الارتياح بأن العملية الإسرائيلية لم تحد لبنان عن مساره نحو الحياة السياسية والاقتصادية الطبيعية ، وأن الاتفاقية التي انتهت العملية قد تكون فعلا الخطوة الأولى على طريق إيجاد اتفاق سلام سوري لبناني اسرائيلي .

١٤ - لبنان ما بعد الازمة :

تقييم الآثار الاقتصادية

مروان غندور

نجح لبنان خلال السنوات الخمس الماضية - أى منذ انتهاء الحرب الأهلية عام ١٩٩٠ - فى الانتقال السريع من حالة العنف والفوضى إلى مرحلة السلام وإعادة البناء . ولعل الدليل على ما حققه لبنان من تقدم هو أن العدوان الاسرائيلى الأخير عليه لم يكن له تأثير معاكس على الوحدة السياسية الوطنية ، بل قوبل بسياسات ومبادرات حكومية فعالة .

حينما وقع العدوان الاسرائيلى السابق فى يوليو ١٩٩٣ كانت هناك مخاوف حقيقية من أن تؤدى أصداؤه السياسية الداخلية إلى تمزيق البلاد . ولكن العدوان الاسرائيلى الأخير لم يؤد إلا إلى ترسيخ مفاهيم استقرار وقوة الدولة .

وعلى مدى السنوات الثلاث والنصف تبنت حكومة رفيق الحريري رئيس الوزراء إعادة البناء كهدف رئيسى لها ، فقد قررت الحكومة إعادة إعمار البنية التحتية للبنان فى كافة المجالات باعتبارها ضرورة لكى يؤدى دورا اقليميا مهما . ولذلك فقد شرعت الحكومة فى تنفيذ مشروعات كبيرة فى توليد الكهرباء وتوزيعها ومعالجة المياه ونظم الاتصالات بما فى ذلك التليفون اللاسكى والطرق الداخلية والسريعة والمدارس . وقد اعتبرت الحكومة تلك المشروعات بمثابة الحد الأدنى المطلوب لإعادة تأهيل لبنان .

ولقد سارع البنك الدولى وبنك الاستثمار الاوربى والوكالات الأخرى وخاصة تلك التى تقدم أموالا عربية ، فى تمويل عملية إعادة إعمار لبنان وهى التى بدأت تؤتى ثمارها على نحو ملموس .

ولقد عانى لبنان إبان ستة عشر عاما من الحرب الأهلية من تدمير معظم بنيته الأساسية وخاصة فى مدينة بيروت ، والأهم من ذلك أن تلك البنية الأساسية لم تتطور فى معظم القطاعات. كما عانى أيضا من هجرة أعداد كبيرة من سكانه المنتجين - الأمر الذى يفرض تحديات ضخمة .

وفى أعقاب انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٩٠ زادت التوقعات بالحصول على مساعدات دولية وعربية لإعادة إعمار البلاد ، كما كان من المأمول أن تعود رؤوس الاموال اللبنانية من الخارج . ولكن ذلك لم يحدث بالقدر الكافى لأسباب عديدة . فالمجتمع الدولى كان مشغولا آنذاك باحتياجات دول أوروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفيتى السابق . كما أن حرب الخليج قد وجهت اهتمام الدول والمنظمات الدولية المانحة - العربية والعالمية - بعيدا عن لبنان . كما أثر الكساد على تدفق رؤوس الأموال المهاجرة إلى البلاد .

ولم يكن أمام الحكومة من سبيل إلا الاقتراض عبر آليات مالية داخلية وخارجية وسندات الخزانة . ولجأت الحكومة اللبنانية إلى شبه خصخصة عملية إعادة البناء بالاعتماد بشدة على ماسمى منهج البناء والتشغيل والتحويل فى كثير من المشروعات . بل إن عملية إعادة بناء منطقة البنوك والاعمال بمدينة بيروت قد تولتها شركة خاصة وهى " سوليدير " والتي كان انشاؤها حدثا هاما على الطريق نحو تحقيق حيوية إعادة إعمار البلاد .

ولهذا السبب سعت الحكومة لبناء الثقة وإضفاء المصداقية على سياساتها . وقد توج هذا المسعى بنجاح طرح سندات لبنانية أوروبية (الأولى من نوعها فى العالم العربى) وتزايد الاقبال على الاكتتاب فيها ونصيب كبير لشركة " سوليدير " فى تلك السندات . وبوجه عام فقد ظهرت مبادرات لتطوير سوق المال الوليد وأصبحت بيروت من جديد منطقة جذب للبنوك العالمية . ورغم الحظر الذى تفرضه أمريكا على سفر رعاياها إلى لبنان والوضع فى الجنوب اللبنانى ، فقد نما الشعور بأن لبنان قد أخذ يتبوأ من جديد مكانه فى المنطقة وخاصة فى ضوء عملية السلام الجارية . فقد بدأ القطاع الخاص اللبنانى فى إعادة البناء والتأهيل فى عدة مجالات منها الفنادق والصناعة والصيرفة والمرافق العلاجية ومشروعات الإسكان . وتتم الأنشطة الخاصة برغم ارتفاع تكلفة الفرصة فى هذه الاستثمارات نتيجة السياسة النقدية المقيدة وأسعار الفائدة المغالى فيها والتي يمنحها البنك المركزى اللبنانى لأذون الخزانة .

ويعتمد تنفيذ عمليات إعادة البناء على تدفق الاموال الخاصة ومعظمها أموال لبنانية . لقد استطاع اللبنانيون الذين هاجروا إلى دول الخليج وبلاد أخرى جمع موارد مالية واكتساب خبرات كبيرة . ومنذ عام ١٩٩١ بدأت أعداد كبيرة منهم في العودة إلى لبنان . ولهذا فإنه رغم العجز الكبير في الحساب الجاري فإن ميزان المدفوعات أصبح موجبا خلال الأعوام القليلة الماضية . وقياسا على حجم الاقتصاد فإن التدفقات المالية للداخل تعد من أعلى معدلاتها في العالم . وحتى الآن فقد منحت البلاد العربية والاوربية مساعدات مهمة ولكنها محدودة لإعادة إحياء البنية التحتية . وعلى المستوى المالي والنقدي فقد نجحت الحكومة في ثلاثة مجالات رئيسية . فرغم أن العجز المالي مازال مرتفعا إلا أنه أخذ في النقصان . وهو ليس مسألة سهلة بالنسبة لدولة كانت بالكاد موجودة قبل خمس سنوات . كما أقر البرلمان مجموعة إصلاحات ضريبية تتضمن تخفيضا لأعلى شريحة إلى ١٠٪ مما شجع على الاستثمار وزيادة تحصيل الإيرادات . وأخيرا فإن الجنيه اللبناني - الذي تعرض لتخفيض قاس ومزمن إبان الحرب الأهلية - قد أصبح مستقرا ويحظى بالتقدير من جديد . لقد استعاد الاقتصاد اللبناني - الذي كان من قبل يعتمد اعتمادا شديدا على الدولار الأمريكي - الثقة في عملته .

وبالإضافة إلى هذه التطورات الواعدة فقد تحققت إنجازات عديدة أخرى منها إعادة تنشيط بورصة بيروت والتوسع الهائل في القواعد الرأسمالية والودائع بالنظام المصرفي . وقد وجه العدوان الاسرائيلي الأخير ضربة شديدة لعملية إعادة البناء في لبنان لأنه حدث في وقت اعتقد فيه اللبنانيون أن لا عودة للحرب وتطلعوا إلى السلام ومعه إلى الرخاء في المنطقة ، كما أنه جدد الخوف على استقرار البلاد حيث تدفق اللاجئين بأعداد كبيرة إلى العاصمة بيروت فزعا من القصف الاسرائيلي في الجنوب . كما سرى الخوف من أن لذلك العدوان هدفا اكبر يتمثل في تدمير كل ما حققه لبنان خلال السنوات الخمس الماضية . ولكن قدرة لبنان على تجاوز الأزمة والخروج منها محافظا على وحدته وبأقل قدر ممكن من الاضرار الهيكلية طويلة الأمد قد قوبلت بالارتياح الشديد .

ومن الممكن فهم آثار الهجمة الاسرائيلية الأخيرة على الاقتصاد اللبناني - ناهيك عن المعاناة الانسانية - على مستويين : أولهما تدمير البيوت والبنية الاساسية والأعمال وفقدان الدخل والدمار الذي يتطلب إعادة البناء والتعويض عنه . ولاشك في أن هذا سوف يشكل

عبئا على التمويل بالقطاعين العام والخاص . أما المستوى الثانى فهو احتمال تشويه صورة لبنان وثقة المستثمرين الدوليين والمغتربين اللبنانيين فيه .

ومن الممكن معالجة الأثر الأول رغم ما ينطوى عليه ذلك من صعوبة إذا لم تصل المساعدة الدولية الموعودة فى اتفاقية أبريل . لقد بدا جليا أن لبنان قادر على الوقوف على قدميه رغم سنى الحرب التى انهكت قواه . كما بدا أكثر جلاء أن حيوية الاقتصاد اللبنانى أمر لاغنى عنه لاستقرار البلاد وأن الاستقرار ضرورة للسلام فى المنطقة. وسوف يشجع ذلك بلاشك على الوفاء بالتعهدات الخاصة بالمساعدات .

أما بالنسبة لتأثير الهجمة الاسرائيلية الأخيرة على صورة لبنان فى أعين مجتمع المستثمرين الدوليين فإن الوقت لم يحن بعد للحكم على ذلك . غير أنه ينبغى لنا أن نتذكر أن لبنان - بعد أربعة أو خمسة شهور من العدوان الاسرائيلى فى يوليو من عام ١٩٩٣ - استطاع بنجاح تحقيق استثمار " سوليدير " . ولهذا فإن العدوان الاسرائيلى الذى وقع مؤخرا قد يبرز الانجازات التى حققها لبنان ، ومن ثم فإنه - بطريقة غير مباشرة - يعزز من صورته العالمية ولايشوهها .

ويستند هذا التحليل على مؤشرين مبكرين ، فسعر السند الاوربى اللبنانى لم يتأثر سلبا كما كان متوقعا نتيجة للعدوان الاسرائيلى . والأكثر من ذلك أن طرح السند الاوربى اللبنانى الجديد - الذى كان مقررا له يوم بدء العدوان والذى تأجل نتيجة لذلك - قد أخذ مساره من جديد . كما أن العملة المحلية اللبنانية لم تتأثر بسبب هذا العدوان . وبالإضافة إلى ذلك فإننا فى هيئة الاستثمار اللبنانية قد استطعنا رغم ما حدث توقيع صفقتين كبيرتين إحداهما فى قطاع البنوك والأخرى فى قطاع السياحة . ومن المتوقع أن ينشأ لدى المستثمرين الدوليين إنطباع جيد بسبب خروج لبنان من الازمة موحدا وبقيادة أقوى من ذى قبل . وعلى أية حال فإنه من المحتمل أن يرى المجتمع الدولى فى اتفاقية ابريل خطوة إلى الأمام على الطريق الشائك للسلام فى المنطقة . ورغم أن اللبنانيين قد قطعوا شوطا طويلا بمبادراتهم الخاصة ، فقد آن الأوان لأن يقدم المجتمع الدولى للبنان المساعدة الاقتصادية ويكفل أمنه واستقراره . وهذا من شأنه أن يعزز الثقة اللازمة للاستمرار فى عملية إعادة البناء .

١٥ - طريق المستقبل:

احياء الدولة اللبنانية

فدا نصر الله

لم تكن عملية عناقيد الغضب الاسرائيلية في لبنان - بزعم الانتقام من حزب الله - فريدة من نوعها، فقد سبقها هجوم لا يقل عنها وحشية في صيف ١٩٩٣ تحت اسم عملية "تصفية الحساب". وكما يشير عنوانها فقد كان القصف يهدف الى اعتبار اللبنانيون مسئولين عن هجمات حزب الله على شمال اسرائيل .

وبين العمليتين بل وقبل هجوم ١٩٩٣، فان كلا من هجمات اسرائيل على قرى الجنوب اللبناني وغارات حزب الله على ما تطلق عليه اسرائيل المنطقة الأمنية ، وعبر الحدود الشمالية لاسرائيل، استمرت كأمر واقع . مثل هذه الافعال وردود الافعال سوف تستمر بلا شك ما لم تنكسر بشكل جذري تلك الحلقة المفرغة من الترويع والتدمير . ولا يمكن للمرء ان يتوقع مستقبلا سلميا للبنان بل وللمنطقة ككل طالما ظلت الصيغة المتهافئة المتمثلة في "اعلان الحرب من اجل السلام" باقية دون تحد. فما دامت عقلية الانتقام سارية فلا يمكن احداث تقدم نحو تسوية الموقف. ان كسر هذه الحلقة المفرغة لن يحدث إلا إذا أدركت أطراف الصراع بوضوح كامل أن أهدافها لم تتحقق . فبناء على ما تحقق حتى هذا التاريخ ، لا يمكن للمرء الا ان يستنتج ان احتلال اسرائيل لقطاع من جنوب لبنان على مدى ١٨ عاما لم يحقق لاسرائيل الأمن الذي ترغبه. وبنفس المنطق لابد للمرء ان يستنتج أيضا أن عمليات حزب الله التي استمرت اثني عشر عاما في المنطقة الأمنية وفي داخل اسرائيل لم ينتج عنها تحرير جنوب لبنان . إلا أن الأهم من ذلك هو أنه قد آن الأوان لتدرك اسرائيل أن ضغطها على المدنيين في جنوب لبنان ليضغطوا على الحكومة اللبنانية حتى تضغط بدورها على الحكومة السورية لتقوم الأخيرة بعد ذلك بالضغط على حزب الله ليست صيغة قابلة للتنفيذ ، خاصة وان اسرائيل تعترف في الوقت نفسه ، أن القرار ليس في يد لبنان على الاطلاق.

وفى الواقع فان عمليات مثل عناقيد الغضب انما تتقل ببساطة رسالة مؤداها أن إسرائيل تعتبر المذابح الجماعية للمدنيين الأبرياء بمثابة استراتيجية مقبولة فى سعيها نحو اهدافها الحدودية. بل أسوأ من ذلك لقد أصبح واضحاً الآن أنها استراتيجية يمكن لإسرائيل أن تقوم بها دونما مساءلة وهذا بالتأكيد ما حدث حتى الآن.

اذن لماذا يستمر العنف فى جنوب لبنان وكيف يمكن وقفه ؟ إن الإجابة على هذين السؤالين تكمن فى حقيقة أساسية تتمثل فى أن لبنان كدولة قد تم تهميشه بمباركة من المجتمع الدولى. فالولايات المتحدة - منذ ورطتها فى لبنان فى أوائل الثمانينيات - قد حاولت أن تتعامل مع كل القضايا المتعلقة بلبنان او المرتبطة بمستقبله عن طريق تخطى لبنان كلية. وطالما استمر هذا النمط وظل قائماً دون مساءلة ، فان ضعف لبنان سوف يظل أيضاً مصدراً للاضطراب فى المنطقة وسيستمر العنف فى جنوب لبنان إلى ما لا نهاية .

ان سياسة واشنطن القائمة على التهميش العمدى للدولة اللبنانية انما تقوم فى الواقع على رؤية مؤداها أن هذا يخدم على أحسن ما يكون المصالح الأمريكية فى المنطقة. فالافتراض الكامن وراءها يتمثل فى أنه لا يمكن التعامل مع مسألة جنوب لبنان إلا بعد أن تتمكن كافة الأطراف الأخرى من حل مشكلاتها بشأن الأرض، وتحقق السلام أو تتوصل إلى صيغة سلمية فى المنطقة .

ولكن هل يمكن القول أن الاضعاف العمدى للدولة اللبنانية قد أتى بالمنطقة إلى نقطة أكثر قرباً من السلام أم انها نفس السياسة التى قوضت باستمرار جهود السلام؟

لقد أصبح من الواضح بمكان فى اللحظة الراهنة أن أسس هذا المنطق تتناقض مع حقائق الموقف ، إذ أنه لا يمكن أن توجد فرصة لسلام فى المنطقة إلا بعد حل مشكلة جنوب لبنان، وذلك لانه مالم تحل هذه المشكلة ، فان الجنوب اللبنانى سىظل بمثابة برميل بارود قابل للانفجار فى أية لحظة . يشعل أحد الاطراف الفتيل لأى سبب فتتهدد عملية السلام فى المنطقة برمتها. ولهذا السبب فانه من الضرورى إعادة النظر الشاملة فى السياسة والرؤية ، ليس فقط لان سفك الدماء فى لبنان قد وصل الى معدلات غير محتملة ،

ولكن ايضا لان اعادة النظر هذه تتناسب بالقطع مع المنطق المحسوب والهاديء والمتضمن في الفكر السياسى والاستراتيجى الذى يقوم عليه السلوك الدولى الحديث.

لقد تغيرت الظروف الدولية والاقليمية والمحلية التى كانت سائدة فى النصف الأول من الثمانينات:- فقد انتهت الحرب الباردة ووقعت اسرائيل اتفاق سلام مع منظمة التحرير الفلسطينية. كما تم تكييف طبيعة العلاقة بين سوريا ولبنان - التى ظلت دوما مصدر توتر من خلال معاهدات ثنائية . ومن ناحية الممارسة فان هذه الظروف الجديدة تعنى أن الولايات المتحدة ليست فى حاجة لأن تخشى نفوذ قوة عظمى أخرى . وثانيا فلا حاجة لاسرائيل أن تخشى قيام منظمة التحرير الفلسطينية بشن حرب من لبنان لتحرير القدس، وأخيرا فان سوريا لم يعد لديها ما تخشاه من أن يشكل لبنان تهديدا لأمنها . وقد احترمت كل من إسرائيل وسوريا دوما اتفاقات الخط الأحمر فى لبنان. ولكن بناء على هذه الظروف الجديدة كلية ، أصبح من الممكن بالقطع ان تمد كلا الدولتين ذلك الخط الأحمر ليشمل كل الأراضى اللبنانية.

لقد آن الاوان للمجتمع الدولى أن يضطلع بما لا يمكن تسميته الا المسئولية الاخلاقية، فعلى أساس من الرحمة وحدها ، لابد أن يشعر المجتمع الدولى أن عليه أن يضع حدا لمآسى الجنوب ويسعى نحو مستقبل أفضل للبنان ككل . ولا يمكن تحقيق ذلك الا عن طريق التركيز على لبنان كلاعب فى حد ذاته وكفاعل مستقل . ومن أجل أن يحدث ذلك فإن عملية فصل مشكلة جنوب لبنان عن المسألة العربية الاسرائيلية لابد وان تبدأ . وبشكل أكثر تحديدا فلا بد ان يتم فك الارتباط بين لبنان وبين الصراع الأوسع ، والخاص بمستقبل مرتفعات الجولان .

ويمكن تحقيق ذلك عن طريق توسيع شرعية الدولة اللبنانية حتى تكون لبنان مسئولة فقط عن أفعالها وليس عن أفعال يملئها آخرون أو تخدم مصالح دول أخرى . وبمجرد تسوية مشكلة جنوب لبنان ، فان أية رسالة مستقبلية تريد أن تبعثها إسرائيل إلى سوريا لن تكون على حساب لبنان، فاذا كانت بين سوريا وإسرائيل حسابات فانه لا ينبغي أبداً ان يسمح لأى منها بعد اليوم تصفيتها فى لبنان . ان ما أقول ليس من قبيل التمنى وانما هو قابل للتحقيق ، وذلك عن طريق مساعدة لبنان ، للتأكد من نوايا اسرائيل . فإذا كان صحيحا أن اسرائيل ليست لها مطامع فى لبنان ، كما تؤكد دائما ، فانه لا ينبغي لها من

حيث المبدأ أن تعارض الانسحاب السريع والفوري من الجنوب اذا ما تم تهدئة مخاوفها الامنية . ويمكن تهدئة هذه المخاوف ليس فقط عن طريق السماح لجيش لبنان بنشر قواته على الحدود اللبنانية الاسرائيلية وانما بمساعدته وتشجيعه. ومن الضروري أيضا نشر قوات الأمن الداخلي اللبنانية في كل قرى جنوب لبنان. وعلى المجتمع الدولي أن يسهم أيضا ، وذلك عن طريق نشر قواته جنبا إلى جنب مع القوات اللبنانية لضمان عدم حدوث هجمات عبر الحدود . وبضمان أن يتركز استخدام القوة في ايدي السلطة الشرعية للدولة اللبنانية ، فان مخاطر الهجوم ضد اسرائيل من الحدود اللبنانية سوف تنتهي. فمن الضروري للدولة اللبنانية أن تضمن اقتلاع "جزر الامن" داخل لبنان ، والتي هي ذات الوقت خارجة عن سيطرتها . ولكن قبل حدوث ذلك لابد أن توافق اسرائيل على جدول زمني محدد وملزم للانسحاب يشرف عليه ويضمنه المجتمع الدولي . فتنفيذ اتفاق الانسحاب في إطار جدول زمني محدد وملزم لابد وان يكون مضمونا ولا يترك للتفسيرات الاسرائيلية أو للتهديدات المتصورة التي قد تؤخره أو تعطله . وبمجرد توقيع مثل هذا الاتفاق وبدء العد التنازلي للانسحاب الاسرائيلي ، يمكن للبنان ان يقوم بنزع سلاح أي قوى غير شرعية تعمل من اراضيه. ولا يمكن أن يحدث ذلك الا بمساعدة وتشجيع المجتمع الدولي . اما الحافز لمساعدة للبنان ليساعد نفسه فانما يكمن في ان هذا سوف يؤدي بالتأكيد الى تحقيق بعضا من السلام على هذه الارض المحاصرة .

ولاسرائيل مكاسب كثيرة من الانسحاب المنفرد من الجنوب اللبناني، فهي سوف تكسب أمنا لحدودها الشمالية ، اذ سوف يكون على الحكومة اللبنانية وقتها أن تقوم انشطة حزب الله العسكرية . ومن ناحية أخرى فان التزام اسرائيل بالشرعية الدولية في شكل انسحاب منفرد من جنوب لبنان سوف يضمن لها وقوف الشرعية الدولية بجانبها في حالة وقوع أي اعتداء أمنى لبناني عليها في المستقبل.

أما أن يصير لبنان وشعبه مسئولاً عن أفعال ليست له سيطرة عليها ، فانه منطوق يفترض الى الرشادة والعدل . فالمسئولية والمساءلة لا يمكن تطبيقها دون سلطة أو سيطرة . فقد آن الاوان لاستعادة لبنان كل سلطاته والسماح للدولة اللبنانية لترتفع لمستوى التحدي بالاضطلاع بمسئولياتها. ولا يمكن أن نتوقع من لبنان ان تتحمل المسئولية والمساءلة إلا بعد أن يصبح ذلك حقيقة واقعة .

المخاوف العربية وعملية السلام

١٦ - السلام تحت تهديد السلام
معضلة التسوية العربية الاسرائيلية
د . عبد المنعم سعيد

لم يكن الغزو الاسرائيلي الأخير للبنان في ابريل ١٩٩٦ مجرد تعبير عن أزمة كبرى في عملية السلام العربية الاسرائيلية ، وانما كشف أيضا عن معضلة خطيرة في هيكل تسوية الصراع العربي الاسرائيلي . فقد عكس القصف الوحشي للمدنيين والبنية التحتية اللبنانية رغبة اسرائيل في استخدام تفوقها العسكري ضد جيرانها العرب دون تمييز ، وبتأييد كامل من الولايات المتحدة الامريكية ، الدولة العظمى الوحيدة . وعلى الرغم من زعم اسرائيل بأن غرض هجومها ينصرف إلى احتياجاتها الأمنية خاصة المتعلقة منها بمكافحة الإرهاب ، إلا أن عملياتها العسكرية ليس فقط في لبنان وإنما في الأراضي الفلسطينية الخاضعة للحكم الذاتي إنما تكشف عن أهداف أوسع نطاقا تتعلق باستخدام التفوق العسكري لخدمة الأمن الاسرائيلي وحده ، وهو الأمر الذي سوف يؤثر بالسلب على مجمل عملية السلام العربية الاسرائيلية .

ورغم أن عملية السلام في الشرق الاوسط كانت قد حققت تقدما ملحوظا في السنوات الخمس الماضية ، إلا انها ستظل تعاني من الاختلال الخطير في التوازن العسكري بين اسرائيل وجيرانها العرب . وسوف يؤدي هذا الاختلال في أغلب الاحيان إلى إغراء اسرائيل لفرض شروطها العسكرية والسياسية على البلدان العربية التي لا تملك في الواقع قبولها ، الأمر الذي يفقد عملية السلام مشروعيتها . وما العدوان الاسرائيلي على لبنان إلا إحدى الحالات للدلالة على ذلك . ومن المرجح أن تبرز حالات أخرى مماثلة ، مالم تبذل جهود اقليمية ودولية كبرى لاستعادة التوازن العسكري اللازم لإيجاد سلام عادل ودائم .

لقد خلقت حرب الخليج الثانية ونهاية الحرب الباردة فرصة لم ترغب أي من الاطراف في الشرق الاوسط تركها لتمر دون اقتناص . فبدأت عملية السلام في مدريد في أكتوبر ١٩٩١ بوساطة أمريكية نشطة . ومع حلول عام ١٩٩٤ كان قد تم التوصل إلى اتفاق فلسطيني اسرائيلي، ومعاهدة سلام بين الأردن واسرائيل . وكان أهم ما اسفرت عنه عملية

التسوية العربية الإسرائيلية هو أن اضافت البعد الجيو اقتصادى إلى الاهتمامات الجيوسياسية التقليدية المتعلقة بالأرض والأمن . ففضلا عن المفاوضات الثنائية ، كان هناك مستوى آخر من المفاوضات تمثل فى المفاوضات متعددة الأطراف من أجل بحث خمس قضايا تهم الجميع :- ضبط التسليح والمياه واللاجئين والتنمية الاقتصادية والبيئة . وعلى الرغم من محدودية نتائج المفاوضات متعددة الأطراف حتى الآن إلا أنها كانت بمثابة الملهم لعدد من المبادرات فى اتجاه التنمية والتعاون والاقتصادى فى الشرق الاوسط ، والتي كان أهمها مؤتمر الدار البيضاء فى أكتوبر ١٩٩٤ ثم مؤتمر عمان فى أكتوبر ١٩٩٥ . وقد كان كتاب وزير الخارجية الاسرائيلى وقتها شيمون بيريز " الشرق الاوسط الجديد " بمثابة رؤية أكثر تفصيلا لهذا التعاون حيث دعا إلى أسلوب جديد للفكر والحركة الاقتصادية فى المنطقة والتحول " من اقتصاد الصراع إلى اقتصاد السلام " .

ومع حلول يناير ١٩٩٦ بدا الشرق الاوسط بوجه عام مكانا مبشرا بحياة أفضل لسكانه . وكان مبشرا إلى الحد الذى جعل الكثير من دوله تشرع فى تسويق نفسها دوليا للاستثمار والسياحة . بل كانت اسرائيل تحديدا هى التى تبنت حملة دولية تدعو المستثمرين للقدوم إلى المنطقة . كانت أسباب التفاؤل من الوضوح بمكان ، فرغم التأجيل المستمر توصلت منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل إلى اتفاقات فى طابا وواشنطن ودخلت المرحلة الثانية من اتفاق أوسلو حيز التنفيذ . وبدأت المدن الفلسطينية الواحدة تلو الأخرى تستقبل ياسر عرفات ، الامر الذى أسفر فى النهاية عن انتخابات فلسطينية حرة بدت وكأنها خطوة أولى حقيقية على طريق طويل نحو الدولة الفلسطينية . ولأول مرة ، أضفت الجماهير الشرعية على عملية طالما صبت إلى القبول الشعبى . حتى المعارضة الفلسطينية بقيادة حماس ، كانت على استعداد لاعطاء عملية السلام مزية الشك وبادر بعض أعضائها بالمشاركة فى الحدث .

وعلى الجانب الآخر من الخط الأخضر ، كان معسكر السلام بزعامة شيمون بيريز يحظى بتفوق معقول مع اقتراب موعد الانتخابات الاسرائيلية فى ٢٩ مايو . فلسخريه القدر أدى اغتيال رابين على يد متطرف إسرائيلى إلى تدعيم موقف بيريز وتراجع الليكود اليميني الذى صار فى موقف دفاعى . كما استئنفت المفاوضات السورية الاسرائيلية بعد توقف طويل ، وبدا السلام الأردنى الاسرائيلى دافئا إلى حد كبير . وقد حول المؤتمر

الاقتصادي في عمان الرؤية التي تتطلع إلى شرق أوسط جديد إلى ما يشبه الواقع خاصة بعدما قررت القاهرة استضافة القمة الاقتصادية القادمة في نهاية هذا العام . إذن بدا الشرق الاوسط عموما وكأنه يقترب من عصر زاهر بالامل ليس فقط على صعيد السلام وانما ايضا فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي . وكانت أهم الأنباء المشجعة تلك الوثيقة التي تسربت إلى الصحافة والتي عبرت عن تفاهم فلسطيني اسرائيلي بشأن الوضع النهائي الذي يتعلق بقيام دولة فلسطينية ، ويتناول قضايا أخرى حساسة على جدول الأعمال الفلسطيني الاسرائيلي .

غير أنه بدا أيضا أن المنحنى الصاعد للسلام والرفاهية في الشرق الاوسط قد أصبح كافيا لمحاولة وقفه من قبل اولئك الذين لهم مصلحة في الصراع والحرب ، وذلك قبل أن تخبو الايديولوجيات الاصولية والمتطرفة على نحو يجعلها غير ذات معنى . وفي غضون أسبوعين فقط تغير مناخ الشرق الاوسط إلى الحد الذي دفع مجلة " الايكونوميست " إلى التساؤل : " هل دخلت عملية السلام دهاليز التاريخ ؟ " وجاءت الاجابة " ربما " .

أدت أربع عمليات انتحارية لحماس في قلب اسرائيل إلى مقتل ستين شخصا وفجرت موجة من الكراهية عبرت عن نفسها في صيحات الاسرائيليين التي تمنى الموت للعرب . اما بقية أحداث القصة فقد صارت معلومة للكافة .

ألقي اللوم على السلطة الفلسطينية التي دفعت دفعا إلى اتخاذ اجراءات غير ديمقراطية لسحق قواعد حماس العسكرية والسياسية ، واندفع الجنود الاسرائيليون إلى القرى الفلسطينية يعاقبون أسر منفذي العمليات الانتحارية وجيرانهم ، ويحصدون المشتبه فيهم في عمليات عقاب جماعي . وبدا وكأنه قد قدر لزعامة الليكود أن تكسب نفوذا وتسيطر على اسرائيل بكل ما يحمله ذلك من تبعات . ولمعارضى السلام في اسرائيل والعالم العربى أن يهنتوا أنفسهم ، فلم يكن الارهاب اكثر فاعلية في تحقيق أهدافه منه اليوم . إلا أن مناصري السلام لم ينتهوا إلى صمت مطبق ، بل أنه ينبغي النظر الى جهودهم باعتبارها دليلا على أن عملية السلام ليست بالهشاشة التي تصورها معارضوها على الجانبين . فقد خلقت هذه العملية المصلحة في مستقبل أكثر إشراقا من الماضى . وقد خرجت أولى المؤشرات الدالة على ذلك من فلسطين حيث خرج المتظاهرون الفلسطينيون

إلى الشوارع يدينون للمرة الأولى " إرهاب حماس " . فبعد أن ذاقوا لأول مرة في تاريخهم بعضا من الحرية والاستقلال ، لم يكن بإمكانهم التنازل عنه لعصابات ليست لها صلاحيات مخولة من السلطة الفلسطينية الشرعية والوحيدة فكان تأييدهم للسلطة الوطنية في أحلك أوقاتها غامرا . وبعد هول الصدمة ، بدأ معسكر السلام في إسرائيل يدرك العواقب الوخيمة لحرب جديدة سوف تكون أكثر قسوة من أى حرب مضت . فخرج المتظاهرون الاسرائيليون يحملون لافتات السلام ، ومرة أخرى اظهرت استطلاعات الرأي تقدم بيريز على نتنياهو . فلم يستطع الطرفان أن ينسوا محاولات حماس والليكود تقويض عملية السلام عن طريق دعم أو رعاية العنف الذى قتل المصلين في الخليل واغتال رايين وأسفر عن مقتل الأبرياء في القدس وتل أبيب .

ولم يكن معسكر السلام على الجانبين يقف وحده في المنطقة ولا في العالم . فقد كان واضحا للكثير من القوى الاقليمية والدولية أن الآفاق المبشرة في الشرق الاوسط قد بدأت تخبو . أدرك هؤلاء أن هناك حاجة لخطوة جريئة للعودة إلى الرشد ورفع معنويات أنصار السلام في إسرائيل وفلسطين . وفي مصر والولايات المتحدة على وجه الخصوص كان الشعور بالخطر اعظم .

فمصر هي الدولة التي بادرت بعملية السلام ، حين اتخذ السادات خطوته الشجاعة لوضع الشرق الأوسط على طريق جديد . لقد كانت مصر هي التي استثمرت بقوة في صنع السلام الفلسطيني الإسرائيلي . ورغم كل المزاعم عن انحسار دورها الاقليمي ، تظل مصر هي الدولة القادرة على خلق توازن الحرب أو السلام . ومن ثم لم يكن بمقدور مصر هذه المرة أن تترك مصير المنطقة في أيدي جماعات متعصبة . أما بالنسبة للولايات المتحدة فقد كانت المخاطر أعظم . ففي موسم الانتخابات تحديدا لم يكن بوسع الادارة الامريكية أن تضيق جهودا مضنية لاربع ادارات متعاقبة ديمقراطية وجمهورية . ومن ثم كانت فكرة عقد مؤتمر شرم الشيخ .

كانت رسالة المؤتمر موجهة إلى الإرهابيين ومؤداها أنه لايمكنهم الفوز في النهاية . فقد يحققون فوزا في عمليات قليلة ولكن لايمكنهم العودة بالشرق الاوسط إلى الوراء . وسوف يتوقف نجاح المؤتمر في المدى الطويل على قدرته على وضع تلك الرسالة

الرمزية موضع التنفيذ ، وعلى قدرة أطرافه على الاحتفاظ باليقظة وتجنب الزهو .
فالعادات القديمة في الشرق الاوسط قد تكافح من أجل البقاء ، إلا أنه لا بد من الاستمرار
في السعي نحو عادات جديدة ومستقبل جديد او هكذا كان التصور .

إلا أن اسرائيل فهمت رسالة مؤتمر شرم الشيخ على نحو مغاير . فبالنسبة لها ، لم تكن
الرسالة هي خلق حاجة اقليمية للكفاح من أجل السلام وضد الإرهاب ، وانما كانت إعطاء
اسرائيل يدا مطلقة في المنطقة لمعاقبة المدنيين وترويع الابرياء . وكان الفلسطينيون أول
من ذاق طعم الغضب الاسرائيلي حيث فرض الحصار على الأراضي الفلسطينية ليس فقط
في الحدود مع اسرائيل وانما في الحدود مع مصر والأردن .

وتعرض السكان الفلسطينيون على مدى أسابيع كاملة للموت جوعا . أكثر من ذلك
وضعت اسرائيل السلطة الفلسطينية في مأزق وقوضت شرعيتها في الضفة الغربية وغزة
من خلال سياسة تعقب أسر المشتبه في انتمائهم لحماس والجهاد ، واندفعت القوات
الاسرائيلية إلى المدن والقرى التي كان قد " تحررت " لتوها ودمرت خلال عملياتها
مساكن الفلسطينيين . وقد تبع العقاب الجماعي للفلسطينيين عقابا جماعيا آخر في لبنان
حيث دفع القصف الاسرائيلي المكثف للمدن والقرى نصف مليون لبناني للنزوح واللجوء
إلى بيروت . اما اولئك الذين فشلوا في النزوح ، فقد اشعلت فيهم المدفعية الاسرائيلية
نيرانها . وكشفت مذبحه قانا للعالم حجم الرعب الذي يمكن أن تنزله اسرائيل بالمدنيين
العرب .

ولا يمكن فهم السلوك الاسرائيلي في فلسطين ولبنان باعتباره ضمن جهود اسرائيل في
مكافحة الإرهاب ، فقد كان حجم العمليات العسكرية وكمية السلاح المستخدم ونطاق
عمليات العقاب الجماعي والأعداد الضخمة من الضحايا دليلا على رغبة اسرائيل في
السيطرة العسكرية على الأمة العربية . فقد عكست الوحشية والصلف الاسرائيلي العزم
على التوصل إلى سلام قائم على الخوف من استخدام اسرائيل أو تهديدها باستخدام قوتها
العسكرية الجبارة . إن السلام تحت تهديد السلاح الاسرائيلي هو أسوأ كابوس من منظور
الأمن القومي العربي . فبالنسبة للدول العربية فإن السلام في ظل التفوق العسكري

الإسرائيلي هو في الواقع لا سلام على الإطلاق ، وإنما شكل آخر من أشكال الإخضاع الذي كافحت الدول العربية طويلا للتخلص منه .

لقد ظن العالم العربي أن عملية السلام الراهنة سوف تقلل من التهديد الإسرائيلي لعدد من الدول العربية ، إلا أن معاهدات السلام لم تضع نهاية للمخاوف العربية من إسرائيل . وهي مخاوف لها ما يبررها سياسيا وعسكريا . فعلى الصعيد السياسي ، لا يزال في إسرائيل جناح يميني أصولي ومتعصب يحظى بتأييد حوالى ثلث السكان ، وهو يرفض الانسحاب من الأراضي السورية المحتلة ويضع العراقيل على طريق تنفيذ الاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية . ولم يكن اغتيال رابين إلا واحدا من تجليات ذلك . فالجناح اليميني لا ينظر فقط إلى موقع إسرائيل في المنطقة من خلال رؤية توارثية وإنما يغذى أيضا الشكوك والمخاوف بشأن التوجه العربي إزاء إسرائيل . ومن ثم فإن التفوق العسكري واستخدام السلاح هو وسيلته المفضلة لتحقيق أهداف إسرائيل السياسية . ولما كانت معاهدات السلام قد فرضت العديد من القيود العسكرية على الأراضي العربية ، فقد أصبحت تلك الأراضي رهينة لأي تغيير في العقل الإسرائيلي سواء عن طريق الانتخابات أو عن طريق العنف .

أما الأهم من ذلك وهو الجانب العسكري ، فقد ضمنت إسرائيل لنفسها موقع التفوق في السلاح التقليدي وغير التقليدي . فقد أكدت إسرائيل - بتأييد أمريكي وغربي - حاجتها إلى تفوق نوعي إزاء الدول العربية مجتمعة . وقد نجحت إسرائيل في إنتاج عدد كبير من نظم السلاح المتقدم بالإضافة إلى استيراد الكثير من النظم عالية التقنية . وفضلا عن تفوق إسرائيل النوعي في السلاح التقليدي على كل خصومها ، فقد حققت تفوقا مطلقا في ميدانين: الأول بدأ خلال الثمانينات حين استقدمت إسرائيل إلى المنطقة سباق الفضاء . وقد أدى إطلاق القمر الصناعي الإسرائيلي (أوفك ١) في ١٩/٩/١٩٨٨ ثم (أوفك ٢) في ٢/٤/١٩٩٠ إلى بدء عصر جديد من السباق التكنولوجي في المنطقة .

ومن وجهة النظر العربية على الأقل ، فإن إسرائيل تقوم بتطوير إمكاناتها في الفضاء من أجل دعم قدراتها على استخدام السلاح التقليدي وغير التقليدي عن طريق التجسس والتشويش والاستطلاع والسيطرة وإدارة المعارك . ولا يوجد على الجانب العربي أي برنامج موازي للبرنامج الفضائي الإسرائيلي .

ثانيا ، وإذا كان السلاح التقليدي يعم معظم أجزاء الشرق الاوسط ، فان السباق النووى يكاد يكون من طرف واحد تقريبا . ويجمع كل الخبراء على أن اسرائيل لاتملك فقط قدرات نووية وانما رءوس نووية ونظم إطلاق . وبعد تدمير البرنامج النووى العراقى إبان حرب الخليج وبعدها ، صار العالم العربى دون قدرات نووية .

يوضح كل ما سبق المعضلة الراهنة لعملية السلام العربية الاسرائيلية . صحيح أنه حدث تطور ملحوظ فى العلاقات العربية الاسرائيلية منذ مؤتمر مدريد فى اكتوبر ١٩٩١ خاصة فيما يتعلق بأكثر القضايا حساسية والمتعلقة بالمسألة الفلسطينية وتطبيع العلاقات بين عدد كبير من الدول العربية واسرائيل . ولكن بينما تسير اسرائيل نحو السلام مع العرب فانها عازمة على الاحتفاظ بالتفوق العسكرى المطلق ازاء الامة العربية مجتمعة من أجل أن تصبح قادرة على حماية مطلقة لأمنها وهو الأمن الذى يتم تعريفه كليا بناء على تفاعلاتها الداخلية .

وهناك تناقض بين الاتجاهين . وقد كشف هذا التناقض عن نفسه بوضوح فى الغزو الاسرائيلى الأخير للبنان ، والذى سوف يكون له تأثيره العكسى على توجهات الأمن القومى العربى . من ثم فان عملية السلام فى الشرق الاوسط تواجه معضلة خطيرة سوف تعمق من العداء العربى الاسرائيلى إذا ما تركت دون حل . فالسلام الذى يعتمد كلية على قوة إسرائيل العسكرية انما هو لاسلام على الاطلاق . وقد يسفر على الأرجح عن هدنة ممتدة تغطى فيها تحت السطح مشاعر الغضب والكراهية ، وبعدها يكون من الطبيعى أن تدفع الدول العربية دفعا إلى الحد من تطبيعها مع إسرائيل وتسعى نحو تقليل الاختلال فى التوازن العسكرى معها ، الامر الذى يفتح الباب أمام سباق تسليح جديد قد يقوض عملية السلام الهشة برمتها .



مطابع الأهرام التجارية - قلوب

رقم الايداع

I.S.B.N 977-227-0463 - ٩٦/١٠٣٧٦

هذا الكتاب

ثمة تعثر ينتاب عملية التسوية السياسية للنزاع العربي - الاسرائيلي في السنوات الأخيرة ، مرجعه سعي السياسة الاسرائيلية للتسوية ، وفرض نموذج السلام الاسرائيلي على سوريا ولبنان حيناً من خلال عمليات التفاوض والعباء السياسية ، وحيناً آخر باللجوء الى القوة المسلحة ، كأحد أبرز وسائل الضغط على صانع القرار السوري ، واللبناني وتلجأ اسرائيل دوماً إلى سياسة الضربات الجراحية المتتالية تجاه لبنان بهدف الضغط على المدنيين اللبنانيين وحكومتهم لادخالهم منفردين في دائرة التسوية الثنائية ، أو ما عرف مؤخرًا بشعار لبنان اولا الذي طرحه بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الليكودي . وتحولت لبنان خلال عقد التسعينيات تحديداً الى ساحة للعمليات العسكرية الاسرائيلية ، في محاولة لتحجيم دور حزب الله اللبناني ورغم فشل الضربات الجراحية في تحقيق هذا الهدف ، أو في الضغط على سوريا عبر الرسائل التي تنطوي عليها هذه العمليات . الا ان ثمة اصراراً على استمرارية هذه السياسة ، ولامبالاة صانع القرار الاسرائيلي ، والمؤسسة العسكرية بالخسائر الأساثية والمادية الفادحة التي تلحق بالمدنيين في لبنان . ولعل عملية عناقيد الغضب تمثل واحدة من أكثر وجوه الدراما الانسانية في منطقة الشرق الأوسط ، حيث قامت اسرائيل بقتل أكثر من مائة مدني لبناني في ١٩ ابريل ١٩٩٦ في معسكر قانا التابع للأمم المتحدة ، وهجرت أكثر من ٤٠٠ ألف لاجئ لبناني إلى شمال لبنان . أن مذبحة قانا هي أحد أبرز الوجوه العدوانية للسياسة الاسرائيلية ، التي لازالت مثل هذه العمليات تجسدها ، ولاتحقق من خلالها غالباً ما ترمى اليه من أهداف ، حيث لم تتمكن من تحجيم دور حزب الله ، ولا الضغط على الحكومة اللبنانية ، أو سوريا . فأتفاق وقف اطلاق النار الذي تم بواسطة امريكية - فرنسية ، حقق شعبية للحزب ، ووسع من قاعدة تجنيده من الشيعة ، واكتسبت الحكومة اللبنانية تعاطفاً من الرأي العام الدولي ، وسعت عديد من الأطراف للعودة إلى سوريا كأحد مفاتيح التسوية الاقليمية .

أن عملية عناقيد الغضب الدموية التي اطلقها شيمون بيريز رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق ، ربما لم تحقق أهدافها كما سعت اليها حكومة العمل . ومن ناحية أخرى تشكل بؤرة يمكن من خلالها رؤية طيوف وجزئيات تقاطع السياسات الشرق أوسطية وتداخلها مع مواقف الأطراف الدولية والاقليمية معا . ونظرا لاهمية هذه العملية في مسار النزاعات والتسويات الاقليمية ، فقد تحاور سبعة عشر باحثاً ورجل سياسة عملية حول هذه العملية من ابعاد مختلفة . وشارك في هذا العمل العلمي عدد من الباحثين المعروفين بكتاباتهم المتميزة في الشؤون الشرق أوسطية .

ويمثل الكتاب الذي يضعه مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بين يدي القارئ العربي الترجمة والتحرير العربي للطبعة الانجليزية التي صدرت - مع الفرنسية - من الكتاب ، وذلك كجزء من سياسة النشر العلمي بالمركز حتى يتاح للقارئ المصري والعربي ، متابعة الرؤى العلمية المختلفة حول النزاعات والتسويات في هذه المنطقة من العالم .

رئيس التحرير

356052

سلي
ل